ديسمبر

حرية.. سلام .. وعدالة

السنة الأولى

العدد «50»

الخميس
16 أبريل 2026م

https://decembernews.com

(ديسمبر) تتحصل على أبرز ملامح الرؤية المدنية السودانية المشتركة المقدمة لمؤتمر برلين

حمدوك لـ(ديسمبر): السودان قادر على النهوض مجدداً متى توحّدت الإرادة حول مشروع وطني جامع

حفظ بلاغ (البراء) وتبرئة دكتور الشفا.. وتقارير صادمة عن نتائج الحرب وممارسات الخلية الأمنية

قضايا 07 — شعب يصمد وانتهاكات تنتظر العدالة — شيماء تاج السر

رأي 08 — السودان بين صراع الكارتيلات ومأسسة الهمجية — وضاح شرف الدين

رأي 09 — المحددات الواقعية لإنهاء الصراع في السودان — محمد الأمين عبد النبي

رأي 10 — البرهان والكباشي: وجهان لعملة الإخوان المسلمين — محمد عبدالله إبراهيم

كتابات 11 — كيف تُعلّمنا الكريهة أدب الحرب؟ — إبراهيم برسي

كتابات 12 — عداء في الأرض وكراهية في الأسافير — د.عصام الدين عباس أحمد

متابعات 17 — حوار خاص مع عبد العظيم مصطفى «حراك للتغيير وتمكين الشباب» — منظمة الشبابية

الأخيرة 18 — أفق بعيد.. كفاية.. كفاية — فيصل محمد صالح

تعهدات مؤتمر برلين للسودان تتجاوز المليار يورو

برلين/عواصم: (ديسمبر)

أعلن وزير الخارجية الألماني يوهان فادبفول تعهد الدول المشاركة في أعمال مؤتمر برلين بتقديم مساعدات إنسانية للسودان تزيد قيمتها عن مليار وثلاثمائة مليون يورو، في ذات الوقت الذي قامت فيه القوى المدنية السودانية المشاركة في المؤتمر بتسليم وثيقة مشتركة لإيقاف الحرب في أول اتفاق جمع بين الفرقاء السودانيين المختلفين والذي تم إقراره في اللقاء التشاوري بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا. حيث رحب التحالف المدني لقوى الثورة (صمود) أمس بالوثيقة وجدد الالتزام بها.

وكشفت مصادر مطلعة لـ(ديسمبر) عن أبرز ملامح الوثيقة المشتركة التي قدمها ممثلون للقوى المدنية السودانية، خلال مشاركتهم في اجتماع مغلق مع وزراء الخارجية وممثلي الدول في المؤتمر يوم أمس الأربعاء. وطبقاً لتلك المصادر التي طلبت حجب أسمائها، فإن أبرز القضايا التي تضمنتها تلك الوثيقة المشتركة إنهاء الحرب لوجوب وقفها وضمان عدم تمددها لمناطق جديدة وكبح خطاب الكراهية وخلق مناخ داعم لبناء الثقة ودعم جهود إطلاق سراح المعتقلين والأسرى.

ودعت الوثيقة المشتركة، طبقاً لتلك المصادر، لضمان حماية المدنيين والمنشآت المدنية والبنية التحتية، وضمان وصول وتسهيل المساعدات الإنسانية وتوزيعها دون عوائق في كل أنحاء البلاد، وإعادة تأهيل المرافق الصحية والخدمية والتعليمية، وإيصال المدخلات الزراعية، وضمان تعميم تحصين الأطفال، وعقد الامتحانات الوطنية في كل أنحاء البلاد.

وشددت الوثيقة على أهمية إنجاز عملية موثوقة تفضي لحكم مدني ديمقراطي، وعملية سياسية ذات ملكية سودانية تعكس تطلعات السودانيين، وضمان تأسيس حكم ديمقراطي منتخب، والتأكيد على أهمية الدعم الدولي بشكل موحد وكامل، وعدم الازدواجية أو التجزئة، ووجوب التنسيق بين مختلف الجهود والمبادرات بما يفضي لعملية يقودها السودانيون، مع مطالبة المجتمع الدولي بوقف تدفق السلاح لأطراف الحرب.

على صعيد متصل دفعت منصة المجتمع المدني الديمقراطي بورقة موقف (من أجل هدنة ذات مصداقية في السودان) -تنشر (ديسمبر) نصها بالداخل- ودعت مؤتمر برلين لإعطاء الأولوية لهدنة إنسانية شاملة وقابلة للتنفيذ، داعية لتجاوز أسباب الفشل للهدن السابقة، والتي عززتها لغياب الرقابة الميدانية الفاعلة وضعف الإرادة السياسية، وعدم وضوح العواقب المترتبة على الانتهاكات، والسعي لاستغلال الهدن لتحقيق مكاسب عسكرية من الأطراف المتحاربة.

واقترحت الوثيقة لضمان نجاح الهدنة مستقبلاً التعريف الواضح على مستوى العمليات والتنفيذي للهدنة، وفض اشتباك القوات وإنشاء مناطق عازلة، والممرات الإنسانية والمناطق الآمنة وإشراك الفاعلين المدنيين وتوفير الخدمات العامة والحيوية والتي تتضمن استمرار الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، المياه، الكهرباء) وحماية الأنشطة الزراعية (تحضير الأرض، والبذور، والري، والرعي، والحصاد)، كما طالبت بالاعتراف بالفاعلين المدنيين كشركاء ومنع تطبيع مسألة الإفلات من العقاب.

لمزيد من التفاصيل طالع صفحات (4)، (13) و(14).

جانب من مداولات مؤتمر برلين الذي إنعقد يوم أمس الأربعاء

لـ(ديسمبر) كلمة طالع ص (3)

المدنيون يستعيدون زمام المبادرة

النيابة تستبق حكم المحكمة وتسحب ملف قضية دكتور أحمد الشفا

دنقلا: (ديسمبر)

قام النائب العام بسحب ملف قضية الدكتور أحمد الشفا قبل بداية جلسة النطق بالحكم صباح يوم أمس الأربعاء، وهو ما اعتبره قانونيون طياً لملف القضية وتبرئة للشفا من الاتهامات الموجهة له في البلاغ المفتوح ضده من قبل مليشيا البراء بن مالك.

واعتبر قانونيون في معرض تعليقهم لـ(ديسمبر) إجراء سحب ملف القضية بمثابة إنهاء للدعوى وإسقاط لكل التهم في مواجهة دكتور أحمد الشفا وتبرئة ساحته، مشيرين في ذات الوقت لعدم جواز اتخاذ أي جهة بما في ذلك الشاكي استئناف هذا الإجراء أو إعادة فتح القضية مجدداً، معتبرين في ذات الوقت أن إجراء سحب الملف «تجنب حدوث حرج سياسي قبل القانوني في حال النطق بالحكم الذي كانت تشير وقائعه من خلال سير الجلسات لتبرئة دكتور أحمد الشفا، أو حتى تجنب ردة الفعل المحلية والدولية في حال التلاعب بالحكم بإدانة الشفا، ولذلك فإن سحب الملف كان الإجراء الأقل كلفة قانونياً وسياسياً»، طبقاً لقولهم.

تفاصيل ص (3).

وضع صحي كارثي في كبكابية مع تفشي الحصبة والسعال الديكي

كبكابية: (ديسمبر)

سجلت ولاية شمال دارفور ارتفاعا مقلقاً في عدد الإصابات بمرض الحصبة وسط الأطفال، حيث تم تسجيل أكثر من (590) حالة إصابة و(75) وفاة في ظل انهيار النظام الصحي، فيما امتد انتشار المرض إلى محلية كبكابية بولاية شمال دارفور.

ووصف منسق غرفة طوارئ كبكابية، مصطفى علي أحمد، الوضع الصحي في كبكابية بالكارثي، وقال في حديث خاص لـ(ديسمبر): «أقولها بكل وضوح ومسؤولية، الوضع الصحي في كبكابية كارثي وخارج السيطرة»، وذكر أنه قد تم تسجيل (222) إصابة بالحصبة بينها (23) وفاة من الأطفال، إضافة إلى 196 حالة سعال ديكي، مشيراً إلى أن هذه الأرقام تعكس حجم الكارثة الإنسانية المتفاقمة، في ظل وضع أمني وإنساني معقد وتأخر كبير في الاستجابة.

وأشار إلى انتشار سريع لمرض الحصبة ووصوله لقرى جديدة في كل من شريط وادي براي، ومعلقة، وجاوري، وفلندق، وخرطوم جديد، وبلا فراش، وكلا، وأرمبا، وأوم، مبيناً أن الوضع أصبح خارج سيطرة الغرفة في ظل عدم وجود ميزانية للتحرك.

وأبان مصطفى أن المرافق الصحية تعمل في ظروف صعبة للغاية وهي تعاني من نقص حاد في الكوادر الطبية والمعدات والإمدادات الأساسية، إضافة إلى ضعف الإمكانيات التشغيلية، ما يجعل القدرة على الاستجابة محدودة أمام هذا الانتشار الكبير للمرض، معرباً عن أسفه الشديد لعدم توفر أمصال كافية لتطعيم الأطفال ضد الحصبة، وقال: «في حال توفرها تكون خارج قدرة معظم المواطنين والنازحين مما يترك الأطفال في دائرة خطر مستمر».

وأشار منسق غرفة طوارئ كبكابية لوجود بعض الجهود المحلية المحدودة، لكنها لا تعمل في المجال الصحي بشكل مباشر، وأضاف أن التدخل الدولي لا يزال غير كافٍ مقارنة بحجم الكارثة، وهو ما يزيد من تعقيد الوضع، مبيناً أن ما يحدث في كبكابية ليس مجرد تفشي مرض عادي، بل أزمة إنسانية متصاعدة تتطلب تدخلاً عاجلاً وفورياً، وأضاف قائلاً: «إن إنقاذ الأطفال وتقليل الخسائر مسؤولية جماعية لا تحتمل التأخير، في ظل معاناة السكان من نقص حاد في الأدوية والتطعيمات، إضافة إلى سوء التغذية وتدهور البيئة، ما يزيد من خطورة انتشار المرض بين الأطفال بشكل متسارع».

حمدوك: المستقبل يتطلب وقف الحرب والانخراط في مسار سياسي يحقق السلام والحكم المدني الديمقراطي

عواصم: (خاص ديسمبر)

اعتبر الدكتور عبدالله حمدوك، رئيس وزراء الفترة الانتقالية ورئيس التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود)، أن البلاد تقف أمام لحظة حاسمة تستدعي مراجعة جادة لمسار مأساة كان يمكن تفاديها، مشيراً إلى أن هذه الحرب لم تكن قدراً، بل نتيجة خيارات دفعت الوطن إلى دوامة من العنف، يدفع ثمنها اليوم ملايين السودانيين.

وأكد حمدوك، في تصريح خاص لـ(ديسمبر) مع دخول السودان عامه الرابع في هذه الحرب، أن المسؤولية عن استمرار الصراع تقع على عاتق الأطراف التي أشعلته ولا تزال تغذّيه، ولو على حساب أرواح الأبرياء ووحدة البلاد، وتحوّل السودان إلى ساحة مفتوحة للنزاع، بينما تتسع دائرة المستفيدين من اقتصاد الحرب، وتترسخ مصالح قوى ترى في استمرار القتال وسيلة لتعزيز نفوذها.

ونوه رئيس تحالف (صمود) إلى أن المشهد يزداد تعقيداً مع انتشار المليشيات وصعود أمراء وتجار الحروب، إلى جانب تصاعد خطاب الكراهية والتحريض، الذي عمّق الانقسام الاجتماعي وأشعل الفتنة بين أبناء الوطن الواحد. وهو ما يجعل وقف الحرب أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

على الصعيد الإنساني، وصف حمدوك الأزمة بأنها «بلغت مستويات غير مسبوقة، وأن ملايين السودانيين أصبحوا نازحين ولاجئين، محرومين من أبسط مقومات الحياة من أمن وغذاء وخدمات صحية وتعليمية. كما تكررت الهجمات على المدنيين والبنية التحتية، في انتهاك صارخ للقيم الإنسانية والقانونية. وهذه الجرائم لا تسقط بالتقادم، وستظل المساءلة عنها قائمة».

وشدد على أن حماية المدنيين ليست خياراً سياسياً، بل واجباً أخلاقياً وقانونياً يجب أن يتصدر أي جهد لوقف الحرب. كما أن عودة النازحين واللاجئين لا يمكن أن تتحقق عبر وعود أو دعوات غير واقعية، بل تتطلب وقفاً كاملاً للقتال، ومعالجة جذور الأزمة، وإعادة بناء مؤسسات الدولة وتوفير الخدمات الأساسية.

وأضاف أنه ورغم قسوة الواقع، فإن الأمل لا يزال قائماً، فقد أثبت السودانيون قدرتهم على الصمود وتجاوز المحن، وإن الطريق إلى المستقبل يبدأ بإنهاء هذه الحرب فوراً، والانخراط في مسار سياسي جاد يفضي إلى سلام عادل وشامل، ودولة مدنية ديمقراطية تقوم على الحرية والعدالة والمواطنة المتساوية.

واختتم الدكتور عبدالله حمدوك حديثه لـ(ديسمبر) بالقول إنها لحظة اختبار لإرادة السودانيين. فالأوطان لا تُبنى إلا بتوافق أبنائها، والسودان قادر على النهوض من جديد متى توحّدت الإرادة حول مشروع وطني جامع يضع السلام والعدالة أساساً لوطن يسع الجميع.

احتكار استيراد (الكلور) لصالح الصناعات الدفاعية

أبوظبي: (التقاط ديسمبر)

نقلت قناة (سكاي نيوز عربية) عن مصادر رسمية قولهم بصدور قرار ينص على احتكار استيراد غاز الكلور لصالح منظومة الصناعات الدفاعية التابعة للجيش والمدرجة في قائمة العقوبات الأمريكية، في ظل تقارير سابقة اتهمت الجيش باستخدام الكلور كسلاح كيميائي.

وقالت عضوة المكتب التنفيذي لمحامي الطوارئ رحاب المبارك لـ(سكاي نيوز عربية) بأنه في اليوم المحدد لفتح مظاريف العطاء الذي طرحته هيئة مياه ولاية الخرطوم لتوريد غاز الكلور المسال والبولي ألمونيوم كلوريد لمدة ستة أشهر، وهي مواد تستخدم لتنقية مياه الشرب، فقد صدر قرار باحتكار استيراد غاز الكلور لصالح منظومة الصناعات الدفاعية المدرجة في قائمة العقوبات الأمريكية»، وأشارت المبارك إلى أن احتكار مادة الكلور متعددة الاستخدامات بما في ذلك مجال الأسلحة الكيميائية والذي سبق أن تم استخدامه كسلاح كيميائي «وضع الجيش في دائرة الشكوك والمساءلة»، طبقاً لقولها.

وفي ذات السياق نقلت (سكاي نيوز) عن مهندس متقاعد عمل بهيئة مياه الخرطوم، طلب عدم الكشف عن هويته، بأن تقديرات الحجم الكلي المتوقع استخدامه من مادة الكلور بافتراض عودة سكان الخرطوم قبل الحرب يعادل 90 طناً شهرياً اي 540 طناً خلال الستة أشهر على أقصى تقدير، وهو ما يطرح سؤالاً حول الكمية المتبقية المطروحة في العطاء والتي تقدر في الحد الأدنى بـ370 طناً من الكلور، والتي تمثل ما يقارب نصف الكمية المستوردة.

يذكر أن تحقيقاً نشرته (فرانس 24) خلال العام الماضي قدم أدلة على استخدام الجيش لمادة الكلور كسلاح كيميائي، بعد استيراده بواسطة إحدى الشركات التابعة للصناعات الدفاعية. ووثق ذلك التحقيق استخدام بعض تلك الشحنات في المواجهات العسكرية مع الدعم السريع في منطقتي مصفاة الجيلي ومعسكر قري شمال العاصمة الخرطوم.

تقارير تكشف عن مقتل 160 طفلاً بالمسيرات وانتهاكات مروعة للخلية الأمنية

عواصم: (ديسمبر)

أظهرت تقارير محلية ودولية أرقاماً صادمة للحرب التي أكملت عامها الرابع، حيث تسببت الهجمات بالمسيرات خلال الأشهر الثلاثة الماضية في مقتل (700) شخص، من بينهم (160) طفلاً، وارتفاع عدد المحتاجين لمساعدات إلى 33,7 مليون شخص، بزيادة ما يقارب الثلاثة ملايين شخص مقارنة بالعام الماضي.

ورسم تقرير أصدرته منظمة (هيومن رايتس ووتش) أواخر الأسبوع الماضي صورة مروعة ومفزعة لممارسات عناصر الخلية الأمنية في عدة مناطق بالسودان، والتي يشارك فيها منسوبون لمليشيا البراء بن مالك المشمولة بتصنيف الإرهاب من وزارة الخارجية الأمريكية، بالاستناد لشهادة شهود عيان وأسر معتقلين وثقت من خلاله للاستهداف السياسي والإثني والعرقي والتعذيب والقتل في تلك المعتقلات.

وقدرت لجنة العون الإنساني بالتحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) في تقريرها عن الوضع الإنساني حتى أبريل 2026م حجم الاحتياجات والمساعدات الإنسانية بحوالي 2,9 مليار دولار، بلغت الاستجابة الفعلية حوالي 15%، وتقدر الفجوة التمويلية بحوالي 2,4 مليار دولار أمريكي.

تفاصيل شاملة ص (5) و(15).

ديسمبر 02
حرية.. سلام.. وعدالة
أخبار
الخميس
16 أبريل 2026م
https://decembernews.com

المبادرة القومية تلتزم بمواصلة العمل، ومنتدى الإعلام السوداني يعلن دعمه للمبادرة

عواصم: (ديسمبر)

وجهت المبادرة القومية الطارئة لدعم امتحانات الشهادة السودانية التهنئة وتمنيات النجاح لجميع الطلاب، والبالغ عددهم أكثر من 500 ألف طالب(ة)، الجالسين لامتحانات الشهادة السودانية التي بدأت الاثنين الماضي 13 أبريل 2026، والمنعقدة جزئياً للطلاب في المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات المسلحة.

ونوهت المبادرة القومية في بيان صادر بتاريخ 12 أبريل 2026 إلى أن هذه اللحظة لا تكتمل فيها التهاني، إذ لا يزال نحو 280 ألف طالب(ة) يعيشون لحظة الحرمان للمرة الثالثة على التوالي من الجلوس لامتحان الشهادة السودانية في مناطق أخرى من البلاد. وعبّر البيان عن صادق التضامن مع هؤلاء الطلاب وأسرهم، مؤكدا أن قضيتهم ليست رقماً في إحصاء، بل هي قضية حق وعدالة، مع الالتزام بالعمل مع كافة الأطراف المعنية من أجل تهيئة الظروف التي تمكّنهم من الجلوس للامتحانات على قدم المساواة مع إخوانهم وأخواتهم في باقي المناطق.

وكانت المبادرة القومية الطارئة لدعم امتحانات الشهادة السودانية قد دعت، في وقت سابق، إلى إجراء امتحانات موحدة في كل السودان، محايدةً سياسياً وشاملة جغرافياً، قائمةً على وحدة المحتوى والمعايير الفنية، والتنوع الإداري والتنظيمي في كافة مناطق السودان، وذلك بتنسيق مشترك مع كافة الأطراف ذات الصلة.

وأشار البيان إلى أن المبادرة القومية بدأت اتصالاتها مع كافة الأطراف منذ فبراير الماضي مع حكومة الأمل والسلطات الرئيسية في مناطق سيطرة القوات المسلحة، وحكومة السلام والوحدة في مناطق سيطرة قوات تأسيس، والإدارة المدنية في مناطق سيطرة حركة وجيش تحرير السودان، مطالبةً، حينها، بتأجيل امتحانات أبريل من قبل حكومة الأمل، مقابل تجميد الامتحانات المعلنة من حكومة السلام والوحدة. وقد تلقت المبادرة تفاعلات أولية إيجابية

كتابةً وشفاهةً بدرجات متفاوتة من الأطراف المختلفة، وتتطلع المبادرة إلى استكمال هذا التفاعل الإيجابي من جميع الأطراف، بما يفضي إلى توافق عملي وعاجل يحقق مصلحة الطلاب في جميع أنحاء البلاد.

ومع تعذر التأجيل، وانعقاد الامتحانات بشكل جزئي لعدد كبير ومعتبر من طلاب السودان في مواقعهم، أكدت المبادرة استمرار جهودها لتوسيع فرص جلوس بقية الطلاب في باقي مناطق السودان، وبصورة عادلة وشاملة، خاصة أن امتحانات هذا العام تمثل آخر دورة وفق المنهج القديم، ولن تتاح للطلاب الذين لم يتمكنوا من الجلوس فرصة أخرى بعدها لنيل الشهادة الثانوية.

وفي هذا السياق، تواصل المبادرة الدفع نحو تنظيم دورة امتحانات شاملة للطلاب الذين لم يتمكنوا من الجلوس، وفق رؤية تقوم على التنسيق المشترك بين: وزارة التربية والتعليم التابعة لحكومة الأمل، ووزارة التعليم بحكومة السلام والوحدة، والإدارة المدنية في مناطق سيطرة حركة وجيش تحرير السودان، بما يضمن وحدة المعايير الفنية، وتنوع الأدوار الإدارية والتنظيمية، وترسيخ مبدأ حياد الامتحانات باعتبارها شأناً وطنياً وإنسانياً خالصاً.

والتزمت المبادرة القومية بمواصلة الدفع بتنسيقها الذي بدأته مع الشركاء الدوليين، في مقدمتهم المبعوث الأممي بيكا هافيستو، وبعثة الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي، ومنظمة اليونيسف، والمنظمات الأممية الأخرى ذات الصلة، بما يعزز فرص تقديم الدعم الفني واللوجستي اللازم لإنجاح هذا الاستحقاق الوطني.

على صعيد متصل، عقدت المبادرة الوطنية لإنقاذ مستقبل طلاب الشهادات السودانيين اجتماعاً مع ممثلي منتدى الإعلام السوداني في العاصمة الأوغندية كمبالا في يوم 9 أبريل 2026، بمقر منظمة مشروع الفكر الديمقراطي. واستعرض الاجتماع أبرز الخطوات التي اتخذتها المبادرة، بما في ذلك الاتصالات التي أجرتها مع عدد من الجهات المعنية.

وناقش الاجتماع سبل دعم منتدى الإعلام السوداني للمبادرة في الجانب الإعلامي، وآليات التنسيق بين اللجنة الإعلامية للمبادرة والمنتدى، مما يساهم في تعزيز حضور القضية في المجال العام وتحويلها إلى قضية ضغط على الرأي العام.

وأكد الاجتماع على أهمية توحيد الجهود والتنسيق الإعلامي المشترك لضمان إيصال رسالة المبادرة بشكل فعال ولتسليط الضوء على حق الطلاب والطالبات في التقدم لامتحانات الشهادة السودانية.

لجنة المعلمين تتهم قنصلية دبي ببيع الوهم للطلاب وقبض الثمن

الخرطوم: (ديسمبر)

اعتبرت لجنة المعلمين السودانيين إعلان القنصلية السودانية في دبي تعذر قيام امتحانات الشهادة السودانية في مركزها المحدد سلفاً (في الشارقة)، وذلك قبل أقل من 48 ساعة من الموعد المضروب استهتارا بمستقبل طلاب الشهادة السودانية في الإمارات.

ووصفت اللجنة في بيان بتاريخ 12 أبريل ما حدث بأنه تجسيد لعدم المسؤولية والاستهتار بمستقبل أكثر من 1200 طالب وطالبة، قضوا عامهم في انتظار هذه اللحظة الفارقة وسط ظروف نفسية واجتماعية قاهرة.

ودعت لجنة المعلمين وزارة الخارجية ووزارة التربية والتعليم بمحاسبة المتسببين في هذا الإخفاق الإداري وهذا الإعلان المتأخر الذي أربك حياة مئات الأسر، مع التأكيد على حق الطلاب وأسرهم في استرداد رسوم الجلوس فوراً، أو تقديم ضمانات مكتوبة وملزمة بقيام الامتحانات في الموعد الجديد دون أي تكاليف إضافية.

وأوضح البيان أنه من غير المقبول ولا المنطقي أن تستمر القنصلية في تحصيل رسوم الجلوس (450 درهماً لكل طالب) خلال الأيام الأربعة الماضية فقط، في وقت كانت فيه قرارات الدولة المضيفة بشأن الدراسة «عن بُعد» معلنة وسارية، ما يجعل تحصيل الأموال في ظل استحالة قيام الامتحانات حضورياً تضليلاً لأولياء الأمور واستغلالاً لحاجة الطلاب للعبور لمستقبلهم.

واتهمت لجنة المعلمين البعثة الدبلوماسية بالفشل في استقراء الواقع الميداني، فبينما تأجلت كافة الامتحانات الأجنبية الأخرى، أعطت قنصليتنا وعوداً «بالمستحيل»، مما تسبب في إرباك الأسر وتكبيدهم خسائر مادية ومعنوية، دون وجود ضمانات حقيقية أو بدائل مدروسة.

واعتبر البيان أن الحديث عن «امتحانات بديلة» في شهر مايو يثير مخاوف جدية؛ فهل هي وعود مماثلة لوعود أبريل؟ وهل تدرك القنصلية أن هؤلاء الطلاب الذين تجاوزت أعمار بعضهم 19 عاماً لم يعد لديهم ترف الوقت لانتظار حلول «احتياطية» قد لا ترى النور، أو أوراق قد تُستخدم كبدائل طوارئ تفتقر للترتيبات اللوجستية اللازمة؟.

البابا ليو الرابع عشر يدعو لوقف الحرب في والسودان

في رسالته للعالم بمناسبة عيد القيامة، نوه البابا ليو الرابع عشر، بابا الفاتيكان وزعيم الكنيسة الكاثوليكية، إلى أن يوم الأربعاء (15 أبريل) يصادف الذكرى الثالثة لاندلاع الصراع في السودان، معتبراً أن الشعب السوداني، هو الضحية لهذه المأساة.

وقال البابا ليو الرابع عشر في رسالته «أجدّد ندائي الصادق إلى الأطراف المتحاربة: أوقفوا أسلحتكم، وابدأوا حواراً صادقاً ودون شروط مسبقة لإنهاء هذه الحرب بين الإخوة في أقرب وقت ممكن».

دعوات لشطب البلاغ في قضية منيب عبد العزيز

دنقلا: (ديسمبر)

أعربت حملة مناصرة منيب عبد العزيز عن استنكارها الشديد لما كشفت عنه إفادة المتحري الثاني من أن التهم الموجهة إلى منيب تستند إلى محتوى هاتفه الشخصي الذي جرى فحصه عقب القبض عليه بُعيد مخاطبته السلمية في مقاصر. واعتبرت الحملة ذلك دليلاً صريحاً على استهداف الناشطين ورصد تحركاتهم، وتوظيف الإجراءات القانونية أداةً لتلفيق بلاغات ذات دوافع سياسية ضدهم.

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها بتاريخ الأحد، 12 أبريل 2026، بمحكمة دنقلا، لمواصلة النظر في القضية المقيّدة ضد منيب عبدالعزيز بتهم تندرج ضمن الجرائم الموجهة ضد الدولة والنظام العام، استناداً إلى المواد (62) و(66) و(69) من القانون الجنائي السوداني، والمادتين (24) و(26) من قانون جرائم المعلوماتية، وتشمل تهم إثارة الكراهية، ونشر الأخبار الكاذبة، والتحريض على التمرد.

واستمعت المحكمة خلال الجلسة إلى إفادة المتحري الثاني برتبة ملازم أول شرطة، وناقشته هيئة الدفاع عن منيب استيفاءً لضمانات المحاكمة العادلة. ورُفعت الجلسة، على أن تواصل المحكمة سماع أدلة الاتهام في جلسة بتاريخ 23 أبريل في الساعة التاسعة والنصف صباحاً.

وجددت الحملة مطالبتها بشطب البلاغات المقيدة ضد منيب لانعدام الركن المادي للجريمة، وانتفاء القصد الجنائي، وغياب أيّ دليل على وقوع ضرر أو تهديد حقيقي للأمن العام، كما ناشدت هيئة المحكمة أن تستكمل في جلستها المقبلة سماع قضية الاتهام والفصل في الدعوى في ضوء البينات الضعيفة المقدّمة، وبإعمال صحيح القانون بما يكفل العدالة، ويصون الحق الدستوري للمتهم في التعبير السلمي، ويؤكد أن ساحات القضاء حصن للحقوق لا أداة لانتهاكها.

طلاب من دارفور يصلون إلى جوبا قبل أربع ساعات من امتحانات الشهادة السودانية

جوبا: (ديسمبر)

وصل إلى جوبا عاصمة دولة جنوب السودان (281) طالباً وطالبة قادمين من مدينة الضعين، بولاية شرق دارفور، خصيصاً للجلوس لامتحانات الشهادة الثانوية السودانية، وذلك قبل أربعة ساعات فقط من بداية الامتحانات، بعد رحلة طويلة وشاقة استغرقت (11) يوماً، فيما أصيب أحد الطلاب بإصابة في الرأس نتيجة سقوطه مغشياً عليه بعد أن شعر بدوار فور نزوله من السيارة في مدينة جوبا بسبب الإرهاق وتعب السفر، ليسقط على الأرض، وتم إسعافه وإدخاله العناية المركزة.

وأبلغ الطالب محمد أحمد الصادق، وهو أحد الطلاب الممتحنين، (ديسمبر) أن بعض زملائه الطلاب تخلفوا في الضعين وفي مدينة واو لظروف مادية ووعورة الطريق والإرهاق، مشيراً إلى أن السيارات التي كانت تقلهم تعرضت لأعطال في مدينة واو قبل إصلاحها لمواصلة المسيرة إلى جوبا التي وصلوها في العاشرة من صباح الاثنين نفس يوم الامتحانات التي انطلقت في الثانية بعد الظهر، وأشاد بحفاوة الاستقبال والاهتمام من قبل السلطات بدولة جنوب السودان، وتقدم بالشكر لحاكمي ولايتي شمال وغرب بحر الغزال لاستضافتهما طلاب دارفور خلال رحلتهم إلى جوبا، ونفى ما أورده الصحفي يوسف عطا المنان بأن الطلاب الذين قدموا من الضعين إلى جنوب السودان يمثلون كل مكونات وقبائل دارفور.

الطالب محمد حسن فضيلة، الذي سقط مغشياً عليه، عقب انتهاء الجلسة الأولى للامتحانات، ذكر لـ(ديسمبر) أنه لا يزال يشعر بالدوار وصداع حاد، وقال إنه لم يستطع إكمال امتحانات مادة التربية الإسلامية وخرج بعد (45) دقيقة، إلا أنه أكد عزمه وإصراره على إكمال بقية الامتحانات.

من جانبه أشاد رئيس لجنة الآباء المرافقة للطلاب القادمين من دارفور بكري مكي محمد محمود بحفاوة الاستقبال والاهتمام الكبير وكرم الضيافة الذي وجدوه من السلطات في دولة جنوب السودان منذ دخولهم عبر معبر قوك مشار مروراً بأويل وواو إلى جوبا. وقال في حديث خاص لـ(ديسمبر): «شعرنا بأننا في وطنا السودان، فأهل جنوب السودان يشبهوننا في كل شئ»، مبيناً أنهم وجدوا استقبالاً كبيراً وذبحت لهم الذبائح إكراماً لهم، وأشار إلى أن الطلاب الذين وصلوا في معيتهم يمثلون مختلف المدارس في ولاية شرق دارفور بصحبة الأمهات.

وكانت الامتحانات قد انطلقت بعد أن قرع سفير السودان في جوبا عصام كرار جرس البداية بمركز الامتحانات الموحد بمجمع مدارس البلك، بحضور وزير التربية والتعليم بولاية الاستوائية الوسطى لوباي ساتيمول ومدير إدارة السودان بوزارة الخارجية والتعاون الدولي بجنوب السودان السفير آدم كباوا. وأشار السفير عصام كرار في حديث خاص لـ(ديسمبر) إلى أن الطلاب الذين قدموا من دارفور خاضوا كفاحاً من أجل أن يجلسوا للامتحانات، مشيداً بالتعاون الذي وصفه بالكبير من قبل حكومة جنوب السودان ممثلة في الرئيس سلفا كير ميارديت، رئيس الجمهورية، ونائبه لشؤون الخدمات حسين عبدالباقي ووزيري التربية والتعليم والخارجية ومدير الجوازات والهجرة، وأكد أن هؤلاء الطلاب سيكونون تحت رعاية السفارة التي وفرت لهم كل الاحتياجات.

فيما أعلنت رابطة الطلاب السودانيين بجنوب السودان عن مساعدات قدمتها للطلاب القادمين من دارفور. وقال ممثل الرابطة سعودي علي عبدالقادر لـ(ديسمبر) إنهم ساعون لتوفير سكن مريح لهؤلاء الطلاب بالإضافة إلى توفير وجبات.

وذكر رئيس معسكر قروم للاجئين السودانيين بجوبا أن (17) طالباً من اللاجئين يجلسون للامتحانات من أصل (37) طالباً، وقال في تصريح لـ(ديسمبر) إن الظروف المادية حالت دون تمكن بقية الطلاب البالغ عددهم (20) طالباً من الجلوس للامتحانات رغم تقدمهم بطلب للمنظمات للمساعدة، مشيراً إلى أنهم سعوا بجهود فردية لإعداد الطلاب للامتحانات في ظل ظروف صعبة وقاسية يواجهها اللاجئون.

تبرئة دكتور أحمد الشفا بعد سحب النيابة لملف قضيته قبل صدور الحكم

دنقلا: (ديسمبر)

قام النائب العام بالولاية الشمالية بسحب ملف قضية الدكتور أحمد الشفا قبل بداية جلسة النطق بالحكم صباح يوم أمس الأربعاء، وهو ما اعتبره قانيون طياً لملف القضية وتبرئة للشفا من الاتهامات الموجهة له في البلاغ المفتوح ضده من قبل مليشيا البراء بن مالك.

وشهدت قاعة المحكمة الجنائية بدنقلا أمس الأربعاء ومنذ الصباح توافداً شعبياً وحضوراً جماهيرياً كبيراً من المواطنين والمهتمين بغرض متابعة سير القضية وجلساتها الختامية المقرر النطق بالحكم حولها المقررة في العاشرة من صباح أمس. حيث تم إبلاغ هيئة الدفاع قبل الدخول للقاعة بقرار سحب الملف بواسطة النائب العام بالولاية الشمالية.

واستند النائب العام للولاية الشمالية على قانون الإجراءات الذي يجيز للنائب العام في أي وقت وقبل صدور الحكم الابتدائي في الدعاوى الجنائية العامة أن يتخذ قراراً مسبباً بوقف الدعوى الجنائية ضد أي متهم ويكون قراره نهائياً ولا يجوز الطعن فيه، وعلى المحكمة عندئذ أن توقف الإجراءات وتصدر الأوامر اللازمة لإنهاء الدعوى الجنائية.

من جهتها نقلت منصة «نبوكين» عن رئيس هيئة الدفاع الأستاذ عماد ميرغني قوله إنهم توقعوا سيناريو شطب الدعوى الجنائية وإعلان براءة موكله دكتور أحمد الشفا، مبيناً أن تدخل النائب العام في هذه المرحلة من القضية «يُعد إجراءً نهائياً يُستخدم في مثل هذه الحالات لطي الملفات ذات الأبعاد السياسية».

وفي ذات السياق اعتبر قانونيون في معرض تعليقهم لـ(ديسمبر) إجراء سحب ملف القضية بمثابة إنهاء للدعوى وإسقاط لكل التهم في مواجهة دكتور أحمد الشفا، مشيرين في ذات الوقت لعدم جواز اتخاذ أي جهة بما في ذلك الشاكي استئناف هذا الإجراء أو إعادة فتح القضية مجدداً، معتبرين في ذات الوقت أن إجراء سحب الملف «تجنب حدوث حرج سياسي قبل القانوني في حال النطق بالحكم الذي كانت تشير وقائعه من خلال سير الجلسات لتبرئة دكتور أحمد الشفا أو حتى تجنب ردة الفعل المحلية والدولية في حال التلاعب بالحكم بإدانة الشفا، ولذلك فإن سحب الملف كان الإجراء الأقل كلفة قانونياً وسياسياً»، طبقا لقولهم.

صورة مولدة بالذكاء الاصطناعي لدكتور احمد الشفا

مصادر تكشف لـ(ديسمبر) تفاصيل اجتماع البرهان وبلعيش بالخرطوم

بورتسودان: (ديسمبر)

التقى السفير محمد بلعيش، المبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي خلال زيارته للسودان، إلى السودان بكل من وزير خارجية سلطة بورتسودان محيي الدين سالم بمقر الوزارة في بورتسودان يوم الأحد الخامس من أبريل الجاري، حيث أشار في تصريح لوكالة السودان للأنباء (سونا) إلى أن الغرض من زيارة السودان هو الوقوف على الأوضاع توطئة لإعادة افتتاح مكتب الاتحاد الإفريقي بالخرطوم في أسرع وقت ممكن.

في ذات السياق التقى بلعيش بقائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان في الخرطوم. وعند مراجعة صفحتي مجلس السيادة الانتقالي ووكالة السودان للأنباء اتضح أن ذلك اللقاء لم تتم أي إشارة إليه، وهو ما جعل الأسئلة تدور حول حقيقة ما شهده ذلك الاجتماع.

وأبلغت مصادر دبلوماسية مطلعة (ديسمبر)، وطلبت حجب أسمائها، أن التكتم حول هذا اللقاء مرتبط بطبيعة القضايا التي تناولها، والذي حاول فيه بلعيش إقناع البرهان بمشاركة مؤيديه في اجتماع أديس أبابا التحضيري الذي تنظمه الخماسية، خاصة بعد شروع اللجنة المكلفة بالتحضير للاجتماع في غياب مساندي سلطة بورتسودان.

وكشفت ذات المصادر أن بلعيش أبلغ البرهان أن هذا الغياب سيتيح للمجموعات الأخرى إيصال صوتها ووجهة نظرها لمؤتمر برلين، وسيترتب على تلك المقاطعة إضعاف «الخماسية» وتعلية فرص «الرباعية» وتقوية مسار الخطة الأمريكية التي يرفضها قائد الجيش والقاضية بإسناد ملف الحوار السياسي والانتقال المدني الديمقراطي لثلاثية تضم كلاً من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والنرويج.

وأظهرت التطورات اللاحقة تحولاً مفاجئاً لمؤيدي البرهان ومساندية تجاه اجتماع أديس أبابا وعلى رأسهم رئيس تنسيقية القوى الوطنية ورئيس مسار وكيان الشمال محمد سيد أحمد (الجكومي) بعد توجيههم للمشاركة في الملتقى التحضيري بأديس أبابا، حيث تم إرسال أسماء المشاركين في وقت متأخر، الأمر الذي تسبب في تأخر استخراج تأشيرات الدخول لهم إلى ألمانيا، وبالتالي تعذر مشاركتهم في فعاليات مؤتمر برلين.

البرهان وبلعيش خلال لقاء في يوليو الماضي- صورة ارشيفية

ونوهت ذات المصادر الدبلوماسية إلى أن موقف بلعيش يبدو في ظاهره مهنياً وضمن نطاق واجباته بإقناع قائد الجيش بمشاركة مناصريه في اللقاء التحضيري، لكنهم أشاروا لجانب آخر يمثل نقيضاً لهذا الأمر من خلال التعهدات التي بذلها بلعيش في ذلك اللقاء، الأمر الذي جعل مواقفه إجمالاً «ملتبسة ومنحازة ومهددة لمستقبل العملية السياسية»، وكشفوا لـ(ديسمبر) بعضاً من تلك التعهدات وعلى رأسها الالتزام بدعم ومساندة تحركات بورتسودان لاستعادة عضويتها المجمدة في الاتحاد الإفريقي، وتعزيز هذه الخطوة بالإسراع في فتح الاتحاد الإفريقي مكتب متابعة بالخرطوم. إلا أن أخطر ما التزم به بلعيش، طبقاً لتلك المصادر الدبلوماسية في تلك المقابلة، كان «التأكيد وبوصفه ممثلاً للاتحاد الإفريقي على عدم تنظيم أي عملية أو حوار سياسي إلا برضا وقبول ومشاركة وشروط قائد الجيش ومناصريه»، موضحين أن بلعيش في تلك التعهدات تجاوز نطاق مهمته وخالف حتى «موجهات مجلس السلم والأمن الإفريقي حول ضوابط وشروط فك تجميد عضوية السودان بالاتحاد الإفريقي».

ويأتي مسلك بلعيش «الملتبس» مكملاً لمواقف رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي السفير محمود يوسف الداعم والمساند لسلطة بورتسودان والتماهي المفضوح معها وهو الأمر الذي يلقي شكوكاً واسعة حول مستقبل وقدرة الاتحاد الإفريقي على قيادة الحوار (السوداني-السوداني) في ظل الالتباس والانحياز لأحد أطراف الصراع.

لـ(ديسمبر) كلمة

المدنيون يستعيدون زمام المبادرة

رغم المصاعب والعوائق الكثيرة التي صاحبت تنظيمه، إلا أن العديد من المؤشرات تدفع للقول بأن مؤتمر برلين، الملتئم في يوم 15 أبريل 2026، قد نجح في تحقيق عدد من الإنجازات الرئيسية التي تصب في مصلحة وقف الحرب وانسياب وصول المساعدات الإنسانية واستعادة المسار المدني الديمقراطي.

نجح المؤتمر في إعادة الملف السوداني من جديد إلى واجهة الأحداث العالمية من حيث مستوى المشاركة في المؤتمر والفعاليات التي سبقت قيامه في العديد من الدول، وكذلك لجهة الاهتمام الإعلامي بالحرب في السودان وتداعياتها الكارثية في وقت كان العالم مشغولاً بقضية إعادة فتح مضيق هرمز وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي والعدوان الإسرائيلي على لبنان.

شهد المؤتمر تجديد التزامات الدول المانحة بتوفير التمويل للتدخلات الإنسانية والضغط على طرفي الحرب لفتح المسارات التي تسمح بإيصال الإغاثة والتوقف عن استهداف القوافل الإنسانية وعمال الإغاثة والمنشآت الصحية والتعليمية.

يبقى الاختراق الأكبر في هذا المؤتمر دون شك في استعادة القوى المدنية زمام المبادرة عبر المشاركة الواسعة والمتنوعة في فعاليات مؤتمر برلين وكل الأنشطة التي صاحبته داخل وخارج ألمانيا، من مؤتمرات وندوات وورش عمل ولقاءات كما حدث في فرنسا وبريطانيا وإيطاليا حيث استقبل وزراء وبرلمانيون وفوداً مدنية سودانية للتشاور معها بشأن الأوضاع في السودان.

واستعاد المدنيون المبادرة عبر تأكيد الأطراف الدولية الرئيسية المشاركة في المؤتمر على أن لا مجال لمشاركة أطراف الحرب في أي ترتيبات سياسية، وأن مستقبل السودان مناط بالقوى المدنية.

وكذلك استعاد المدنيون المبادرة عبر اتفاقهم، وبرغم خلافاتهم، في اجتماع القوى المدنية في برلين على وثيقة تدعو لإيقاف الحرب وإلى حماية المدنيين والبنية التحتية والأعيان المدنية.

ونصت الوثيقة على ضرورة تسهيل وصول المساعدات الإنسانية، وكبح خطاب الكراهية، وخلق مناخ داعم لبناء الثقة.

وضمنت الوثيقة عملية سياسية شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة الوطنية المزمنة وإرساء دعائم سلام عادل ومستدام وانتقال مدني ديمقراطي وإطلاق عملية شاملة للعدالة والعدالة الانتقالية.

وتجاوزت القوى المدنية عبر هذه الوثيقة تحركات سلطة بورتسودان السالبة وتشكيك سلطة نيالا والمواقف «الملتبسة» للخماسية وبعض الأطراف الإقليمية، مؤكدين أن القوى المدنية قادرة على التوافق متى ما تعلق الأمر بمستقبل السودان.

المطلوب الآن البناء على ما تحقق عبر مؤتمر برلين من أجل توسيع قاعدة القوى المدنية المطالبة بوقف الحرب، ويمر ذلك من خلال توسيع التشاور مع من يوجدون على الأرض من لجان مقاومة ولجان خدمات ومنظمات قاعدية، وعبر توسيع مشاركة النساء والشباب على كافة المستويات وبشكل فعلي لا صوري.

فتاريخ السودان الحديث يبرهن على أن القوى المدنية، وبمختلف مكوناتها، تستطيع أن تفرض إرادتها عندما تكون موحدة وفق إرادة صلبة ورؤية واضحة وأهداف محددة وأولويات موضوعية وهياكل مرنة، عندها تجد التأييد والدعم الجماهيري، أو الكتلة الحرجة، التي حققت بها النصر في أكتوبر وأبريل وديسمبر وستعبر بها نحو وقف الحرب واستعادة المسار المدني الديمقراطي.

لا للحرب.

مذكرة تطالب بإبعاد معاوية البرير من رئاسة اتحاد الغرف الصناعية

خاص: (ديسمبر)

طالب أعضاء في اتحاد الغرف الصناعية السوداني بطرح الثقة عن رئيس الاتحاد معاوية محمد أحمد البرير، وتقدم عدد منهم بمذكرة رسمية لمسجل تنظيمات العمل طالبوا فيها بإعادة النظر في اللجنة التمهيدية للغرفة التي يرأسها البرير.

وقال عضو في اتحاد الغرف الصناعية لـ(ديسمبر)، مشترطاً حجب اسمه، إن مائتي عضو من اتحاد الغرف الصناعية السودانية جددوا مؤخراً مطالبهم التي سبق أن تقدموا بمذكرة حولها في فبراير الماضي لمسجلة تنظيمات العمل تطالب بإبعاد البرير من موقعه الحالي كرئيس لاتحاد الغرف الصناعية، لكون اللجنة التي يترأسها البرير «لم يتم التشاور بطريقة كافية حول تكوينها مع أعضاء الغرفة، كما أن اللجنة ضعيفة ومحدودة وسبق لشاغلي المواقع في لجنة اتحاد الغرف الصناعية أن تولوا مناصب تنفيذية». ودعت المذكرة لإجراء انتخابات عاجلة بعد تشكيل لجنة محايدة تتولى الإشراف عليها لمنع التضارب بسبب رئاسة معاوية البرير لاتحاد أصحاب العمل والغرفة الصناعية في ذات الوقت.

وطبقاً لذات المصدر «فإن هناك شبه إجماع» حسب قوله على تنحي البرير من رئاسة الغرف الصناعية لعجزه عن تقديم أي مساهمات أو حلول ملموسة لهذا القطاع المهم، بجانب جمعه بين رئاسة اتحاد أصحاب العمل ورئاسة الغرف الصناعية في ذات الوقت، وهو ما يعد «أمراً غير منطقي» طبقاً لقوله.

وفي سياق متصل كشفت مصادر للصحيفة جوانب إضافية لمطالب تنحي البرير من رئاسة اتحاد الغرف الصناعية والتي عزوها لتجاهله الأوضاع التي يعشها القطاع الصناعي جراء الحرب، وتماهيه وصمته عن القرارات التعسفية الصادرة من الجهات الحكومية بالضرائب والجبايات مع التجاهل الكامل لتقديم خدمات الكهرباء والمياه بطريقة مرتبة، أو حتى توفير التأمين اللازم والكافي للمناطق الصناعية.

وأشار عدد منهم لصمت رئيس اتحاد الغرف الصناعية معاوية البرير وغضه الطرف عن قرار بنك السودان المركزي الذي طالب البنوك التجارية باتخاذ إجراءات ضد أصحاب الأعمال والمستثمرين الذين تحصلوا على قروض ومرابحات قبل الحرب. وقال أحد أعضاء غرف الصناعة، والذي طلب حجب اسمه لـ(ديسمبر) بأن الحكومة «فشلت في حماية المصانع والمنشآت والمواد الخام والممتلكات، ولكنها تطالب الآن بسداد مرابحات واستثمارات مع البنوك، أما رئيس الغرفة الصناعية معاوية البرير فلم يصدر منه أي تعليق حول هذه الإجراءات التي تهدد عضوية الغرف الصناعية التي يترأسها».

حصاد أول زيارة خارجية لمستشار البرهان

واشنطن: (ديسمبر)

استهل المستشار السياسي والدبلوماسي لقائد الجيش دكتور أمجد فريد مهامه العلنية بزيارة العاصمة الأمريكية واشنطن في الأسبوع الثاني من أبريل، على الرغم من توقعات سابقة أشارت لإمكانية حضوره غير الرسمي لفعاليات مؤتمر برلين بهدف التواصل مع الجهات الدولية المشاركة في المؤتمر الذي قررت سلطة بورتسودان مقاطعته رسمياً.

ونشر فريد عبر صفحته بمنصة (أكس) منشوراً يوم أمس الأول الثلاثاء تضمن لقاءه مع عضو الكونغرس ريتش ماكورميك، وفريق السيناتور تيد كروز والذي استعرض فيه «الحقائق حول السودان». ومن بين الحقائق التي سردها فريد في تلك المقابلة انتهاكات الدعم السريع تجاه المسيحيين بالخرطوم بالمقارنة مع زيارة قائد الجيش لكنيسة مريم العذراء بالخرطوم للتهنئة بعيد الفصح، ومحاولة الربط بين سلطة بورتسودان «زوراً بالإسلاميين»، ودعا فريد المسؤولين الأمريكيين لزيارة البلاد والاطلاع على الواقع بأنفسهم، بدلاً من «الاعتماد على روايات مُشوَّهة من جهات خبيثة وأبواق إعلامية مدفوعة بأجندات خاصة».

صورة فريد التي اخفيت فيها هوية الشخص الثالث فيها

رغم ما أورده الرجل في تغريدته حول سير تلك المباحثات فإن عدة أمور استوقفت كثيراً من المتابعين، كان أولها خلو صفحتي عضوي الكونغرس ريتش ماكورميك، والسيناتور تيد كروز على منصة (أكس) من أي إشارة أو تعليق حول ذلك اللقاء. أما الملاحظة الثانية فإن ماكورميك وكروز ينتميان للحزب الجمهوري ويساندان بشكل مطلق التوجهات الحربية للرئيس الأمريكي دونالد ترمب خاصة حربه الأخيرة على إيران، وبالتالي فإن موقفهما أقرب للدول الخليجية بما في ذلك دولة الإمارات التي يسخِّر فريد كل مقدراته للنيل منها والهجوم عليها، باعتبار أن الدول الخليجية لعبت دوراً مهماً وتصدت للعدوان الإيراني جراء الحرب الأخيرة، وفي نفس الوقت فإن تيار (ماكورميك وكروز) هو الأكثر عداءً مع الجهات الداعمة لطهران علناً وسراً وعلى رأسها الحركة الإسلامية وذراعها العسكري مليشيا البراء بن مالك.

أما الملاحظة الثالثة فهي ظهور الصورة التي جمعت فريد بماكورميك مقطوعة، حيث تم إخفاء هوية الشخص الثالث الموجودة فيها بشكل متعمد، وهو ما فتح الباب للاستفسارات حول حقيقة هوية هذا الشخص وما إذا كان سودانياً أو أجنبياً، وهل هو شخصية سودانية أو أجنبية، فباتت هذه الجزئية تحظى بالاهتمام أكثر من تفاصيل الزيارة بالتركيز على «الشخص الثالث في الصورة مع أمجد فريد».

وقال مراقبون لـ(ديسمبر) إن الزيارة الحالية لفريد من الأرجح أن ترتيبها بواسطة المكتب الذي تعاقدت معه سلطة بورتسودان قبل عدة أشهر لفتح قنوات تواصل مع الجهات الأمريكية، لكنهم أشاروا لمظاهر ضعف الخبرة بتأسيس فريد موقفه الأساسي على مهاجمة الإمارات والعداء لها، وهو ما سيجعله فعلياً في مواجهة اللوبي المساند لها، وبالنظر لفارق الإمكانيات والصلات بين الطرفين فإن المحصلة النهائية لتحركاته ستكون «صورة تذكارية دون أثر ملموس»، طبقاً لقولهم.

اندلاع (صراعات الإخوة الأعداء) في بورتسودان

بورتسودان: (ديسمبر)

شهد الأسبوعان الماضي والحالي انفجاراً عنيفاً لصراع بين أطراف ومكونات سلطة بورتسودان انتقلت من السر إلى العلن ومنصات التواصل الاجتماعي، عبر شن حملات وحملات مضادة في ما يمكن أن يطلق عليه (صراعات الإخوة الأعداء).

انطلقت الحملة في مراحلها الأولى كتصفية حسابات شخصية بين مجموعات إعلامية مع بعض النافذين بتحريض رشان أوشي العلني ومطالبتها بإبعاد مدير مكتب قائد الجيش اللواء عادل سبدرات وترحيبها بصدور قرار إبعاده ونقله مديراً لإدارة التدريب، وهو ما أوضح أن تلك الحملة لم تقتصر على الخلافات السابقة بينهما وإنما تعبيرها عن جهات داخل سلطة بورتسودان.

انخرطت المذكورة في حملة لاحقة ضد الأمين العام لما يعرف باسم مجلس السيادة الفريق ركن محمد الغالي يوسف متهمة إياه بالفساد ومطالبة بإبعاده، إلا أن المعركة استعرت بانخراط الصحفية حنان عبد الحميد، المشهورة باسم «أم وضاح»، في حملة مضادة رداً على اتهامات أوشي لم تقتصر على الدفاع عن الغالي وإنما وجهت اتهامات مباشرة لشخصية تشغل وظيفة «غير معروفة ومستشار لقائد الجيش بالوقوف وراء هذه المؤامرة حسداً وغيرةً وسعياً للسيطرة في حين يفتقر لأي مؤهلات».

وطبقاً لمراقبين فإن الشخصية المعنية هو المستشار الشخصي لقائد الجيش علاء الدين محمد عثمان والذي انخرط في الآونة الأخيرة في إدارة معارك داخلية عنيفة خرج بعضها للعلن، كما حدث مع اللواء سبدرات أو الفريق الغالي، وبقي بعضها في الدهاليز الداخلية كمعركته ضد الفريق أول ميرغني إدريس.

وعزا المراقبون تفجر تلك الخلافات لاتهام علاء الدين المذكورين بالوقوف وراء إقناع البرهان بفكرة تعيين أمجد فريد مستشاراً سياسياً ودبلوماسياً، وهي المساحة التي كان يتحرك من خلالها علاء الدين رغم ضعف إمكانياته، وقرر بعدها منازلة خصومه واحدً تلو الآخر حتى يتم إبعادهم بما في ذلك أمجد فريد وعمه رئيس الوزراء كامل إدريس الطيب.

ديسمبر 04
حرية.. سلام.. وعدالة
تقارير
الخميس
16 أبريل 2026م
https://decembernews.com

نجاح مؤتمر برلين وفشل مخطط (البلابسة) و(الفلول)

برلين: (ديسمبر)

حقق مؤتمر السودان المخصص لدعم ومساندة السودانيين ودعم جهود وقف الحرب الذي نظمته في هذا العام ألمانيا نجاحاً كبيراً على المستويين السياسي والاقتصادي، إذ جدد المؤتمر تعهدات الدول المشاركة بالوقوف إلى جانب الشعب السوداني بوقف الحرب والاستجابة لتطلعاته في حكم مدني ديمقراطي مستدام، كما نجح المؤتمر في الحصول على التزامات بقيمة مليار وثلاثمائة مليون يورو لدعم الاحتياجات الإنسانية العاجلة.

وبعد الاختراق الأبرز خلال أعمال مؤتمر برلين على المستوى السياسي نجاح المكونات المدنية السودانية، ورغم تباين مواقفها من الحرب وأطرافها ولأول مرة منذ اندلاع الحرب في الوصول لوثيقة مشتركة تم تقديمها رسمياً في الاجتماع المشترك لممثلين عن المكونات المدنية السودانية مع وزراء الخارجية المشاركين في الاجتماع. وتضمنت تلك الوثيقة المطالبة بإنهاء الحرب وضمان حماية المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية والتدابير السياسية المفضية لحكم مدني ديمقراطي، عبر عملية سياسية ذات ملكية سودانية، تعكس تطلعات الشعب السوداني.

صحيح أن الأطراف السياسية سبق لها التوصل لإطار مشترك خلال مؤتمر الحوار الذي رعته مصر في يوليو 2024م، إلا أن التشويش الذي أحدثته بعض الأطراف المرتبطة بسلطة بورتسودان، وعلى رأسها مالك عقار ومني أركو مناوي وجبريل إبراهيم، حال دون استكمال تلك المشاورات وتطويرها، وهو ما نجحت فيه الاجتماعات التحضيرية التي عقدت بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا برعاية من الآلية الخماسية، حيث تمت ترجمة مخرجاتها بالوثيقة التي تم التوصل إليها وتسليمها لوزراء الخارجية بواسطة ممثلين من القوى المدنية السودانية.

واعتبرت مصادر أن الانطباع العام الذي ساد المشاركين في الاجتماعات من وزراء الخارجية وممثلي الدول أن هناك فرصة وسط المكونات المدنية للوصول لقواسم مشتركة، على عكس ما يشاع ويتردد من إعلام سلطة بورتسودان بأن المشكلة هي في عدم «مقدرة المدنيين على الاتفاق»، وتوقعوا طبقاً لذلك أن تكون أبرز نتائج هذه المتغيرات تكثيف الضغوط على طرفي الحرب، خاصة معسكر سلطة بورتسودان لدفعهم صوب القبول بهدنة إنسانية يليها وقف دائم وشامل لإطلاق النار وعملية سياسية تفضي لتأسيس حكم مدني ديمقراطي مستدام.

وقفة البلابسة والفلول أمام مقر الخارجية الالمانية يوم امس احتجاجاً على انعقاد مؤتمر برلين

بالتوازي مع ذلك فإن القوى المدنية نظمت تحركات واسعة خلال هذه الاجتماعات فرئيس التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) دكتور عبدالله حمدوك ووفده المرافق من قيادات تحالف (صمود) استثمروا وجودهم بشكل فاعل بعقد لقاءات مع أطراف مهمة على رأسهم وزير الخارجية الألماني يوهان فادبفول والمبعوث الشخصي الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى السودان بيكا هافيستو.

ولم تقتصر تحركات (صمود) على الفعاليات الخاصة بمؤتمر برلين إذ شارك وفد يضم كلاً من القياديين المهندس خالد عمر يوسف والدكتور بكري الجاك في فعاليات بالعاصمة الإيطالية روما بمشاركة ممثلين للتحالف الحاكم بجانب لقاء ممثلين عن الفاتيكان.

أما على الضفة الأخرى فإن مساعي سلطة بورتسودان لإقحامها وإشراكها في المؤتمر بكل الطرق منيت بالفشل الذريع رغم مساعي اللحظات الأخيرة، وبات واضحاً من مذكرة سفيرة السلطة بألمانيا وحتى المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس وزراء حكومتها كامل إدريس أمس فإن «حسرة الحرمان من المشاركة» تبدو حاضرة أكثر من «رفض المؤتمر وعدم الاكتراث له».

وفي هذا السياق فإن المراقبين اعتبروا تحركات داعمي الحرب في أوروبا المسنودة من السفارات والتي خصصت لها أموال تمت التغطية على مصادرها الحقيقية بحملة تبرعات محدودة الحصيلة، بغرض الاحتجاج على المؤتمر، أرسلت رسالة سلبية، إذ أظهرت بشكل واضح للعيان انحسار وضعف تأثير تحالف (البلابسة) بتوجهاتهم السياسية المختلفة و(الفلول) الداعمين جميعهم لاستمرار الحرب، والذين أظهرت صور الوقفة الاحتجاجية أمام مقر وزارة الخارجية الألمانية قلة عددهم، فإن العدد الكلي حتى بالأطفال والأجانب الموجودين لم يتجاوز الخمسين مشاركاً، رغم توفير الأموال للحشد والتعبئة والمشاركة والإعلام. حيث يتوقع أن تكون أولى نتائج هذا الفشل تفجر الصراعات العنيفة في هذا المعسكر وتبادل الاتهامات بالفساد والاستيلاء على الأموال بداية من مصدر تدفق الأموال الموجود في مكتب قائد الجيش والسفارات وصولاً للمسؤولين عن ترتيبات الحشد والإعاشة بعد إفضاء خطة إفشال مؤتمر برلين «لإظهار فساد وضعف وقلة حيلة مساندي الحرب من البلابسة والفلول».

جين نويل بارو يجتمع بممثلين عن المجتمع المدني

باريس: (ديسمبر)

في إطار الاستعدادات لمؤتمر برلين، استقبل وزير الخارجية الفرنسي، جين نويل بارو، بمقر وزارة الخارجية الفرنسي صبيحة الثلاثاء 14 أبريل 2026، 18 من ممثلي المجتمع المدني السوداني المشاركين في الورشة التي نظمتها «بروميديشن» في باريس في الفترة من 10 إلى 14 أبريل.

وخصص الاجتماع لدراسة سبل الدعم المختلفة التي يمكن أن تقدمها فرنسا للمجتمع المدني السوداني لمواجهة الأوضاع الإنسانية المتردية في البلاد والدفاع عن حقوق الإنسان وتأمين مساهمة النساء والشباب في مسيرة وقف الحرب واستعادة السلام.

وحمل المشاركون رؤيتهم بشأن ضرورة استيعاب المجتمع المدني في كل الترتيبات المتعلقة بوقف إطلاق النار والمسار السياسي للوزير الفرنسي الذي وعد بطرحها أمام مؤتمر برلين.

وشارك في الورشة 18 ممثلاً لمنظمات المجتمع المدني، نصفهم من النساء، قدموا من السودان ومن الدول المجاورة له. وتمحورت المناقشات خلال أعمال الورشة بصورة أساسية حول أهمية التفريق بين القوى المدنية والمجتمع المدني وأن يلعب الأخير دوره كاملاً، مثله مثل القوى السياسية، في كل ما يتعلق بالترتيبات السياسية المستقبلية في السودان.

وزير الخارجية الفرنسي يجتمع بوفد القوى المدنية في مقر وزارته في باريس

وزيرة الخارجية البريطانية: لم يعد العالم يستطيع التذرع بالجهل بمعاناة السودان

لندن: (ديسمبر)

نوهت وزيرة الخارجية البريطانية، إيفيت كوبر، إلى أن يوم 15 أبريل يصادف الذكرى السنوية الثالثة لحرب أخرى في السودان، لكن هذه الحرب لم تحظَ بتأثير مماثل تقريبًا على التغطية الإعلامية، والمناقشات البرلمانية، والوعي العام مقارنة بالحروب في أوكرانيا وغزة ومضيق هرمز، بالرغم من أن الحرب في السودان أدت إلى تشريد عدد من الناس أكثر من كل هذه الصراعات مجتمعة.

وأشارت المسؤولة الدبلوماسية البريطانية الرفيعة في مقال نشرته صحيفة «التليغراف» بتاريخ 15 أبريل 2026 إلى أن المملكة المتحدة تشارك في هذه الذكرى الكئيبة في رئاسة مؤتمر دولي في برلين حول إنهاء هذه الحرب المروعة، ووجهت رسالة بسيطة إلى شعب السودان: «أنتم لم تُنسَوا».

ووصفت إيفيت كوبر ما حدث في السودان على مدى السنوات الثلاث الماضية بأنه يصعب استيعابه. أربعة عشر مليون شخص أجبروا على الفرار من منازلهم، بينما تخوض الجيوش المتنافسة حملات وحشية للسيطرة على الأراضي.

في إحدى هذه الحملات، وهي استيلاء ما يسمى بقوات الدعم السريع على الفاشر العام الماضي، ذُبح الآلاف من المدنيين المحاصرين في ما أكدت البعثة المستقلة للأمم المتحدة للتحقيق أنه يحمل «سمات الإبادة الجماعية». المدن التي كانت يوماً مليئة بالحياة أصبحت الآن مهجورة، خوفاً من التعرض لنفس المصير. هرب الملايين عبر حدود السودان، حاملين فقط ما يمكنهم حمله معهم. المجاعة تنتشر عبر المجتمعات المتبقية.

ومضت الوزيرة البريطانية قائلة، بشكل حقير، أينما تسيطر الجيوش، يتبع ذلك عنف جنسي منهجي ضد السكان الإناث، استخدام متعمد للاغتصاب كسلاح حرب، وأداة إرهاب، ضد النساء والفتيات من جميع الأعمار. خلال زيارة لحدود السودان في فبراير، سمعت شهادات مؤلمة من نساء نجون من هذه الفظائع. استمعت إلى فتيات يتحدثن عن الاغتصاب والاختطاف وأحباء لم يتمكنوا من الهروب في الوقت المناسب.

ايفيت كوبر، وزيرة الخارجية البريطانية

وأضافت رئيسة الدبلوماسية البريطانية «لا يمكننا أن ننسى أن هذه أزمة من صنع الإنسان بالكامل، صراع تغذيه تدفقات لا نهاية لها من الأسلحة والأموال والمرتزقة، وحساب كارثي من قبل الأطراف المتحاربة بأنه - حتى لو لم يكن لديهم طريق للنصر العسكري - يجب عليهم الاستمرار في القتال لتجنب الاعتراف بالهزيمة».

وشددت إيفيت كوبر على أن المملكة المتحدة وشركاءها الدوليون يدفعون بقوة من أجل اتفاق لوقف إطلاق النار وحل دبلوماسي - لوقف المعاناة، والسماح لشعب السودان بتحديد مستقبله السلمي.

واعتبرت وزيرة الخارجية البريطانية في مقالها أنه «وسط كل هذا الرعب، هناك سودان آخر يصمد، لا يُعرف بالعنف، بل بالشجاعة. في جميع أنحاء البلاد، يواصل المدنيون التقدم حيث انهارت الدولة، ويعملون على إبقاء مجتمعاتهم حية.

المستجيبون للطوارئ المحليون ينتقلون من حي إلى آخر، ويقدمون الطعام والماء والدواء في ظروف من الخطر والحرمان لا يمكن لأحد أن يتخيلها. هم غير مدفوعي الأجر، وغير منحازين، وغالبًا ما يتم استهدافهم من قبل الأطراف المتحاربة تحديدًا بسبب نموذج الحياة البديل الذي يمثلونه.

«إنهم لا يقدمون المساعدات ببساطة. إنهم يحافظون على النسيج الاجتماعي لبلدهم ويظهرون أن مستقبل السودان لا ينتمي إلى الرجال المسلحين الذين يكافحون من أجل السلطة، بل للمواطنين الملتزمين بالكرامة والتعايش. يجب الاعتراف بهم كمهندسي مستقبل السودان الشرعيين. مدنيو السودان يؤدون دورهم بالفعل. شجاعتهم مُلهمة. يجب على العالم الآن أن يقف معهم، وأن يجدد عزمنا على إنهاء هذه الحرب».

ودعت إيفيت كوبر المجتمع الدولي «للانضمام إلى عزم مشترك: لضمان وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين، وإيصال المساعدات إلى المحتاجين، ودعم مسار موثوق للانتقال يقوده شعب السودان، ومسار فعال لتحقيق العدالة لجميع من عانوا من الفظائع. فبعد ثلاث سنوات، لم يعد العالم يستطيع الادعاء بأنه لا يعرف ما يحدث في السودان. بشكل جماعي، لا يستطيع العالم الانتظار».

وفد من (صمود) يلتقي برلمانيين من التحالف الحاكم الإيطالي ومسؤولاً من الفاتيكان

روما: (ديسمبر)

أجرى وفد التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود)، الذي يزور العاصمة الإيطالية روما نهار أمس الأول الثلاثاء 14 أبريل 2026، سلسلة من اللقاءات مع نواب برلمانيين من حزبي Brothers of Italy و Forza Italia عضوي التحالف الحاكم في إيطاليا، كما التقى بمسؤول من دولة الفاتيكان.

واستعرضت اللقاءات الوضع الإنساني جراء الحرب في السودان، وسبل إيقافها، والتنسيق بين المبادرات المختلفة وفقاً للمبادئ التي طرحتها مبادرة الرباعية الدولية، وضرورة محاسبة الأطراف المسؤولة عن إشعال الحرب وإعاقة مبادرات السلام.

وشارك وفد تحالف (صمود)، المكون من عضوي المكتب التنفيذي للتحالف دكتور بكري الجاك والمهندس خالد عمر يوسف، في ندوة بمقر البرلمان الإيطالي تحت عنوان: «السودان: بين الحرب والأزمة الإنسانية»، بمشاركة نواب برلمانيين من حزب Forza Italia عضو التحالف الحاكم في إيطاليا.

وجاءت هذه اللقاءات في إطار التحركات الداعمة لمؤتمر برلين وضمن جهود (صمود) الدبلوماسية لتبصير المجتمع الدولي بالمأساة الإنسانية في البلاد، والعمل من أجل إنهاء الحرب ووضع السودان على طريق السلام العادل والمستدام.

وفد صمود يخاطب اجتماع في البرلمان الإيطالي

قالوا عن مؤتمر (برلين)

أتوجه بالشكر الجزيل إلى الدول الصديقة: ألمانيا الاتحادية، بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي على استضافة مؤتمر برلين حول السودان في الذكرى الثالثة لاندلاع الحرب المدمرة. والشكر كذلك للمجموعة الخماسية (الاتحاد الإفريقي والإيقاد وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) على إتاحة الفرصة للقوى المدنية السودانية للتشاور والتفاكر حول وقف الحرب والسلام المستدام في بلادنا.

لقد عكس هذا المؤتمر، بمشاركة الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، إرادة سياسية دولية صادقة للتضامن مع الشعب السوداني في محنته، والعمل على مضاعفة الجهود لوضع حد لهذه الحرب العبثية.

لقد أتاحت برلين فرصة مهمة ليسمع العالم أصوات المدنيين السودانيين الملتزمين بإنهاء معاناة شعبنا ووقف نزيف الدم في بلادنا. وانطلاقًا من روح برلين وما جسدته من دعم دولي، سنواصل العمل بلا كلل حتى نتوصل، كقوى مدنية، إلى اتفاق حول عملية سياسية وحوار سوداني يقودهما السودانيون أنفسهم، يهدفان إلى تحقيق سلام دائم، وإنهاء معاناة شعبنا، واستعادة مسار الانتقال الديمقراطي القائم على الحرية والسلام والعدالة.

دكتور عبدالله حمدوك،
رئيس وزراء الحكومة الانتقالية ورئيس التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود)

انتهى اجتماع طيف واسع من القوى المدنية السودانية - ضمن مؤتمر برلين - بالتوافق على وثيقة مشتركة تنادي بإيقاف الحرب، حماية المدنيين والبنية التحتية والأعيان المدنية، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، وكبح خطاب الكراهية، وخلق مناخ داعم لبناء الثقة والمضي قدماً في عملية سياسية شاملة بحسبانها السبيل الوحيد لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة الوطنية المزمنة وإرساء دعائم سلام عادل ومستدام وانتقال مدني ديمقراطي. وإطلاق عملية شاملة للعدالة والعدالة الانتقالية.

خطوة مهمة نحو توحيد الصوت المدني في مواجهة الأزمة وتداعياتها الكارثية على شعبنا ووطننا.

المهندس عمر الدقير،
رئيس حزب المؤتمر السوداني والقيادي بالتحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود)

المؤتمر الذي عُقد اليوم في برلين، بالتزامن مع الذكرى الثالثة لاندلاع الحرب في السودان، شهد ثلاث جلسات رئيسية: جلسة للداعمين شملت الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي؛ وجلسة مخصصة لحشد الموارد لدعم المتضررين السودانيين؛ إضافةً إلى جلسة للقوى المدنية السودانية، التي شارك فيها نحو أربعين ممثلاً.

وقد شاركت (صمود) ضمن هذه القوى، حيث تم التوصل إلى توافق مهم تُوِّج بوثيقة مشتركة شملت عدداً من الأولويات، أبرزها: حماية المدنيين والبنية التحتية من الاستهداف، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، وكبح خطاب الكراهية، وإطلاق عملية سياسية شاملة تعالج جذور الأزمة وتؤسس لسلامٍ مستدام، إلى جانب الدفع نحو تحقيق العدالة الشاملة.

ومن المقرر تقديم هذه الوثيقة لوزيرة الدولة بالخارجية الألمانية في ختام أعمال المؤتمر.

كما نرحب بالنتائج الإيجابية التي تحققت على صعيد حشد الموارد، حيث تم جمع ما يقارب 1,3 مليار يورو لدعم السودانيين المتضررين، وهو تطور مهم يعكس حجم الاهتمام الدولي بالأزمة الإنسانية في السودان.

ونتقدم بالشكر للجهات المنظمة، وكل الأطراف التي ساهمت في إنجاح هذا الجهد، في ظل الظروف المعقدة التي تمر بها البلاد.

جعفر حسن عثمان،
عضو المكتب التنفيذي للتجمع الاتحادي
الناطق الرسمي باسم تحالف (صمود)

تشرفنا بالمشاركة في مؤتمر برلين المنعقد للاستجابة للأزمة الإنسانية في السودان، وتنسيق الجهود الدولية من أجل إنهاء الحرب وإطلاق عملية سياسية ذات مصداقية تقود إلى حكومة مدنية انتقالية.

وقد شاركنا بفاعلية في أعمال المؤتمر، وتوافقنا كقوى مدنية على نداء مشترك لإنهاء الحرب وتعزيز عملية سياسية ذات ملكية سودانية، سيصدر لاحقًا من الجهة المنظمة.

كما شاركت، ضمن عدد من ممثلي القوى المدنية، في الاجتماع الوزاري الذي ضم عددًا من وزراء الخارجية، والذي عُقد بمقر وزارة الخارجية الألمانية. وتشرفت بتقديم كلمة، إلى جانب شخصيتين أخريين، نيابةً عن الحضور، ركّزنا فيها على ضرورة إنهاء الحرب، وإغاثة البلاد، وابتدار عملية سياسية شاملة، وتنسيق الجهود الدولية، والعمل على إعادة إعمار السودان.

لقد شاركنا بعقول وقلوب مفتوحة، ونعرب عن تقديرنا لجميع المشاركين في المؤتمر على الجدية والمسؤولية التي سادت النقاشات، والتي أفضت إلى توافقٍ يُعبّر عنه النداء المشترك.

مبارك أردول،
القيادي بالكتلة الديمقراطية

مؤتمر برلين المنعقد هذه الأيام، لا يعني حكومتنا في شيء وكذلك الشعب السوداني، وبالتالي نتائجه أيضاً لا تعنيهم، ولم تتم دعوتنا كحكومة للمشاركة فيه، وغيابنا يعد خطأً فادحاً من الجهات المنظِّمة. وهذا الغياب يبشِّر بفشل هذا المؤتمر، ولو قُدِّمت لنا الدعوة لشاركنا وأوضحنا الحقائق.

هذا المؤتمر يعد حدثاً وليس صيرورة.

الحلول الجزئية لا يقبلها شعب أو نقبلها نحن، ونُظِّمت وقفات احتجاجية عبرت عن رفض الحلول المفروضة، (مشيراً إلى للوقفات الإحتجاجية التي تعبر عن رفضهم للحلول المفروضة)، نحن منفتحون على كل الجهود التي تؤدي لتحقيق السلام، وهذا العام هو عام السلام وهو سلام الشجعان المنتصرين الذي يرتضيه أهل السودان قاطبة.

سنواصل الاتصالات الإقليمية والدولية ومع الأمم المتحدة ووكالاتها، وكل ألوان الطيف بما في ذلك الدول المشاركة في المؤتمر.

كامل إدريس،
رئيس وزراء سلطة بورتسودان، في مؤتمر صحفي عقد نهار أمس الأربعاء 15 أبريل 2026م.

لو عاد محمد سيد أحمد (الجكومي) ومبارك أردول عبر مطارات السودان الرسمية فعلى دماء الشهداء السلام، وعلى الدولة السلام، وعلى صبر السودانيين على ويلات الحرب السلام، وحضن الوطن دا قدر شنو؟ وبيسع كم من الخونة و العملاء!!!؟

هيثم مصطفى كران،
لاعب المنتخب السوداني السابق وأبرز الأصوات المحرِّضة على الحرب

05 ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
16 أبريل 2026م
حصاد الحرب
https://decembernews.com

ثلاثة أعوام من الحرب.. الحقائق وحصيلة المآسي!!

تقرير عن الوضع الإنساني حتى أبريل 2026م

تلخيص: (ديسمبر)

أكملت يوم أمس الأربعاء 15 أبريل الجاري حرب السودان عامها الثالث ودلفت اليوم صوب عامها الرابع مخلفة معها أكبر أزمة إنسانية يشهدها العالم بتسجيلها لأعلى أرقام نزوح ولجوء على المستوى الدولي، مع إظهار المؤشرات حقائق مفزعة مفادها أن البلاد التي يناط بها أن تكون سلة غذاء العالم حسب تقديرات بعض المراقبين من واقع الإمكانيات الزراعية والطبيعية، بات سكانها للأسف الشديد يجابهون مخاطر نقص الغذاء والمجاعة. أما مستقبل التلاميذ والطلاب فإن مئات الآلاف منهم باتوا خارج العملية التعليمية لعوامل تتعلق بعدم الاستقرار أو الإجراءات السياسية الأحادية العقابية المتخذة من أطراف الصراع التي جعلت من التعليم أحد أدوات الصراع.

قدم تقرير أعدته لجنة العمل الإنساني بالتحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) بمناسبة إكمال الحرب لثلاث سنوات، وحمل عنوان (تقرير عن الوضع الإنساني حتى أبريل 2026م) واطلعت عليه (ديسمبر)، صورة قاتمة عن الوضع الراهن الذي يعيشه السودانيون والسودانيات بعد إكمال حرب الحالية ثلاث سنوات ودخولها عامها الرابع.

لعل أولى الحقائق الصادمة زيادة تقديرات الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة بحوالي 3,3 مليون شخص عن العام السابق، ليصبح العدد الإجمالي في الربع الأول من العام 2026م هو 33,7 مليون شخص، من بينهم 17 مليون طفل حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة يونيسيف. ويمثل الأطفال نصف العدد الكلي الذي يحتاج إلى المساعدة بالسودان، والمقدر خلال الربع الأول من هذا العام بـ33,7 مليون شخص، والذين يمثلون بدورهم 70% من سكان السودان.

احتياجات وفجوة

أظهر برنامج الأغذية العالمي أن أكثر من 25 مليون شخص يواجهون خطر انعدام الأمن الغذائي الحاد من المرحلة الثالثة، أما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) فأشارت إلى أن الأطفال المعرضين لخطر الهزال «سوء التغذية الحاد» في السودان يقدر عددهم بحوالي 3,7 مليون طفل.

كشفت لجنة العون الإنساني عن مواجهة الأطفال نتيجة لهذه الحرب حالات من العنف الكبير، والاستغلال والإساءة والنزوح القسري، ويقدر عدد الذين تركوا التعليم بحوالي 8 ملايين طفل، وهو ما اعتبرته اللجنة بأنه «ينبئ عن كارثة جيل مستقبلاً، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة تجنيد الأطفال، وهذا يعكس الضرورة القصوى لإيلاء قضية حماية المدنيين الأولوية القصوى».

واصلت أعداد النازحين واللاجئين تصدر الأرقام العالمية بعدد 9,5 مليون نازح و4 ملايين لاجئ، بالمقابل فإن تقديرات الاحتياجات الإنسانية للسودان لهذا العام قدرت بحوالي 2,9 مليار دولار أمريكي بلغ حجم الاستجابة والمستلم فعلياً طبقاً لخطة الإنقاذ الدولية حوالي 15% فقط وتقدر الفجوة التمويلية بحوالي 2,4 مليار دولار أمريكي.

أوضح التقرير أن المجاعة تهدد ملايين السودانيين وتأكد وجودها وانتشارها في أجزاء من شمال دارفور وجنوب كردفان، بجانب تفاقم وتدهور الأوضاع جراء الانهيار الاقتصادي في ظل الهشاشة والأزمات التي لازمت الاقتصاد السوداني، واستمرار انعدام الأمن وعرقلة مسارات توصيل المساعدات ونهبها والهجوم على الإغاثة وعمال الإغاثة والعقبات البيروقراطية من أطراف الحرب، وانهيار النظام الصحي في أجزاء واسعة من السودان وصعوبة استعادته بسبب التدمير الواسع للبنية التحتية الأساسية للخدمات، وتدهور صحة البيئة مع تزايد القلق بسبب التقارير التي تشير لاستخدام القوات المسلحة السودانية للأسلحة الكيميائية المحرمة دولياً.

شهد هذا العام زيادة أكثر من 3 ملايين شخص عن العام السابق ليصبح العدد الإجمالي للمحتاجين لمساعدات 33.7 مليون شخص يمثلون 70% من إجمالي سكان البلاد

تعثر الجهود

أشارت لجنة العمل الإنساني في تقريرها إلى أن تدهور الأوضاع الأمنية وعدم وجود ممرات آمنة لتوصيل العون الإنساني والخدمات الأساسية للسكان، وتكرر الهجمات على العاملين الإنسانيين الذين فقدت أرواح ما يزيد عن العشرين منهم بسبب الهجمات على قوافل الإغاثة والعمل الإنساني وتعرض المساعدات للاستيلاء، أسهمت تلك العوامل في تعثر جهود الإغاثة، فاقم منها تعنت السلطات في منح التأشيرات وتصاريح العمل للمنظمات الإنسانية وتعطيل الأذونات لمواد الإغاثة، واستمرار مضايقات حكومات الولايات للناشطين بغرف الطوارئ والأجسام الخدمية، وأضاف التقرير: «مع الاستيلاء على مواد الإغاثة واستخدامها في تمويل الحرب، ومنع وصول الإغاثة لمناطق نفوذ الطرف الآخر».

تقدر الاحتياجات الإنسانية للسودان للعام 2026م بحوالي 2.9 مليار دولار أمريكي بلغ حجم الاستجابة ما تم استلامه فعلياً طبقاً لخطة الإنقاذ الدولية حوالي لجنة الإنقاذ الدولية حوالي 15% فقط وتقدر الفجوة التمويلية بحوالي 2.4 مليار دولار أمريكي

استمرار الاستهداف

أوضح التقرير أن الاستهداف على الأساس السياسي من الاعتقال والتعذيب المفضي للقتل وعدم معاملة الأسرى على حسب الأعراف والقوانين الدولية والتمثيل بالجثث والإرهاب التطرف الديني، كلها ظلت من الممارسات المرتكبة خلال الحرب.

ونوه لتصاعد جرائم العنف الجنسي إلى أرقام غير مسبوقة، والذي استهدف النساء والأطفال. وطبقاً لتقديرات منظمتي (أطباء بلا حدود) و(اللجنة الدولية للإنقاذ) فإن عدد النساء والفتيات المعرضات للخطر يبلغ حوالي 12 مليون امرأة وفتاة.

وأشار التقرير لاستخدام النساء والفتيات كأداة للترهيب والسيطرة، وفي هذا جرائم عنف جنسي ممنهج واختطاف وقتل جماعي، كما نقل عن منظمة (أطباء بلا حدود) إعلانها عن علاج 385 ناجية من العنف الجنسي في جنوب دارفور في العام 2024، بعضهن في الخامسة من العمر. وتشير الإفادات أنها تمت من رجال مسلحين، حيث يساهم ضعف الحماية والخدمات والخوف من الوصمة في انخفاض الإبلاغ عن هذه الجرائم.

عنف متصاعد

أشار التقرير لاستمرار العنف ضد المدنيين دون توقف، إذ لا يزال مستمراً القصف العشوائي في المناطق والأحياء المأهولة بالسكان باستخدام الأسلحة الثقيلة والغارات الجوية عبر الطائرات من غير طيار (الدرون والمسيرات)، والتي تم استخدامها في تنفيذ ضربات جوية على الأحياء السكنية والمرافق المدنية التي شملت المستشفيات والأسواق ومراكز الإيواء «دون مراعاة للمبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي».

مقترحات الحلول

اختتمت لجنة العون الإنساني تقريرها بوضع عدد من الحلول والمقترحات، أولها ضرورة عكس معاناة السودانيين على مختلف الأصعدة، وتسليط الضوء عليها والعمل على مناصرة قضايا السودانيين في الأزمة الإنسانية، وحشد الطاقات للمساهمة في تقليل وطأة الحرب.

ودعت لإيجاد صيغة تنسيقية بين طرفي النزاع والفاعلين الدوليين وزيادة الضغط عليهم، لوضع ملف العون الإنساني كأولوية لتسهيل توصيل المساعدات، بجانب المساهمة وتشكيل آلية مدنية لإيصال المساعدات قوامها الفاعلون المحليون في مجال العون الإنساني (المنظمات غير الحكومية وغرف الطوارئ والمبادرات الشعبية والطرق الصوفية والإدارات الأهلية)، والعمل على إيصال المساعدات والاحتياجات الأساسية والصحية للأمهات والأطفال بصورة عاجلة.

وطالبت بالمساهمة في معالجة قضايا اللاجئين السودانيين والسودانيات، وتوظيف التكنولوجيا بالصورة التي تعين على تحقيق الغايات وصياغة الإستراتيجيات وبناء السياسات التي تنظم العمل، وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية ومجتمعات الضحايا في عمليات العون الإنساني والتشاور والاتصال بالمجتمعات المحلية لتحديد الاحتياجات وتصنيفها بما يتوافق والاحتياجات الفعلية، وبناء القدرات والتدريب للمجتمع المحلي لتمكينه من تنفيذ أنشطة العون الإنساني بصورة مثلى، ووضع حالات ذوي الإعاقة من أهم القضايا الواجب العمل عليها.

(700) قتيل بالمسيرات خلال ثلاثة أشهر من بينهم (160) طفلاً

عواصم: (التقاط ديسمبر)

أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) يوم امس الأول الثلاثاء عن مقتل ما لا يقل عن 160 طفلاً وإصابة 85 آخرين في أنحاء متفرقة من البلاد خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وقالت في بيان أصدرته إن هجمات الطائرات بدون طيار تتحمل مسؤولية 80% من إجمالي القتلى والإصابات منذ بداية هذا العام، والتي مثل الأطفال الضحايا الرئيسيين لهذه الهجمات.

وأشارت لوقوع أكثر من 5700 انتهاك جسيم ضد الأطفال، شملت القتل والتشويه، إذ طالت تلك الانتهاكات نحو 4300 طفل بين قتيل وجريح، وسجلت ولايات إقليمي دارفور وكردفان أعلى عدد من الضحايا الأطفال، منوهة لتهجير أكثر من 5 ملايين طفل خلال السنوات الثلاث الماضية.

وأوضحت تقديرات (يونيسيف) أن نحو 4.2 مليون طفل سيواجهون سوء تغذية حاداً خلال العام الجاري، بينهم أكثر من 825 ألف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم، وهو وضع قد يكون مميتاً إذا لم يُعالج. ونوهت إلى أن أغلاق أكثر من ثلث المدارس في السودان، فيما تُستخدم نسبة من المدارس المتبقية كملاجئ أو تقع تحت سيطرة أطراف النزاع، ما يعني أن نحو نصف المباني المدرسية لم تعد صالحة للعملية التعليمية. ونتيجة لذلك، يوجد ما لا يقل عن 8 ملايين طفل خارج النظام التعليمي حالياً.

وحذّرت (يونيسف) من تصاعد معدلات الجوع والمرض في السودان، مع تزايد خطر المجاعة نتيجة استمرار العنف وتكرار النزوح وصعوبة وصول الفرق الإنسانية. وقد تم بالفعل تأكيد المجاعة في كل من الفاشر وكادوقلي، فيما يتزايد خطر انتشارها في مناطق مثل (أم بارو) و(كرنوي).

مع إكمال الحرب عامها الثالث ذكرت منظمة (أطباء بلا حدود) في دارفور أن طيران الجيش شن خمس غارات جوية قتل فيها شخصان وجرح 56 آخرون

700 قتيل

من جهته قال وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، توم فليتشر، إن الأشهر الثلاثة من هذا العام، أفيد بمقتل ما يقرب من 700 مدني في ضربات بطائرات مسيّرة، وطُرد الملايين من ديارهم، وأُفرغت مجتمعات بأكملها، واقتُلعت عائلات من جذورها مراراً وتكراراً، كما أن «خطر عدم الاستقرار الإقليمي الأوسع يظل مرتفعاً»، طبقاً لقوله.

وأشار إلى أن الأزمة السودانية باتت أكبر أزمة إنسانية في العالم، إذ يحتاج كل واحد من ثلاثة أشخاص للدعم الإنساني، مشيراً لوصولهم إلى 17 مليون شخص، وتقديم دعم حيوي لهم، مبيناً سعيهم هذا العام لإيصال الدعم إلى 20 مليوناً، لكنه استدرك قائلاً بأن «الاستجابة تعاني من نقص حاد في التمويل»، وحيا شجاعة العاملين في المجال الإنساني.

خمس غارات جوية

مع اقتراب الحرب من إكمال عامها الثالث ذكرت منظمة (أطباء بلا حدود) في دارفور أن طيران الجيش شن خمس غارات جوية قتل فيها شخصان وجرح 56 آخرون. وأوضحت منسقة الطوارئ في منظمة (أطباء بلا حدود) بدارفور، موريل بورسيه، في بيان أصدرته يوم أمس الأول الثلاثاء قيامهم بعلاج نحو 56 شخصاً خلال أقل من 24 ساعة جراء هجمات قصف بالطيران المسير التابع للجيش.

وطبقاً لبيانها، فإن المنظمة عالجت (25) جريحاً في مستشفى الجنينة التعليمي بغرب دارفور، من بينهم أربعة أطفال، أُصيبوا في ضربة جوية وقعت بالقرب من المدينة ليلة الأحد الماضي، وشهد صباح يوم الاثنين استقبال المنظمة أيضاً ثلاثة جرحى إثر ضربة بطائرة مُسيّرة استهدفت سوق (تولولو) المكتظ بالمارة على الطريق الرابط بين زالنجي والجنينة. أما في وسط دارفور، فأشارت (أطباء بلا حدود) إلى أنها عالجت 28 جريحاً في مستشفى زالنجي التعليمي عقب أربع ضربات بطائرات مُسيرة في المنطقة، كما تم الإبلاغ عن حالتي وفاة.

ديسمبر 06
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
16 أبريل 2026م
حصاد الحرب
https://decembernews.com

بعثتا الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي تحذران من تصاعد العنف و«جرائم الإبادة»

جنيف: (ديسمبر)

مع دخول النزاع في السودان عامه الرابع، حذرت بعثتا تقصي الحقائق التابعتان للأمم المتحدة واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من تصاعد خطير للعنف، ومن خطر ارتكاب المزيد من الجرائم الوحشية، مؤكدتين أن طرفي النزاع ارتكبا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، مع توثيق نمط «يتسم بسمات الإبادة الجماعية» في إقليم دارفور.

ففي بيان مشترك صدر يوم 13 أبريل، نَدّدت البعثتان باستمرار وتصاعد وتيرة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتي يرتكبها كل من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، مشيرتين إلى أن مستويات العنف بلغت حداً بالغ الخطورة في مختلف أنحاء البلاد.

وجاء في البيان أن عشرات الآلاف من المدنيين والأشخاص غير المشاركين في القتال قد قتلوا في جميع أنحاء السودان منذ اندلاع الأعمال العدائية في منتصف أبريل 2023 في نزاع اتسم بالوحشية المنهجة وتجاهل صارخ لأبسط قواعد القانون الدولي.

جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية

وخلصت تحقيقات البعثة الأممية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان، والبعثة المشتركة للاتحاد الإفريقي، إلى أن قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، والقوات المتحالفة معهما، تتحمل مسؤولية انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان بدرجات متفاوتة، بما في ذلك القتل والاحتجاز التعسفي والتعذيب والاستخدام الواسع للهجمات العشوائية، بما في ذلك الغارات الجوية والقصف وهجمات الطائرات المسيرة في المناطق المأهولة. وقد تم استهداف المنشآت المدنية الضرورية للبقاء، بما في ذلك المرافق الطبية وأسواق المواد الغذائية، مما فاقم الأزمة الإنسانية التي وصفتها الأمم المتحدة بـ«الكارثية».

وأشار البيان إلى أن جهود إيصال المساعدات الإنسانية عُطّلت مراراً، عبر الهجمات على قوافل الإغاثة، كما قُتل وأصيب وأُحتجز عاملون في المجال الإنساني والقطاع الطبي ومدافعون عن حقوق الإنسان، ولا يزال العديد منهم في عداد المفقودين. وتستمر الهجمات الانتقامية حيث يستهدف الطرفان أفراداً للاعتقاد بأنهم مرتبطون أو داعمون للأطراف المعادية.

نمط منهجي واستهداف عرقي

وبحسب البعثتين، عكست الانتهاكات واسعة النطاق والمنهجية التي ارتكبتها قوات الدعم السريع نمطاً منظماً ومتكرراً، شمل حالات نهب وعنف جنسي واستهداف عرقي، مما أدى إلى تدمير حياة العديد من الناس وتمزيق المجتمعات. وتم توثيق انتهاكات جسيمة في الخرطوم ودارفور والجزيرة وكردفان، كما أن هذه الانتهاكات في طور الانتشار إلى مناطق أخرى مثل النيل الأزرق والنيل الأبيض ومنطقة جبال النوبة.

واعتبرت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق أن جرائم دولية قد ارتُكبت في السودان. وخلصت إلى أن كلا طرفي النزاع ارتكبا جرائم حرب من خلال أعمال القتل والاحتجاز التعسفي والتعذيب والهجمات العشوائية. كما خلصت إلى أن قوات الدعم السريع ارتكبت جرائم حرب أخرى، من بينها التجويع، فضلاً عن جرائم ضد الإنسانية تمثلت في الاغتصاب على نطاق واسع والعنف الجنسي والاضطهاد والإبادة من خلال الحرمان من الغذاء والدواء والمساعدة الإنسانية.

كما خلصت بعثة الاتحاد الإفريقي المشتركة لتقصي الحقائق التابعة للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إلى أن هذه الانتهاكات الجسيمة تشكل انتهاكات للحق في الحياة، والحق في الكرامة الإنسانية وحق الشخص في الحرية وفي الأمان على شخصه، وانتهاكات للحريات الأساسية، وحرية التنقل، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وانتهاكات بحق الأطفال، وانتهاكات للحقوق الجماعية للشعوب، بما في ذلك الحق في المساواة والوجود والسلم والأمن والتنمية، واستهداف الفئات المستضعفة، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

أكبر أزمة نزوح إنساني في العالم

وصف البيان النزاع في السودان بأنه أحد أكبر أزمات النزوح الإنساني في العالم، مشيراً إلى أنه اعتباراً من أوائل مارس 2026، أُضطر أكثر من 8,6 مليون شخص للنزوح داخلياً، فيما فرّ أكثر من 4 ملايين آخرين كلاجئين، ولا يزال النساء والأطفال وكبار السن يتحملون العبء الأكبر من هذه المأساة.

وأكد البيان أن استمرار تجاهل طرفي النزاع للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التزامهما بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، يستدعي اتخاذ تدابير عاجلة ومنسقة وحاسمة. ويجب على جميع الأطراف ضمان الوصول السريع والآمن للمساعدات الإنسانية، بدون عوائق، وفقاً للقانون الدولي الإنساني، والتوقف عن أي هجمات ضد العاملين في المجال الإنساني أو عرقلة لقوافل المساعدات.

دعوات عاجلة لوقف إطلاق النار والمساءلة

وشددت البعثتان على أن المساءلة عن الجرائم الوحشية المرتكبة في جميع أنحاء السودان أمر بالغ الأهمية لمنع المزيد من الانتهاكات. فبدون محاسبة الجناة، ستستمر حالة الإفلات من العقاب - وهو أحد المحركات الرئيسية لهذا النزاع - مما سيقوّض آفاق تحقيق سلام دائم في السودان والمنطقة. ومع دخول هذا الصراع المدمر عامه الرابع، تعيد البعثتان تأكيد دعوتها لجميع أطراف النزاع، والدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية لاتخاذ الإجراءات التالية:

- إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق نار شامل ومستدام.
- ضمان امتثال قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية الكامل للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي.
- ضمان الامتثال من قبل جميع الدول والشركات لحظر الأسلحة في دارفور بموجب قرار مجلس الأمن 1556 (2004)، مع تنفيذ العقوبات القائمة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.
- دعم جهود المحكمة الجنائية الدولية في السودان والتعاون الكامل معها.
- إنشاء آلية قضائية مستقلة مكملة لمحاكمة الجرائم الدولية المرتكبة في السودان، بالتنسيق مع جهود العدالة الدولية القائمة.
- منح بعثة الأمم المتحدة والبعثة المشتركة للجنة الإفريقية إمكانية الوصول إلى جميع أنحاء السودان لإجراء تحقيقات مستقلة.

واختتم البيان بتأكيد البعثتين التزامهما بتوثيق الانتهاكات، وإيصال أصوات الضحايا والناجين، والمساهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة وحماية المدنيين واستعادة السلام والعدالة والكرامة لشعب السودان.

ملايين يعيشون على وجبة واحدة يومياً

عواصم: (ديسمبر)

مع دخول النزاع في السودان عامه الثالث، حذرت خمس من كبرى المنظمات الإنسانية الدولية من أن ملايين السودانيين يعيشون على وجبة واحدة فقط في اليوم، في ولايتي شمال دارفور وجنوب كردفان، وسط تقارير عن لجوء كثيرين إلى أكل أوراق الأشجار وعلف الحيوانات للبقاء على قيد الحياة، مع تفاقم أزمة الغذاء في البلاد

ووفقاً لتقرير مشترك نشرته مجموعة من المنظمات غير الحكومية: Action Against Hunger و CARE International و International Rescue Committee و Mercy Corps و The Norwegian Refugee Council

«فقد أدى ما يقرب من ثلاث سنوات من الصراع، التي تميزت بالعنف والنزوح وتكتيكات الحصار، إلى تقويض النظام الغذائي في السودان بشكل منهجي- حقلاً بعد حقل، وطريقاً بعد طريق، وسوقاً بعد سوق – مما أدى إلى حدوث جوع جماعي».

وأشار التقرير إلى أن ملايين الأسر لا يمكنها الحصول إلا على وجبة واحدة في اليوم في الولايتين الأكثر تضرراً من الصراع- شمال دارفور وجنوب كردفان. «وغالباً ما يفوتهم تناول الوجبات لأيام كاملة»، مضيفاً أن كثيراً من الناس لجأوا إلى أكل أوراق الأشجار وعلف الحيوانات للبقاء على قيد الحياة.

وقالت المنظمات غير الحكومية إن المطابخ الجماعية التي أنشئت لإعداد الوجبات ومشاركتها بشكل جماعي تواجه صعوبة في توفير الغذاء النادر المتاح مع تضاؤل الموارد.

وبحسب خطة الاحتياجات الإنسانية والاستجابة لعام 2026، يعاني نحو 61,7% من سكان السودان من نقص حاد في الغذاء. وتنفي الحكومة السودانية المتحالفة مع الجيش وجود مجاعة، كما تنفي قوات الدعم السريع مسؤوليتها عن الأوضاع في مناطق سيطرتها.

وفي فبراير الماضي، وجد التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (المدعوم من الأمم المتحدة) أن عتبات المجاعة الناجمة عن سوء التغذية الحاد قد تجاوزت في منطقتي «أم بارو» و«كرنوي»، حيث بلغ معدل سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون الخامسة ضعف عتبة المجاعة تقريباً في الأولى.

ويوضح التقرير، كيف تدفع الحرب في السودان المجتمعات نحو ظروف المجاعة- بسبب الاضطرابات في الزراعة، وكذلك استخدام المجاعة كسلاح في الحرب - بما في ذلك التدمير المتعمد للمزارع والأسواق.

وأشار التقرير إلى أن النساء والفتيات تأثرن بشكل غير متناسب، حيث يواجهن خطراً كبيراً بالتعرض للاغتصاب والتحرش أثناء ذهابهن إلى الحقول أو الأسواق أو لجمع المياه.

منظمات حقوقية تطالب الاتحاد الأوروبي بحماية المدنيين بالسودان

بروكسل: (ديسمبر)

في السابع من أبريل الجاري، وجهت خمس من كبرى منظمات الحقوق والحريات في العالم رسالة مشتركة عاجلة إلى رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، حملت تحذيراً شديد اللهجة من استمرار الانتهاكات الجسيمة بحق المدنيين، ودعت إلى تحرك أوروبي فاعل يتناسب مع حجم الكارثة. والمنظمات المعنية هي:

Amnesty International
Christian Solidarity Worldwide
Human Rights Watch
Front Line Defenders
(International Federation for Human Rights (FIDH

وحذرت المنظمات، في رسالتها من أن طرفي النزاع - القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع - لا يزالان يستهدفان المدنيين بشكل متعمد، بما في ذلك نشطاء المجتمع المدني والصحفيون والطاقم الطبي والإنساني والمدافعون عن حقوق الإنسان والمعارضون للحرب، عبر هجمات ومضايقات واعتقالات تعسفية وإعدامات ميدانية، محذرة من أن هذا الهجوم المنهجي يقضي على أي أمل في انتقال سياسي مدني أو مساءلة حقيقية.

وركزت الرسالة على الفظائع المتواصلة، وأكدت أن التقرير الأخير لبعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة وجد «سمات إبادة جماعية» في الفاشر. وأضافت المنظمات أن منطقة كردفان وولايتي النيل الأزرق باتت المركز الجديد للصراع، حيث يعيش المدنيون تحت حصار خانق يمنع وصول المساعدات والخدمات الأساسية، مع تعرضهم لقصف متواصل وعدم قدرتهم على الفرار، وسط مخاوف حقيقية من تكرار سيناريو الفاشر في مدن مثل الأبيض.

واعتبرت المنظمات أن الرد الأوروبي لا يزال غير متناسب مع خطورة الأزمة والفظائع المرتكبة، مطالبة بترجمة الالتزامات إلى أفعال ملموسة.

ووجهت المنظمات سلسلة من المطالب العاجلة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، في مقدمتها حماية المدنيين، وقف إمدادات الأسلحة، ضرورة المساءلة والعدالة، دعم الناجين والناجيات، إشراك المدنيين في أي عملية سلام، توفير ممرات آمنة للاجئين ودعم طويل الأجل للمدافعين في المنفى.

واختتمت المنظمات رسالتها بالتأكيد على أن استمرار الصراع لثلاث سنوات يحتم على الاتحاد الأوروبي تحويل أقواله إلى أفعال، والعمل بإستراتيجية واضحة لحماية حقوق الإنسان لجميع المتضررين من هذه الحرب المدمرة.

أزمة لا يمكن للعالم أن يتجاهلها

بورتسودان: (ديسمبر)

دينيس براون

في الثالث عشر من أبريل الجاري، وجهت دينيس براون، المنسقة المقيمة للأمم المتحدة ومنسقة الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في السودان، رسالة قالت فيها إن الحرب الدائرة في السودان، والتي أكملت عامها الثالث، قد أجبرت أكثر من تسعة ملايين شخص للفرار من منازلهم داخل البلاد، ويعيشون في ملاجئ مؤقتة، بينما غادر أربعة ملايين ونصف المليون عبر الحدود إلى البلدان المجاورة، بحثاً عن شيء واحد: أن يعيشوا بلا خوف. أكثر من ثمانية عشر مليون شخص ممن بقوا في البلاد يحتاجون إلى الدعم ليتمكنوا من تلبية احتياجاتهم اليومية: طعام، رعاية صحية، مأوى، ماء. أشياء أساسية جداً يحتاجها كل واحد ليواصل حياته.

وأدانت دينيس براون في رسالتها استخدام العنف الجنسي في هذه الحرب الوحشية، وقالت إن النساء والفتيات هن الضحايا في الغالب، إذ يتعرضن للاغتصاب والاغتصاب الجماعي، ولا سيما في دارفور. إنها لحظات مروعة بشكل خاص للعاملين في مجال الإغاثة عندما نستمع إلى هذه القصص ونحن نجاهد لتقديم الخدمات، ونحن نقلق بشأن مستقبل الناجيات والأطفال الذين سينجبونهم. إن العنف الجنسي يُستخدم كسلاح في الحرب، بحسب مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مع عواقب طويلة الأمد على الأفراد والمجتمعات.

وأضافت براون أن الضربات بالطائرات المسيرة في تصاعد مستمر، وهي تستهدف البنية التحتية المدنية، وكثير منها مرتبط بالخدمات الصحية التي هناك حاجة ماسة إليها، وتقتل المدنيين الذين يتعالجون فيها. في الأبيض بولاية شمال كردفان، تستمر الضربات طوال الليل، انفجاراً تلو انفجار. والنوم أصبح عسير المنال.

ومع ذلك، فإن الناس الذين فروا من الحرب في الخرطوم قبل ثلاث سنوات يعودون رغم التحديات الباقية. قد تُنتزع منا البيوت، ولكن ما نحمله في ذاكرتنا وقلوبنا عن الوطن لا يمكن أن يُنتزع. وهكذا، يعود الناس رغم التحديات الباقية. الوطن هو حيث نرغب جميعاً أن نكون.

وأوضحت براون أن المجتمع الدولي حاضر لتقديم المساعدات الإنسانية، لكن المجتمعات والمنظمات السودانية هم العاملون في الخطوط الأمامية يومياً، وغالباً ما يكونون هم الذين يُقتلون أثناء أداء واجبهم.

وأضافت براون أن المنظمات تفتقر إلى التمويل الكافي لتغطية الاحتياجات. وقالت: أعظم لحظات خجلي في حياتي كانت عندما وقفت في طويلة، ولاية شمال دارفور، أستقبل النساء وأطفالهن الفارين من الفاشر في أكتوبر 2025 - ستة آلاف شخص قُتلوا في ثلاثة أيام. لقد وصلوا إلينا، لكنني لم يكن لدي ما يكفي لأقدمه.

وخلصت براون للقول: أعلم أن العالم لديه الكثير مما يشغله. ومع ذلك، لقد رأيت العالم يقف للدفاع عن حقوق الآخرين - من خلال المظاهرات العالمية والمسيرات والمناظرات - بعزيمة قوية أحرزت نتائج باهرة. إن السودان بحجم فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا مجتمعة. من الصعب تجاهله. لكن يبدو أن العالم قادر على التغاضي عنه كأنه غير موجود.

اجتماع برلين لا ينبغي أن يكون مجرد منتدى للحديث

برلين: (ديسمبر)

دعت منظمة العفو الدولية، عشية المؤتمر الوزاري الدولي في برلين في 15 أبريل، المانحين الدوليين إلى مضاعفة التمويل الإنساني والضغط على أطراف النزاع لضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، بما يتيح تقديم خدمات الرعاية الصحية المنقذة للحياة، خاصة للناجين من العنف الجنسي.

وقال تيجيري تشاغوتا، المدير الإقليمي لمنظمة العفو الدولية، إنه «مع انخفاض المساعدات في السودان، زادت الاحتياجات. وراء الأرقام حياة حقيقية، أشخاص فقدوا منازلهم وأحباءهم وسبل عيشهم، ويقاتلون للبقاء في وجه الحرب والمرض والجوع». وأضاف إن «اجتماع برلين لا ينبغي أن يكون مجرد منتدى للحديث، بل فرصة لتخصيص تمويل إضافي للمنظمات العاملة على الخطوط الأمامية. ويجب عليهم أن يدركوا المعاناة الرهيبة التي يعيشها المدنيون وأن يتخذوا إجراءات ذات معنى للتخفيف منها».

وشدد تشاغوتا على ضرورة أن تقابل التمويل العاجل جهود دبلوماسية مضاعَفة لحماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والصحي، والدفع نحو المساءلة والعدالة. كما دعا إلى احترام حقوق الإنسان في الغذاء والصحة والسكن والتعليم والمياه، واتخاذ تدابير طويلة المدى مثل تخفيف عبء الديون، لتمكين السودان من الإنفاق على الخدمات العامة الحيوية.

وفي أواخر عام 2025، تحدثت منظمة العفو الدولية إلى سبع منظمات غير حكومية تقدم خدمات صحية في السودان، وأكدت جميعها أن عدم كفاية التمويل أدى إلى تعطيل عملياتها، وإغلاق مرافق أو تقليص القوى العاملة، ونقص في الأدوية الأساسية مثل المسكنات والمضادات الحيوية، ما اضطر بعضها إلى اتخاذ قرارات صعبة بشأن أولوية الرعاية.

وقد تأثرت بشكل خاص الخدمات المقدمة للناجين من العنف الجنسي المستشري على نطاق واسع. وذكرت إحدى المدافعات عن حقوق المرأة أن الجماعات الشعبية كانت تتلقى تمويلاً ضئيلاً، ثم انقطع كلياً بعد تخفيضات المانحين، ما أدى إلى التخلي عن مئات النساء والفتيات. ووصفت الوصول إلى الرعاية الصحية الإنجابية بأنه «فوضى». ومن بين الفئات الأكثر تضرراً الأطفال والبالغون ذوو الإعاقة، الذين اشتكى كثير منهم في مخيمات تشاد من صعوبة الحصول على التعليم والرعاية الصحية والكراسي المتحركة.

وأوضحت المنظمات غير الحكومية أن العمل في مجال الرعاية الصحية أثناء النزاع معقد ومكلف، وأن التمويل غير المنتظم يجعل التخطيط مستحيلاً، خاصة مع انهيار النظام المصرفي وصعوبة تأمين النقل والأمن. وقال أحد مديري المنظمات: «المنظمات لا تزال موجودة على الأرض، لكن هل نقدر على توفير إمدادات كافية؟ لا. غذاء مغذياً؟ لا. لقاحات؟ لا. لا نعرف ماذا سيحدث غداً».

وبحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، انخفض التمويل الأمريكي للخطة الإنسانية المنسقة في السودان إلى النصف بين عامي 2024 و2025، وفي عام 2025 تم تمويل أقل من 40% من الخطة من قبل جميع المانحين.

ورحبت المنظمة بقرار وزارة الخارجية البريطانية إعطاء أولوية للسودان والتركيز على النساء والفتيات، لكنها أبدت تساؤلات حول كيفية الوفاء بهذه الالتزامات في ظل تخفيضات جذرية في عدد الموظفين وبرامج التنمية. وأكدت أن السودان، كغيره من البلدان التي تعتمد على المساعدات في صراعات طويلة الأمد، بحاجة ماسة إلى تحرك دولي حقيقي.

ثلاث سنوات من الحرب في السودان..

شعب يصمد وانتهاكات تنتظر العدالة

شيماء تاج السر، المحامية

بمرور ثلاث سنوات على اندلاع الحرب في السودان؛ تلك الحرب التي حولت واحدة من أعرق دول المنطقة إلى أرض يأس ومعاناة. ففي أبريل 2023 اندلع النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع ليدفع البلاد إلى دوامة من العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولم تسلم أي فئة من المدنيين الذين تحولوا إلى هدف مباشر للأطراف المتحاربة.

مارس كل من الدعم السريع والجيش السوداني وكتائب ظله انتهاكات شملت القتل خارج القانون واستهداف الأعيان المدنية والاغتصاب والزواج القسري والاستغلال الجنسي مقابل الغذاء والتهجير القسري والحصار والتجويع والاعتقالات والإخفاء القسري والتعذيب والحرمان من التعليم والسرقة والنهب وتلفيق البلاغات والأحكام الجائرة والإعادة القسرية للاجئين. هذه الانتهاكات ترتقي في كثير من الحالات إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

مشهد الانتهاكات حرب على المدنيين بلا هوادة

القتل خارج القانون واستهداف الأعيان المدنية

شهدت الحرب موجة غير مسبوقة من القتل العمد للمدنيين بما في ذلك إعدامات ميدانية طالت أطفالاً ونساءً وشيوخاً في فبراير 2026 أعلن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن عدد القتلى المدنيين ازداد بأكثر من الضعف في 2025 مقارنة بالعام السابق، مع مقتل أكثر من 50 مدنياً في منتصف فبراير 2026 وحده.

طال الاستهداف أيضاً الأعيان المدنية المحمية دولياً، المستشفيات، الأسواق، المدارس، دور العبادة، ومخيمات النازحين. في ديسمبر 2025 كشف تقرير للأمم المتحدة عن هجوم على مخيم زمزم في دارفور تضمن قتلاً واغتصاباً وتعذيباً على نطاق واسع.

العنف الجنسي

الاغتصاب والزواج القسري والاستغلال الجنسي

استخدم العنف الجنسي كسلاح حرب ممنهج لإذلال المدنيين وترويعهم وتهجيرهم قسراً. ورصدت تقارير الأمم المتحدة حالات واسعة من الاغتصاب الجماعي والزواج القسري والاستغلال الجنسي مقابل الغذاء خاصة في دارفور والخرطوم والجزيرة. وفي ديسمبر 2025 نشرت الأمم المتحدة تفصيلاً لعمليات الاغتصاب والعنف الجنسي خلال الهجوم على مخيم زمزم واعتبرت أن هذه الممارسات ترتقي إلى جرائم ضد الإنسانية.

الحصار والتجويع كسلاح حرب

تحول الغذاء والماء والدواء إلى أسلحة حرب. في سبتمبر 2025 أفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن قوات الدعم السريع استخدمت التجويع كوسيلة حرب عبر حرمان المدنيين من المواد الأساسية للبقاء، ومثلت مدينة الفاشر شمال دارفور مثالاً صارخاً حيث ظلت تحت حصار مطبق لشهور مُنع خلاله دخول المساعدات مما أدى إلى مجاعة حادة. في يوليو 2025 وثقت تقارير أن السكان يعيشون على وجبة كل يومين وسط القصف والجوع.

التهجير القسري

تسبب النزاع في واحدة من أكبر أزمات النزوح عالمياً، حيث تجاوز عدد النازحين داخلياً واللاجئين 12 مليون شخص. وأُجبر السودانيون على الفرار تحت وطأة القصف والقتل والاغتصاب والنهب ليعيشوا في مخيمات مكتظة تفتقر لأبسط مقومات الحياة. هذا التهجير القسري يرقى إلى جريمة ضد الإنسانية بموجب المادة 7 من نظام روما الأساسي.

الاعتقالات والإخفاء القسري والتعذيب

رافقت الحرب ممارسات قمعية كالاعتقالات التعسفية والإخفاء

القسري والتعذيب في سجون سرية. في سبتمبر 2025 كشفت شهادات عن سجون سرية لقوات الدعم السريع في الفاشر عُذب فيها المعتقلون بطرق وحشية، كما كشفت تقارير عن انتهاكات للجيش السوداني تشمل القمع والاحتجاز التعسفي والاستهداف الإثني. كما شملت أساليب التعذيب الضرب المبرح والصعق الكهربائي والإيهام بالإعدام والحرمان من الطعام والرعاية الطبية.

تلفيق البلاغات والأحكام الجائرة

لجأت بعض الأطراف إلى تلفيق التهم والبلاغات الكيدية ضد المدنيين ومحاكمتهم أمام هيئات قانونية وغير قانونية تصدر أحكاماً جائرة تصل إلى الإعدام، في انتهاك لحقوق الدفاع والمحاكمة العادلة.

الإعادة القسرية للاجئين

تعرض لاجئون سودانيون في دول الجوار لإعادة قسرية تنتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية (Non-refoulement). في فبراير 2026 كُشف عن عمليات إعادة قسرية من مصر في انتهاك للمادة 33 من اتفاقية اللاجئين لعام 1951.

الإطار القانوني

اتفاقيات تُجرم الانتهاكات وتنتظر التطبيق

1. القانون الدولي الإنساني (اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكوليها)

- المادة 3 المشتركة (النزاعات غير الدولية) تمنع القتل والتعذيب والمعاملة القاسية وأخذ الرهائن والإعدام دون محاكمة.
- اتفاقية جنيف الرابعة (حماية المدنيين) تجرم الهجمات المتعمدة ضد المدنيين والأعيان المدنية وتحظر العقوبات الجماعية والترهيب.
- البروتوكول الإضافي الثاني (1977) يحظر الهجمات ضد المدنيين التجويع كأسلوب حرب والتهجير القسري.

- قاعدة حظر التجويع وردت في المادة 54 من البروتوكول الأول وتعتبر قاعدة عرفية واجبة التطبيق في جميع النزاعات.

2. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

- انتهكت المواد 3 (الحق في الحياة)، 5 (منع التعذيب)، 9 (منع الاعتقال التعسفي)، 13 (حرية التنقل)، و26 (الحق في التعليم).

3. المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي (1998)

- الجرائم ضد الإنسانية (المادة 7) تشمل القتل والترحيل القسري والاغتصاب والتعذيب وغيرها معظم الانتهاكات في السودان ترتقي لهذا المستوى.
- جرائم الحرب (المادة 8) تجرم الاغتصاب والعنف الجنسي والهجمات على المدنيين والأعيان المدنية واستخدام التجويع كوسيلة حرب.

4. اتفاقية منع الإبادة الجماعية (1948)

تعرّف الإبادة الجماعية بأنها أفعال ترتكب بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية، نظراً للطابع الإثني للعنف في دارفور (استهداف جماعات غير عربية) هناك مخاوف جدية من ارتكاب أفعال ترقى لهذا المستوى.

5. اتفاقية مناهضة التعذيب (1984)

تُجرّم التعذيب وتُلزم الدول بملاحقة مرتكبيه وتحظر إعادة أي شخص إلى بلد قد يتعرض فيه للتعذيب.

6. اتفاقية وضع اللاجئين (1951)

يبرز مبدأ عدم الإعادة القسرية (المادة 33) كمبدأ آمر يمنع إعادة لاجئ إلى أراضٍ تهدد حياته أو حريته.

7. اتفاقية حقوق الطفل (1989)

تحظر تجنيد الأطفال تحت سن 15 عاماً، بينما يرفع البروتوكول الاختياري (2000) السن إلى 18 عاماً ويحظر مشاركتهم المباشرة في القتال.

تحقيق العدالة في زمن الحرب.. عقبات وسبل

- تحقيق العدالة في ظل استمرار النزاع صعب، لكنه ليس مستحيلاً. السبل المتاحة إجراء تحقيق وطني نزيه وفعال عبر آلية مستقلة تتمتع بصلاحيات كاملة لمحاسبة المرتكبين.
- تفعيل دور المحكمة الجنائية الدولية بقبول السودان بولايتها، أو بإحالة من مجلس الأمن.
- بعثات تقصي الحقائق الدولية لتوثيق الانتهاكات وإحالة النتائج للجهات القضائية.
- العدالة الانتقالية بعد الحرب تجمع بين المحاسبة الجنائية، كشف الحقيقة، التعويضات وضمان عدم التكرار.
- المقاومة السلمية وتوحيد الصف ووحدة الشعب السوداني وتضامنه هما الضمانة الحقيقية.

ثلاث سنوات من القتل والدمار والاغتصاب والتجويع والنزوح انتهكت فيها جميع الأطراف أبسط قواعد القانون الدولي الإنساني لكن صمود الشعب السوداني وتشبثه بحقه في العدالة هو الضمان بأن النور سينتصر على الظلام

أول شروط للعدالة هو السلام

لا يمكن فصل العدالة عن السلام العادل والشامل. فالوقف الفوري والدائم لإطلاق النار والمفاوضات بحسن نية هما الخطوة الأولى. السلام لا يعني فقط وقف القتال بل بناء دولة المؤسسات والقانون التي تحترم حقوق الإنسان وتصون الكرامة وتضع حداً للإفلات من العقاب.

ثلاث سنوات من القتل والدمار والاغتصاب والتجويع والنزوح انتهكت فيها جميع الأطراف أبسط قواعد القانون الدولي الإنساني، لكن صمود الشعب السوداني وتشبثه بحقه في العدالة هو الضمان بأن النور سينتصر على الظلام.

لقد حان وقت تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته لوقف الحرب وحماية المدنيين ومحاسبة مرتكبي الجرائم الدولية، فإن الصمت والتقاعس تواطؤ في استمرار المأساة.

الوقوف مع السودان في محنته واجب إنساني وأخلاقي وديني، فلنتحد جميعاً لنصرة المظلومين، ولنرفع أصواتنا مطالبة بوقف الحرب وتحقيق العدالة عسى أن تشرق شمس السلام والحرية والكرامة على ربوع السودان الحبيب.

إرادة الحـــرب.. وعجـــز الدولـــة

صفـــاء الزيـــن

في العلاقات الدولية، لا تُدار الحروب بوصفها حالات مفتوحة بلا نهاية، وإنما تخضع لمنظومات حسابية دقيقة ترتبط بالكلفة والنتائج وحدود الاحتمال. وحتى في الصراعات الأكثر تعقيدًا بين دول كبرى مثل إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، يظل التفاوض حاضرًا، سواء في صورته المباشرة، أو عبر قنوات غير معلنة. ويعكس هذا الحضور إدراكًا عميقًا بأن استمرار الحرب خارج أفق سياسي محدد يقود، بالضرورة، إلى إنهاك جميع الأطراف وتهديد تماسكها الداخلي واستقرارها الإستراتيجي.

ويتجاوز هذا الإدراك كونه مجرد تقدير تكتيكي إلى كونه جزءًا من عقل الدولة ذاته، حيث تُفهم الحرب كأداة ضمن منظومة أوسع لإدارة الصراع، لا كمسار قائم بذاته أو غاية نهائية. ومن ثم، فإن كل تصعيد عسكري، مهما بلغ مداه، يظل محكومًا بسقف غير معلن، تُقاس فيه جدوى الاستمرار بميزان الكلفة المركبة، التي تشمل استنزاف الموارد، وتآكل الشرعية، وضغط البيئة الدولية، ومخاطر الانفلات غير القابل للاحتواء. وفي هذه المعادلة، لا يُنظر إلى التفاوض بوصفه تنازلًا، وإنما كآلية لإعادة ضبط الصراع ومنع تحوله إلى تهديد وجودي يتجاوز قدرة الدولة على الاحتمال.

وبهذا المعنى، فإن الحروب في السياق الدولي المعاصر لا تُترك لتتدحرج بفعل منطقها الداخلي، وإنما تُحاصر سياسيًا حتى في ذروة اشتعالها، وتُفتح حولها مسارات موازية تسعى إلى احتوائها وإعادة إدماجها ضمن إطار قابل للإدارة. وهو ما يفسر الحضور المستمر للقنوات الخلفية، والوساطات، وإشارات التهدئة، حتى بين أكثر الخصوم تصلبًا، لأن البديل عن ذلك ليس الحسم، وإنما الانزلاق إلى مسارات تفكك يصعب عكسها. وفي مثل هذه النماذج، تُستخدم الحرب بوصفها أداة ضغط ضمن معادلة سياسية أوسع، ولا تُدار كغاية قائمة بذاتها، ومن هذا المنطلق، ترتبط لحظة التهدئة أو الانخراط في التفاوض ببلوغ الكلفة مستويات تضغط على بنية الدولة نفسها، بما يدفع الفاعلين إلى إعادة ضبط المسار، حتى في ظل استمرار التباينات الحادة والخلافات العميقة.

في المقابل يشهد السودان حربًا داخلية ممتدة منذ اندلاع القتال، في ظل انهيار واسع في البنية الاقتصادية والخدمية، وارتفاع غير مسبوق في معدلات النزوح، وتراجع حاد في قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية، ومع هذا التآكل المتسارع، يستمر القتال دون ظهور مسار سياسي جاد يمكن أن يقود إلى إنهائه أو حتى احتوائه ضمن أفق تفاوضي واضح.

وتقع المسؤولية عن استمرار هذا المسار، بصورة مباشرة، على الحركة الإسلامية وواجهاتها داخل المشهد السياسي والعسكري، التي تتمسك بخيار استمرار القتال، وترفض أي تسوية يمكن أن تفضي إلى إيقاف الحرب، وهذا الموقف يتجاهل حجم الدمار الواقع على الدولة والمجتمع، ويعيد ترتيب الأولويات على نحو يضع حسابات النفوذ والعودة السياسية فوق مسألة بقاء السودان ذاته.

ويعكس هذا التمسك قرارًا سياسيًا واعيًا بإطالة أمد الحرب، في لحظة أصبحت فيها نتائجها جلية بلا لبس: انهيار مؤسسات الدولة، تدمير الاقتصاد، تفكك الخدمات الأساسية، وتهجير ملايين المواطنين. ورغم وضوح هذه المؤشرات، لا يطرأ تحول يُذكر في الموقف، وكأن كلفة الحرب مفصولة عن الجهة التي تصر على استمرارها.

وتتجلى المفارقة في أن هذا الإصرار يأتي في سياق بلغت فيه الدولة حدود الانكشاف الكامل، فأي قراءة موضوعية للمشهد تؤكد أن استمرار القتال لا يفتح مسارًا سياسيًا، وإنما يوسّع نطاق الانهيار، ويعمّق من تعقيد فرص التعافي لاحقًا. ومع ذلك يتواصل الدفع نحو التصعيد، في بيئة لم تعد تحتمل مزيدًا من الاستنزاف على أي مستوى.

وفي الصراعات الدولية الأخرى، حتى في أكثرها تعقيدًا وتشابكًا، يدرك الفاعلون أن الحرب بلا سقف سياسي تمثل تهديدًا مباشرًا لوجود الدولة، وهو ما يفرض التفاوض كخيار اضطراري تُمليه الوقائع. أما في الحالة السودانية، فإن الحركة الإسلامية وحلفاءها ومخاديمها وأذرعها تتعامل مع الحرب كوسيلة لإعادة تشكيل موازين النفوذ، حتى لو كان الثمن انهيار الدولة بصورة كلية.

ويعكس هذا السلوك درجة عالية من الانفصال عن الواقع، ففي الوقت الذي يواجه فيه المواطن السوداني تدهورًا يوميًا في مقومات حياته الأساسية، تصدر قرارات استمرار الحرب من منطق سياسي ضيق يتجاهل حجم الكارثة المتراكمة، ويُفسر هذا الانفصال غياب أي إرادة حقيقية لإنهاء الحرب حتى الآن، رغم اتساع نطاق الخسائر.

يتحول هذا النهج بالحرب إلى مشروع استنزاف مفتوح. كل يوم تأخير في الوصول إلى تسوية يضيف طبقة جديدة من الانهيار، يزيد كلفة إعادة البناء، يراكم أعباء يصعب التعامل معها لاحقًا. يستمر الإصرار على المسار نفسه دون مراجعة.

كل تصعيد عسكري، مهما بلغ مداه، يظل محكومًا بسقف غير معلن، تُقاس فيه جدوى الاستمرار بميزان الكلفة المركبة، التي تشمل استنزاف الموارد، وتآكل الشرعية، وضغط البيئة الدولية، ومخاطر الانفلات غير القابل للاحتواء

تكشف المقارنة مع الصراعات الدولية أن الفارق في طبيعة القرار السياسي. في الحالات الأخرى، تؤدي زيادة الكلفة إلى إعادة توجيه المسار. في السودان، يجري تجاهل هذه القاعدة مع استمرار الدفع نحو القتال رغم بلوغ الكلفة مستويات تهدد وجود الدولة.

تُظهر التجارب الدولية أن الحروب تُدار ضمن حدود محسوبة، تُضبط إيقاعاتها بما يمنع انزلاقها إلى استنزاف مفتوح. هذه قاعدة استراتيجية شبه ثابتة: الدول تُبقي الباب السياسي مفتوحًا، لأن الحرب دون أفق تفاوضي تتحول إلى تهديد لبنية الدولة.

في السودان، تكمن المأساة في غياب هذا الإدراك لدى القوى التي تدفع نحو استمرار القتال، رغم تجاوز الكلفة حدود الاحتمال. الخسائر لا تنتج ضغطًا نحو التهدئة، يجري التعامل مع الحرب كخيار مفتوح منفصل عن نتائجه.

يمثل الإصرار على استمرار الحرب مسؤولية مباشرة عن تعميق الأزمة. استمرارها في هذه المرحلة قرار سياسي يعيد ترتيب الأولويات على حساب الدولة. كل يوم قتال يترجم نتائج هذا القرار على أرض الواقع.

في هذا السياق، يصبح من الضروري النظر إلى ما بعد لحظة وقف الحرب، بوصفها بداية لمرحلة أكثر تعقيدًا، تتطلب إعادة تأسيس شاملة لمفهوم الدولة ووظيفتها. فالدول التي تخرج من حروب ممتدة لا تعود تلقائيًا إلى ما كانت عليه، تواجه تحديات مركبة تتعلق بإعادة بناء المؤسسات، واستعادة الثقة، ومعالجة التشوهات العميقة التي خلفها الصراع.

غير أن هذا المسار يواجه عقبة أساسية تتمثل في غياب الثقة، داخل المجال السياسي والمجتمعي، وفي العلاقة مع الجهة التي تدفع نحو استمرار الحرب، رغم كلفة ذلك على الدولة. وهو ما يفرض أن تبدأ أي محاولة جادة للخروج من الأزمة بإجراءات ملموسة تعيد بناء هذه الثقة، وتفتح المجال أمام مشاركة أوسع في صياغة المستقبل.

وبذلك، فإن الخروج من هذه الأزمة لا يبدأ من ميدان القتال، يبدأ من كسر المنطق الذي أنتجها، واستعادة السياسة كأداة لإدارة الاختلاف. وعندما يحدث ذلك، يمكن القول إن الحرب انتهت، وجرى تجاوزها، وفتح الباب أمام مرحلة جديدة تعيد للسودان معناه كدولة وكأفق ممكن للحياة.

الحرب على مشارف عامها الرابع

السودان بين صراع الكارتيلات ومأسسة الهمجية

وضاح شرف الدين

في 15 أبريل 2026 تدخل حرب السودان عامها الرابع.

وهي لحظة لا تضعنا فقط أمام حربٍ طال أمدها، وإنما أمام انكشافٍ كامل لبنية الحكم نفسها: كيف تُدار البلاد حين تفشل الدولة في احتكار العنف، وكيف تتكاثر الجيوش على أنقاض المؤسسة، وكيف يتحول الضعف العام من مأزق يفترض تجاوزه إلى مورِدٍ سياسي واقتصادي تعيش عليه شبكات كاملة. فالمسألة لم تعد مجرد صراع بين قوتين مسلحتين على القصر والثكنة والقرار السيادي. الذي تبلور خلال ثلاث سنوات هو شيء أشد تركيبًا: نظام حرب تتعايش داخله مراكز قوى متعددة، تتصارع أحيانًا، وتتواطأ أحيانًا، لكنها تشترك، في العمق، في مصلحة واحدة: إبقاء السودان معلقًا في منتصف الطريق بين الدولة واللا-دولة.

هذا هو السياق الذي يجعل عبارة «الكارتيلات»، التي استعملها الدكتور بكري الجاك في توصيفه لبنية الحكم في السودان، وصفًا جديرًا بالتوقف عنده، لا مجرد استعارة صحفية لافتة. ففي إحدى مداخلاته المتداولة، شبّه الجاك ما يحكم السودان بكارتيلات شبيهة، في منطقها البنيوي، بكارتيلات تجارة المخدرات: شبكات مغلقة تحرس مصالحها بالعنف، تحتاج إلى دولة رخوة لا إلى دولة مكتملة، وتفضل تعدد الوسطاء ومناطق النفوذ والاقتصاد الموازي على قيام قانون عام يسري على الجميع. هذا التشبيه لا يعني تطابق النشاط حرفيًا، ولا يدّعي أن الفاعلين جميعًا يعملون في النوع نفسه من الاقتصاد الإجرامي؛ المقصود هو طريقة العمل: احتكار الموارد، توزيع الجغرافيا، استعمال السلاح أداة تفاوض، الاستثمار في ضعف القانون، وتحويل المجال العام إلى ساحة اقتسام لا إلى فضاء مواطنة. هذا بالضبط ما يجعل المقارنة سليمة تفسيرًا لا إثارةً لغوية.

فالكارتيل، في علم السياسة كما في الاقتصاد الإجرامي، لا يحتاج إلى الفوضى المطلقة، لأن الفوضى المطلقة تهدد الجميع. ما يحتاجه هو فوضى مضبوطة: قدر من الانهيار يسمح بالاختراق، وقدر من الترتيب يسمح بجني الأرباح، وقدر من العنف يمنع الداخلين الجدد، وقدر من الخطاب السياسي يمنح الشبكة غطاءً أخلاقيًا أو وطنيًا أو أمنيًا. هذه الصيغة تبدو مناسبة على نحو مرعب لفهم السودان اليوم. فالحرب لم تنتج فقط ساحات قتال وخرائط سيطرة؛ لقد أنتجت شبكات احتكار للسلاح، والذهب، والتهريب، والجبايات، والإغاثة، والتمثيل السياسي، وحتى الحديث باسم الوطن. كل شبكة تريد من الدولة ما يكفي من الشرعية والمال والغطاء، لكنها لا تريدها قوية بما يكفي لكي تُنهي دورها أو تُخضعها لقانون عام.

ما يحكم السودان اليوم ليس مجرد فائض سلاح أو انفلات ميداني، وإنما هندسة متقنة للضعف العام، تُبقي الكارتيلات قوية بما يكفي للاختراق، وتُبقي الدولة هشة بما يكفي لتقاسم النفوذ والغنيمة.

ولهذا، فإن قراءة الحرب السودانية بوصفها مواجهة عسكرية مباشرة بين جيشٍ ومليشيا تظل قراءة ناقصة. الوقائع نفسها تشير إلى سيولة أعمق في بنية الولاء. قبل أيام، نقلت مصادر متعددة انشقاق القائد البارز في قوات الدعم السريع النور أحمد آدم، المعروف بالنور قُبّة، وانضمامه إلى الجيش مصحوبًا بعدد كبير من المركبات القتالية، وسط روايات تربط الخطوة بخلافات داخلية ذات أبعاد قيادية وقبلية داخل بنية الدعم السريع. حتى لو اختلفت التقديرات حول الأثر الميداني المباشر لهذا الانشقاق، فإن دلالته السياسية أوضح من أثره العسكري: الولاء في هذا الفضاء المسلح ما يزال عرضة لإعادة التشكيل وفق شبكات القرابة والمصلحة والتموضع المحلي، أكثر مما هو تعبير عن بنية مؤسسية صلبة ذات عقيدة موحدة.

وفي الجهة المقابلة، يتداول المجال السوداني على نحو مستمر أخبارًا عن انتقال مجموعات أو ضباط أو وحدات من الجيش إلى صفوف الدعم السريع، أو عن تعاطف وحدات بعينها معه، أو عن تغيّر تموضعها مع المعدات والسلاح. كثير من هذه الأخبار يبقى داخل ضباب الحرب، وبعضه يصعب تثبيته على نحو قاطع في اللحظة نفسها.

لكن القيمة التفسيرية هنا لا تقف فقط عند كل واقعة منفردة، وإنما في كثافة الظاهرة نفسها: بلد تُروى فيه أخبار الانتقال بين المعسكرات على نحو متكرر، ويفهم فيه السلاح بوصفه قابلًا لإعادة التموضع، هو بلد لم تُحسم فيه بعد مسألة المؤسسة لصالح الدولة. إن التبدل في الولاءات، سواء ثبت في حالات بعينها أو بقي بعضه في نطاق التداول، يكشف أن السودان ما يزال محكومًا ببنية مسلحة سائلة، لا بجيوش حديثة مغلقة على عقيدة وطنية مكتملة. وهذا تحديدًا أحد أعراض حكم الكارتيلات: الشبكة أهم من المؤسسة، والمصلحة أهم من التسلسل، والقابلية للانتقال جزء من اللعبة لا شذوذًا عنها.

من هنا ندخل إلى الطبقة الأعمق: اقتصاد الحرب.

الحرب لا تستمر لأن طرفين يرفضان التسوية فحسب. استمرارها صار مرتبطًا بشبكات مصالح كاملة راكمت سلطة وثروة ونفوذًا من بقاء البلد في حالته المعلقة. فالسلاح يخلق سوقه، والحصار يخلق وسطاءه، والنزوح يخلق أرباحه، والانهيار المالي يفتح أبواب المضاربة والتهريب، وتعدد الجيوش يخلق مجالًا واسعًا لعقود الولاء المؤقتة. وحتى السلطة القائمة في بورتسودان، وهي تتحدث باسم الدولة، تبدو في جزء من ممارستها كأنها تؤجل قيام الدولة مرة أخرى، عبر توسيع الاعتماد على الحركات المسلحة المتحالفة معها في دارفور وكردفان وسواهما، بدل التعجيل بدمجها واستيعابها داخل جيش وطني واحد. تقارير ميدانية وتحليلات متواترة واصلت الإشارة إلى الدور القتالي للحركات الدارفورية المتحالفة مع الجيش ضمن ما يُعرف بالقوات المشتركة، في وقت ما تزال فيه الترتيبات الأمنية التي وُعد بها السودانيون تتعثر أو تُستبدل بضرورات الحرب الجارية.

البرهان وعمر النمير

ما يحكم السودان اليوم ليس مجرد فائض سلاح أو انفلات ميداني، وإنما هندسة متقنة للضعف العام، تُبقي الدولة هشة بما يكفي للاختراق، وتُبقي الكارتيلات قوية بما يكفي لتقاسم النفوذ والغنيمة

السوباط والعليقي

المشكلة هنا لا تقف عند الاستعانة العسكرية الظرفية.

المشكلة أن دفع المال والسلاح والامتيازات لقوى مسلحة كي تقاتل، مع الإبقاء على وضعها شبه المستقل أو على خصوصيتها التفاوضية، يعني عمليًا إعادة إنتاج سوق عسكرية لا مؤسسة وطنية. قد تمنح هذه الصيغة مكاسب تكتيكية في جبهة ما، لكنها على المستوى البنيوي تؤسس لمنطق أكثر خطورة: الاستئجار السياسي للعنف. في هذه اللحظة، لا يعود السلاح وظيفة عامة تحتكرها الدولة، وإنما خدمة تفاوضية يمكن شراؤها وتوجيهها وإعادة تدويرها. هكذا تتكاثر القوى بدل أن تذوب في جيش، وتُدار البلاد بشبكات حمل السلاح بدل إخضاع هذه الشبكات لدستور وقانون وسلسلة قيادة موحدة. وهذا هو الجوهر الفعلي للكارتيل: ليس فقط جمع المال بالقوة، وإنما بناء نظام نفوذ يحتاج دائمًا إلى شركاء مسلحين، وإلى مركزٍ ضعيف بما يكفي للحاجة إليهم، وقوي بما يكفي لمنحهم الشرعية والتمويل.

البلد لا يُدار رغم التشظي كما قد يبدو في الظاهر، وإنما يُدار بالتشظي نفسه؛ بتعدد الجيوش، وتوزع الولاءات، واستبقاء الهشاشة بوصفها مادة حكم لا عارضًا ينبغي تجاوزه

وهنا نصل إلى المفهوم الآخر الذي لا يكتمل المقال من دونه: مأسسة الهمجية. فالمشكلة في السودان لم تعد مقتصرة على وجود عنف منفلت أو فاعلين مسلحين خارج السيطرة، وإنما في انتقال هذا العنف نفسه إلى داخل آلية الحكم. حين يصبح التشظي أداة إدارة، وحين يُموَّل السلاح بدل أن يُحتكر، وحين تُستدعى الحركات للقتال بدل دمجها، وحين يُكافأ الولاء المسلح أكثر مما تُكافأ المؤسسة، فإن الهمجية لا تبقى خارج الدولة؛ إنها تدخل إليها، أو إلى ما تبقى منها، وتعيد تشكيلها من الداخل. عند هذه النقطة لا يعود الخراب أثرًا جانبيًا للحرب، وإنما يصبح وظيفة سياسية. وتلك هي مأسسة الهمجية: أن يتحول العنف من انفلات طارئ إلى صيغة تنظيم، وأن تتحول الوحشية من استثناء إلى أداة حكم، وأن يُعاد توزيع السلطة والثروة والشرعية عبر شبكات السلاح والخوف لا عبر القانون والمؤسسة العامة.

ومن هنا يمكن فهم لماذا تبقى هندسة الضعف مفيدة لكثير من الفاعلين.

البلد لا يُدار رغم التشظي كما قد يبدو في الظاهر، وإنما يُدار بالتشظي نفسه؛ بتعدد الجيوش، وتوزع الولاءات، واستبقاء الهشاشة بوصفها مادة حكم لا عارضًا ينبغي تجاوزه.

الجيش المهني المكتمل يهدد قادة المليشيات. تفكيك الاقتصاد الموازي يهدد المستفيدين من التهريب والجبايات. الدمج الحقيقي يهدد من يعيشون على تفاوض السلاح. العدالة تهدد أمراء الحرب. والسلام الجاد، إذا حمل مشروعًا لبناء دولة عامة ومؤسسات محايدة، يهدد بنية كاملة من الامتيازات تراكمت خلال السنوات الثلاث الماضية. لهذا لا تبدو الحرب، في عمقها، مجرد فشل في الوصول إلى السلام؛ إنها أيضًا نجاحٌ مستمر لكارتيلات الحرب في تعطيل أي سلام يفضي إلى دولة.

وإذا كانت هذه البنية تحتاج إلى حجة راهنة تكشفها، فإنها تظهر حتى في طريقة التعامل مع العالم الخارجي. ففي 15 أبريل 2026 تستضيف برلين مؤتمرًا دوليًا حول السودان بمشاركة ألمانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، مع حضور أممي وإنساني ومدني، في محاولة لإبقاء السودان على الأجندة الدولية مع دخول الحرب عامها الرابع. ألمانيا وشركاؤها قدموا المؤتمر باعتباره منصة لدعم الجهد الإنساني والسياسي وإعادة تركيز الاهتمام العالمي على الحرب.

لكن الحكومة السودانية اعترضت رسميًا على المؤتمر بسبب عقده من دون مشاركتها، واعتبرت ذلك مساسًا بالسيادة ومقاربة وصائية تجاه السودان. كما برز رفض سياسي وإعلامي من دوائر متحالفة مع السلطة القائمة في بورتسودان. هذا الاعتراض له وجه قانوني وسيادي مفهوم من حيث الشكل. غير أن القراءة التفكيكية تذهب أبعد من ذلك. فالكارتيلات التي تنمو داخل الحرب لا تنظر بعين الارتياح إلى أي منصة دولية قد تعيد طرح أسئلة من نوع: من يملك قرار الحرب؟ أين تذهب الموارد؟ من يموّل من؟ من يستفيد من استمرار القتال؟ كيف يمكن رد الاعتبار للمدنيين وللمجال العام وللمساءلة؟ أي مسار يحرّك هذه الأسئلة، حتى لو كان محدود الأثر، يُعد تهديدًا محتملًا لبنية الاستفادة من الحرب. اعتراض بورتسودان على مؤتمر برلين موثق رسميًا. أما معارضة الكارتيلات المستفيدة من الحرب له، فهي تُقرأ في ضوء هذه المصلحة البنيوية: أي حراك يقترب من منطق الدولة والمساءلة يربك عالمًا يعيش أصلًا على تعطيلهما.

ولا يعني ذلك أن المؤتمرات الدولية بريئة أو كافية أو نزيهة تلقائيًا. كثير منها يتحول إلى إدارة لغوية للأزمة، أو إلى تدوير للنفوذ بين عواصم إقليمية ودولية. لكن حتى هذا القصور الدولي لا ينفي حقيقة أساسية: هناك فاعلون داخل السودان يربحون من بقاء الملف في يد شبكات الحرب أكثر مما يربحون من إدخاله في أي مسار يوسّع النقاش حول المدنيين، والتمويل، والحماية، والعدالة، واحتكار الدولة للعنف. هنا تتحول السيادة، في كثير من الأحيان، من مبدأ دستوري جامع إلى راية ترفعها شبكات مسلحة حين تريد تحصين مصالحها من أي مساءلة خارج منطق الميدان.

وفي الخلفية الإنسانية، تتضح فداحة المشهد كله. خطة الأمم المتحدة الإنسانية للسودان لعام 2026 تصف وضعًا هائل القسوة، مع عشرات الملايين من المحتاجين إلى المساعدة، واستمرار النزوح الواسع، وتدهور حاد في الأمن الغذائي والخدمات الأساسية. وفي الأيام الأخيرة، ترافقت الذكرى الثالثة لاندلاع الحرب مع تقارير عن تصاعد حرب المسيّرات، بما في ذلك ضربة على حفل زفاف في شمال دارفور أسفرت عن مقتل عشرات المدنيين، إلى جانب تحذيرات أممية من تخفيضات مؤلمة في المساعدات للاجئين السودانيين في تشاد بسبب فجوات التمويل. هذه الوقائع ليست خلفية إنسانية محايدة لحرب سياسية؛ إنها جزء من آلية الحكم نفسها. فكلما تمددت الحرب، اتسع المجال الذي تتحرك فيه الكارتيلات: في الجوع، وفي المساعدات، وفي النزوح، وفي الحماية، وفي تجارة الخوف.

بهذا المعنى، لا يبدو السودان اليوم محكومًا بمؤسسات متنافسة داخل دولة مستقرة، ولا حتى بطرفين واضحين يخوضان حربًا تنتهي بانتصار أحدهما. الأصح أننا أمام نظام تشظٍّ منظّم: جيوش متجاورة، حركات تُستأجر ولا تُدمج، اقتصاد رمادي يتغذى على الفوضى، ولاءات قابلة لإعادة البيع، ومركز سياسي لا يسارع إلى إنهاء هذا كله لأنه، في جانب مهم، يعيش عليه. هذه هي قيمة مفهوم «الكارتيلات» حين يُستخدم بدقة. إنه لا يشتم الواقع، بل يشرحه. يشرح لماذا يظل البلد قابلًا للحرب. يشرح لماذا يُترك الجيش غير مكتمل. يشرح لماذا تبقى الحركات خارج المؤسسة أو عند هامشها المسلح. يشرح لماذا تتراكم الثروة في الظل بينما ينهار المجال العام. ويشرح لماذا يبدو السلام الحقيقي، سلام الدولة والقانون والعدالة والدمج، خطرًا على فئات واسعة أكثر مما تبدو الحرب خطرًا عليها.

السلام الشامل، إذا اقترن بالعدالة واحتكار الدولة للسلاح، يهدد كارتيلات الحرب أكثر بكثير مما تهددها المعارك، لأن الحرب بالنسبة إليها ليست كارثة فقط، وإنما بنية مصالح كاملة.

لذلك فإن السؤال الحاسم مع دخول الحرب عامها الرابع لا يتعلق فقط بمن ربح هذه المدينة أو تلك، ولا بمن انشق اليوم أو غدًا، ولا بأي راية تقدمت ميدانيًا. السؤال الأعمق: من الذي يحتاج إلى بقاء السودان قابلًا للحرب؟

من الذي يحتاج إلى جيش لا يحتكر القوة؟

من الذي يحتاج إلى حركات لا تذوب في المؤسسة؟

من الذي يحتاج إلى اقتصاد موازٍ يلتهم الدولة من الداخل؟

من الذي يحتاج إلى سلامٍ ناقص، وعدالةٍ مؤجلة، ودولةٍ مؤجلة؟

الجواب المؤلم أن عددًا غير قليل من الفاعلين صاروا يعيشون، ماديًا وسياسيًا، على هذا التأجيل.

وهنا يبدأ العام الرابع للحرب على حقيقته: لا بوصفه امتدادًا زمنيًا لمأساة سابقة فقط، وإنما بوصفه مرحلة تتكشف فيها بنية كارتيلات الحرب بوضوح أكبر، ويتأكد فيها أن معركة السودان لم تعد مع قوتين مسلحتين وحدهما، بل مع نظام واسع من الشبكات والمصالح يرى في اكتمال الدولة تهديدًا وجوديًا له.

وحين يصل بلد إلى هذه الحافة، يصبح السؤال أكثر جذرية من سؤال الحرب والسلام.

يصبح السؤال: كيف يُنتزع السودان من أيدي الكارتيلات، قبل أن تتحول الهاوية نفسها إلى شكل الحكم النهائي؟

السلام الشامل، إذا اقترن بالعدالة واحتكار الدولة للسلاح، يهدد كارتيلات الحرب أكثر بكثير مما تهددها المعارك، لأن الحرب بالنسبة إليها ليست كارثة فقط، وإنما بنية مصالح كاملة

مناوي وجبريل

09 ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
16 أبريل 2026م

تفكيك معادلة الحرب:

المحددات الواقعية لإنهاء الصراع في السودان

محمد الأمين عبد النبي

ترتبط محددات إنهاء الحرب في السودان، وهي تدخل عامها الرابع، بمجموعة معقدة من العوامل المتداخلة، وفي مقدمتها توازن القوى الميداني؛ حيث يمكن وصف الوضع الراهن على الأرض بحالة من الإنهاك والاستنزاف المتبادل، أو الوصول إلى نقطة استحالة الحسم العسكري الكامل لأي طرف. هذا الانسداد الميداني يجعل من الإرادة السياسية عاملاً حاسماً، والمتمثلة في مدى استعداد الأطراف لتقديم تنازلات مؤلمة وإعادة ترتيب الأوراق السياسية بعيدًا عن لغة الرصاص.

وياتي العامل الإقليمي والدولي مكمّلاً حيوياً عبر تكثيف الضغوط على طرفي النزاع، وضرورة التنسيق بين المبادرات المتعددة لمنع تضاربها. كما لا يمكن إغفال تأثير التدهور الاقتصادي المريع والكارثة الإنسانية التي باتت تضغط على بنية الأطراف المتحاربة ذاتها، مما أدى إلى تضعضع تماسكها الداخلي وظهور مؤشرات التشظي في مراكز القرار.

وتبدو مؤشرات اقتراب نهاية الحرب في التبلور تدريجياً، وإن كانت ببطء؛ ويتجلى ذلك في التراجع النسبي لوتيرة العمليات العسكرية الكبرى، وتحول الخطاب الإعلامي من نبرة الحسم المطلق إلى البحث عن مخارج سياسية، بالتزامن مع إمكانية فتح قنوات التفاوض.

تبرز في هذا السياق إشارات مهمة، منها مؤتمر برلين الذي يسعى لتوحيد المبادرات الدولية، لا سيما التنسيق بين الرباعية والخماسية وبريطانيا والنرويج، لخلق منصة دولية منسقة. كما تمثل إعادة فتح مكتب الأمم المتحدة في الخرطوم خطوة إستراتيجية، خاصة مع الترتيبات الجارية لاجتماع وكالاتها لصياغة تصور إنساني متكامل يهدف إلى تعزيز إجراءات بناء الثقة، مثل الإفراج عن الأسرى وفتح الممرات الإنسانية وتحسين وضع حقوق الإنسان، وصولاً إلى معالجة الانهيار في قطاعي الصحة والتعليم. وهي ملفات تتطلب تفاهمات مباشرة ومسؤولة مع طرفي الحرب، ويواكب ذلك تغير ملموس في سلوك الحلفاء الخارجيين الذين بدأوا يميلون نحو تقليص الدعم العسكري والدفع نحو طاولة المفاوضات.

ويمكن قراءة التغييرات الأخيرة داخل المؤسسة العسكرية باعتبارها مؤشراً على الدخول في طور جديد من

تبدو مؤشرات اقتراب نهاية الحرب في التبلور تدريجياً، وإن كانت ببطء؛ ويتجلى ذلك في التراجع النسبي لوتيرة العمليات العسكرية الكبرى، وتحول الخطاب الإعلامي من نبرة الحسم المطلق إلى البحث عن مخارج سياسية، بالتزامن مع إمكانية فتح قنوات التفاوض

إعادة ترتيب موازين القوة وبنية القرار الداخلي، غير أنها تظل خطوة منقوصة ما لم تُدرج ضمن رؤية وطنية شاملة تعالج جذور الأزمة لا مظاهرها السطحية فقط. إن نجاح أي انتقال حقيقي يقتضي بالضرورة تفكيك شبكات النظام البائد داخل أجهزة الدولة، ومنع تسييس المؤسسات عبر أطر قانونية، وإنهاء ظاهرة الميليشيات وتعدد الجيوش عبر مسار واضح يؤدي إلى احتكار الدولة للعنف المشروع من خلال جيش مهني واحد. كما يتطلب ذلك تحولاً نوعياً في الخطاب من منطق التعبئة الحربية إلى أفق الحل السلمي، مقروناً بانخراط جاد مع خطة الرباعية كإطار مرجعي للحل السياسي. فبدون هذا الترابط الوثيق بين الإصلاح الأمني والتحول السياسي، ستظل أي إجراءات جزئية عاجزة عن إنتاج استقرار مستدام.

كما يعكس سلوك حكومة بورتسودان والقوى المتحالفة معها نزعة واضحة للانكفاء على خيار الحرب ورفضاً عملياً لأي آفاق جدية للسلام، وهو موقف يطيل أمد الصراع ويعقّد الاستجابة للأزمة الإنسانية المتفاقمة. ويتجلى ذلك بوضوح في التعاطي السلبي مع مؤتمر برلين كمنصة دولية تستهدف حماية المدنيين وتنسيق الدعم الإغاثي. إن هذا النهج يعكس غياب الرؤية السياسية المسؤولة ويقوّض فرص بناء عملية سياسية، إذ إن الانخراط في المسارات الدولية يمثل التزاماً أخلاقياً ووطنياً تجاه معاناة الملايين من السودانيين، وخطوة ضرورية لتهيئة المناخ لإنهاء الحرب واستعادة الاستقرار.

في المقابل، يعيش الدعم السريع وتحالف تأسيس مأزقاً يعكس عجزاً بنيوياً في استيعاب التحولات العميقة التي أفرزتها الحرب، والانتقال من منطق السيطرة العسكرية إلى مقتضيات الفعل السياسي المسؤول. إن المحاولات الرامية إلى تحقيق مكاسب عبر حكومة موازية تبدو ردة فعل غير مدروسة، وتفتقر إلى أدنى شروط الشرعية والقدرة المؤسسية. والواقع في مناطق سيطرة الدعم السريع يؤكد هذا الاختلال؛ حيث يتصاعد الاستقطاب القبلي الحاد على حساب النسيج الاجتماعي، مع انهيار تام في الخدمات الأساسية. هذا الفشل لا يمثل أزمة في الأدوات فحسب، وإنما أزمة في الرؤية والمشروع، مما يحد من فرص التحول إلى طرف سياسي جاد في أي معادلة سلام مستقبلية.

يعيش الدعم السريع وتحالف تأسيس مأزقاً يعكس عجزاً بنيوياً في استيعاب التحولات العميقة التي أفرزتها الحرب، والانتقال من منطق السيطرة العسكرية إلى مقتضيات الفعل السياسي المسؤول

صحيح أن الحرب قد تدخل مرحلة حاسمة في عامها الرابع، لكن ذلك لا يعني بالضرورة قرب نهايتها ما لم تتوافر شروط متزامنة تتمثل في قناعة الأطراف بعبثية الحسم العسكري، وتوافق إقليمي ودولي صلب، ووجود قوى مدنية منظمة قادرة على تمثيل بديل سياسي موثوق. في هذا السياق، تتزايد أهمية القوى المدنية كلما تعثر الخيار العسكري، غير أن تأثيرها يظل مرهوناً بقدرتها على التماسك وفرض حضورها في العملية السياسية. ومن المعلوم بالضرورة أن القوى المدنية ليست طرفاً في القتال، لكنها الطرف الثالث والأساسي في معادلة السلام، باعتبارها الجهة القادرة على كسر ثنائية الصراع المسلح وفتح أفق سياسي يستند إلى الشرعية الشعبية لا القوة العسكرية.

ويقتضي هذا الدور توافر إرادة سياسية تتجسد في الاستعداد لتقديم تنازلات حقيقية، وتغليب مصلحة الوطن على المكاسب الحزبية الضيقة. وفي هذا الإطار، يشكل انخراطها الجاد في مبادرة الخماسية فرصة عملية لتأسيس مسار حوار سياسي يبدأ بالاتفاق على لجنة تحضيرية تمهد لمائدة مستديرة مملوكة للسودانيين، تضمن مشاركة وتمثيلاً متوازناً، وتضع أسساً واقعية لوقف الحرب. كما أن هناك ضرورة ملحة لفك ارتباط القوى المدنية المتحالفة مع طرفي الحرب، لكي تكون جزءاً من عملية سياسية، مما يتيح لطرفي الحرب الإقبال على التفاوض دون حمولات سياسية تعيق الوصول إلى اتفاق سلام.

ختاماً، إن فرصة إنهاء الحرب في عامها الرابع تبدو كبيرة، ولكنها لا تحتمل التردد أو التماطل، وإلا فإن هناك توجهاً أمريكياً لطرح مشروع بديل لمجلس الأمن لإصدار قرار بموجب الفصل السابع، والذي سيفرض واقعاً جديداً قد يكون بعيداً عن إرادة السودانيين وتطلعاتهم الوطنية، مما يجعل العودة إلى مسار الحل السلمي الوطني ضرورة قصوى قبل فوات الأوان.

السودان.. كيف أعاد اقتصاد الحرب تشكيل الدولة عبر شبكات الذهب والسلاح والمخدرات؟

وليد عنبور

تتبدى في الفضاء الجيوسياسي السوداني المعاصر، وتحديداً منذ انفجار التناقضات العسكرية الكبرى في أبريل 2023 وصولاً إلى مآلات المشهد المعقد في الربع الأول من عام 2026، ظاهرة إعادة تشكيل عميقة وجذرية لبنية الدولة. تتجاوز هذه الظاهرة الصراع المسلح التقليدي على السلطة المركزية لتستقر في طور تأسيس بنية اقتصادية وأمنية موازية للدولة تعمل من داخل أجهزتها السيادية وتعيد صياغتها عبر منظومات شبكية معقدة. تمتد هذه المنظومات جغرافياً ووظيفياً من مناطق التعدين الأهلي في أقاصي الشمالية والنيل الأزرق والشرق وصولاً إلى الموانئ والمطارات والممرات الحدودية، في إطار شهد تلاحم الذهب بوصفه مورد التمويل الإستراتيجي الرئيسي مع السلاح كأداة للسيطرة المطلقة والمخدرات كعنصر سيولة نقدية عابر للشبكات غير الرسمية وقادر على تغذية منظومة مالية سوداء لا تخضع لرقابة المصارف التقليدية أو شروط الشفافية الدولية.

تشير معطيات التحليل الإستراتيجي الراديكالي والإفادات الميدانية المتقاطعة إلى أن الحرب أفضت إلى عملية إعادة توزيع شاملة للوظائف السيادية داخل شبكات تتسم بالمرونة العالية والتكيف الهيكلي مع الأزمات. تتشكل حالياً كارتيلات حرب جديدة تعمل بالتوازي مع الكارتيلات التقليدية الناشئة خلال العقود السابقة، تزامناً مع دخول فاعلين جدد من خلفيات عسكرية وتجارية ومحلية يتم استخدام غطاء لافتة (المقاومة الشعبية) وشعارات (حرب الكرامة) كواجهة سياسية وأيديولوجية لتمرير مصالح كارتيلات اقتصاد الحرب، وتوفير الغطاء الشعبي لعمليات السيطرة على الموارد. أدى ذلك إلى إعادة هندسة سوق القوة والثروة، وخروج قطاع الذهب من دائرة النشاط الاقتصادي ليتحول إلى محور مركزي في اقتصاد الحرب تتداخل فيه مسارات الإنتاج والتجميع والتصدير مع قنوات غير رسمية تتيح تدوير العائدات الضخمة داخل منظومة مالية غير شفافة ترتبط عضوياً بتمويل العمليات المسلحة المستمرة وشبكات الحماية المحلية العابرة للولاءات الوطنية.

تتجلى خطورة هذا التحول البنيوي في تزايد المؤشرات على عمل مسارات تهريب السلاح والمخدرات ضمن منظومة لوجستية متقاطعة مع البنية الاقتصادية للذهب، معتمدة على شبكات وسيطة محلية وإقليمية وعلى نقاط عبور برية وبحرية تتغير وظيفتها الحركية تبعاً لتوازنات السيطرة الميدانية. تبرز منطقة الساحل السوداني على البحر الأحمر كأهم العُقَد الإستراتيجية والجيوسياسية في هذه المنظومة، ففيها تتقاطع الموانئ والممرات البحرية الدولية مع شبكات النقل الداخلية، وضمنها تعمل ترتيبات أمنية هجينة تسمح بمرونة عالية في حركة التدفقات المالية والعينية، في ظل ضعف القدرة المؤسسية على الرقابة وتعدد مراكز القرار العسكري المتصارعة على الهيمنة.

تعكس الهجمات النوعية والمكثفة التي طالت منشآت إستراتيجية في مدينة

بورتسودان خلال شهر مايو من عام 2025 بما في ذلك المواقع الحساسة، المرتبطة بالمخازن اللوجستية ومستودعات الوقود في محيط مطار المدينة، تحولاً جوهرياً في طبيعة العمليات العسكرية ونوعية الأدوات المستخدمة. ورغم أن بعض هذه الهجمات يُنسب في الخطاب الرسمي إلى قدرات الفاعلين المحليين، تشير بعض القراءات غير المؤكدة إلى احتمال وجود بصمات تقنية متقدمة قد ترتبط بجهات خارجية دون أن يرقى ذلك إلى مستوى الدليل القاطع على تدخل مباشر.

إن هذا التحول يعيد إلى الأذهان إستراتيجية «الردع الخشن» التي مورست تاريخياً في شرق السودان لتعطيل هذه المسارات. فكما كشفت واقعة ضرب العربة «السوناتا» في بورتسودان عام 2011، وكذلك حادثة «اغتيال نويصر» عن اختراق تقني دولي عالي المستوى لتعطيل سلاسل إمداد السلاح، تشير هذه المعطيات إلى تحول العنف لأداة دولية فاعلة لإعادة رسم سلاسل القيمة وفرض واقع جيوسياسي جديد يربط الداخل السوداني بالفضاءات الإقليمية مسرّعاً من تلاشي الحدود الفاصلة بين الدولة واللا-دولة لصالح منظومة هجينة تتوزع فيها السلطة الفعلية بين مراكز متعددة تعمل وفق منطق النفوذ المالي والقدرة التقنية على التحكم في الموارد.

يتسع التحليل ليشمل دور القوى الإقليمية والمحلية في تحويل السودان إلى معبر رئيسي لمنظومات الجريمة المنظمة العابرة للحدود في ظل اندماج المصالح الاقتصادية الضيقة مع الأهداف الإستراتيجية الكبرى للمجموعات المسلحة التي ترى في استمرار اقتصاد الحرب ضمانة وحيدة لبقائها السياسي والمادي. صار الذهب السوداني رهينة في أيدي شبكات معقدة تقوم بصهره وتصديره عبر قنوات تلتف على القوانين الدولية لتوفير التمويل اللازم لشراء التكنولوجيا العسكرية المتقدمة في واقع يفسر استمرار أمد الحرب رغم الضغوط الدبلوماسية. فالاقتصاد الموازي يمتلك القدرة على تدمير محاولات الإصلاح والعودة للمسار الديمقراطي والمؤسسي.

يمثل تداخل تجارة السلاح مع تدفقات المخدرات الاصطناعية تهديداً وجودياً للبنية الاجتماعية السودانية وتُستخدم هذه المواد كوسيلة للسيطرة على المقاتلين وتوفير سيولة نقدية سريعة للمجموعات الميدانية مما يخلق دائرة مفرغة من العنف والتمويل الذاتي تصعّب استعادة احتكار العنف الشرعي. تؤدي هذه الدوامة الاقتصادية إلى إضعاف الطبقة الوسطى لصالح فئات طفيلية تعيش على صفقات السلاح والتهريب الدولي تحت مظلة الفوضى التي ترعاها قوى داخلية وخارجية تترصد في ضعف السودان مكسباً جيوسياسياً بعيد المدى.

يمر الفضاء الجيوتاريخي للسودان بمرحلة المخاض العنيف التي تعيد تعريف معنى المواطنة في ظل تحول الدولة من راع للحقوق إلى فاعل في سوق الموارد، ومقايضة الأمن بالولاء للشبكات العابرة للحدود. يظهر دور القوى الدولية التي نفذت ضربات مايو 2025 كلاعب يحاول فرض قواعد جديدة للاشتباك تهدف إلى حماية الممرات المائية الدولية من خطر اندماج شبكات الحرب السودانية مع المنظومات الإجرامية العالمية مهدداً السيادة السودانية بوضعها في مهب الريح، ومحولاً استعادة الدولة لمشروع يتطلب تفكيك الشبكات المالية المعقدة قبل أي تسوية سياسية فوقية.

وفي ضوء هذه التحولات البنيوية والواقع المعقد ندعو المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية والكيانات السياسية الوطنية إلى تبني موقف حاسم يتجاوز لغة الإدانة نحو خطوات إجرائية ملموسة تتمثل في:

- فتح تحقيق دولي مستقل ومحايد للتقصي حول مسارات الذهب السوداني وسلاسل توريده وتصديره، مع التركيز الصارم على كشف مخاطر استخدامه كأداة مالية مباشرة لتمويل العمليات المسلحة.
- تعزيز آليات تتبع سلسلة الإمداد لضمان التزام الأسواق الإقليمية والدولية بمعايير الشفافية، ومنع تسرب الذهب إلى المنظومات المصرفية قاطعاً الشريان المالي لكارتيلات الحرب.
- توسيع نطاق الرقابة الدولية الاستخباراتية على شبكات تهريب السلاح والمخدرات العابرة للحدود في مسرح البحر الأحمر والقرن الأفريقي لتعطيل المسارات اللوجستية التي تعيد إنتاج العنف.
- دعم برامج مكافحة غسل الأموال المرتبطة باقتصاد الحرب بما يشمل تتبع الأنشطة التجارية المشبوهة والتعدين غير الرسمي الذي يوفر غطاءً مالياً للشبكات الإجرامية.
- إنشاء آلية دولية خاصة ودائمة لمراقبة اقتصاد الحرب تتعامل مع الوضع في السودان بوصفه نظاماً اقتصادياً هيكلياً موازياً يتطلب اشتباكاً تقنياً وقانونياً مستمراً.

إن استمرار هذا النمط من الإدارة الاقتصادية يؤسس لواقع دائم من اللا-استقرار تصبح فيه الحرب هي الحالة الطبيعية والمنطق الوحيد للبقاء، مما يستدعي رؤية معرفية وإرادة سياسية دولية جديدة تفهم السودان كديناميكيات متصارعة من المصالح والتدفقات المادية، وتتطلب مواجهة شاملة تدمج بين العمل العسكري والرقابة المالية الصارمة، وإعادة بناء الوعي الوطني بعيداً عن كارتيلات الدم والنهب المنظم التي استباحت السيادة والتراب السوداني.

تلاحم الذهب بوصفه مورد التمويل الإستراتيجي الرئيسي مع السلاح كأداة للسيطرة المطلقة والمخدرات كعنصر سيولة نقدية عابر للشبكات غير الرسمية وقادر على تغذية منظومة مالية سوداء لا تخضع لرقابة المصارف التقليدية أو شروط الشفافية الدولية

البرهان والكباشي: وجهان لعملة الإخوان المسلمين..

أي انتماء يحسم الجدل بعد قرارات القيادة العسكرية؟

محمد عبدالله إبراهيم
ناشط مدني ومدافع
عن حقوق الإنسان

في خطوة أثارت جدلاً واسعاً وأشعلت التكهنات داخل المشهدين السياسي والعسكري السوداني، أصدر رئيس مجلس السيادة والقائد العام للقوات المسلحة، عبد الفتاح البرهان، قرارات خلال الأيام الماضية قضت بإلغاء مناصب نائب ومساعدي القائد العام للجيش، وتعيين الفريق أول ركن شمس الدين كباشي في منصب جديد يبدو غامضاً إلى حد ما، وهو «مساعد لشؤون البناء والتخطيط الإستراتيجي». وقد فسر البعض هذا القرار على أنه محاولة لتحجيم دور الكباشي أو إبعاده عن دائرة صنع القرار المباشر، مما أثار موجة من التحليلات والقراءات السياسية المتباينة.

في المقابل رأى آخرون فيه استهدافاً لأبناء الهامش، لا سيما أن الكباشي ينحدر من ولاية جنوب كردفان وينتمي إلى مكون النوبة. وكان الكباشي قد أدى أدواراً متعددة منذ سقوط نظام المؤتمر الوطني، حيث كان عضواً وأحد صانعي القرار الرئيسيين داخل ما يسمى بالمجلس العسكري الذي تشكل عقب سقوط البشير، ثم شغل منصب عضو مجلس السيادة الانتقالي في الحكومة الانتقالية، وصولاً إلى انقلاب 21 أكتوبر وحرب 15 أبريل.

ومن هذا المنظور، لا يمكن اختزال القرار في كونه مجرد «إبعاد» أو استهداف شخصي، بل تتعين قراءته ضمن سياق أوسع يعكس تصاعد التباينات داخل قمة الهرم العسكري بين البرهان والكباشي، لا سيما فيما يتعلق بمقاربة إدارة الحرب ومسارات التهدئة المحتملة.

فالمعطيات المتداولة في دوائر القرار تشير إلى أن الكباشي أبدى انفتاحاً نسبياً تجاه خيارات الهدنة الإنسانية ووقف إطلاق النار، في مقابل تيار أكثر تشدداً داخل المؤسسة العسكرية يرفض أي مقاربات تفاوضية قد تفسر كتنازل إستراتيجي. وعلى هذا النحو، يكتسب القرار دلالات أخرى باعتباره جزءاً من عملية إعادة تموضع داخلية، تحكمها حسابات دقيقة لإعادة توزيع النفوذ بين مراكز القوى المختلفة، لا سيما أن الأوضاع داخل المؤسسة العسكرية تعكس وجود صراعات بنيوية معقدة بين تيارات متباينة، وهذه التيارات لا تتنافس على النفوذ وحده، بل على تحديد مسار الحرب وحدود التسوية الممكنة. وعليه فإن ما يبدو في ظاهره إجراءً تنظيمياً يخفي في عمقه صراعاً مكتوماً على اتجاه القرار الإستراتيجي داخل المؤسسة العسكرية، وربما يمتد إلى أبعد من ذلك ليشمل شكل الدولة السودانية في مرحلة ما بعد الحرب.

وعلى الرغم من التكهنات العديدة التي أحاطت بقرار عبد الفتاح البرهان، إلا أن هناك حقيقة واحدة واضحة لا تحتاج إلى تفسير أو تحليل معمق، وهي أن الفارق بين الرجلين ليس جوهرياً؛ فكلاهما يمثل واجهة لتنظيم الإخوان المسلمين داخل المؤسسة العسكرية، ويعملان وفق توجهات وخطط تخدم مصالح التنظيم وتنسجم مع أهدافه الإستراتيجية، وبالتالي فإن أي صراع ظاهر بينهما هو جزء من صراع أوسع على النفوذ بين التيارات المختلفة داخل المؤسسة العسكرية السودانية. لذلك ينبغي قراءة القرار بعيداً عن تفسيره كخطوة فردية أو تحرك ضد شخصية بعينها، إذ هو في جوهره جزء من سلسلة تحولات إستراتيجية تهدف إلى إعادة رسم خريطة القوى داخل السلطة، وليس انعكاساً لاختلاف في المبادئ أو الرؤى بشأن مستقبل السودان.

البرهان والكباشي

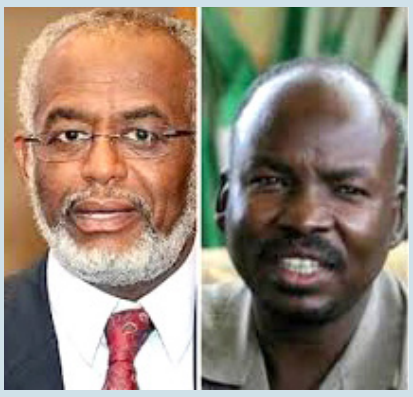

أحمد هارون وعلي كرتي

إن منصب «مساعد لشؤون البناء والتخطيط الإستراتيجي»، وإن بدا ظاهرياً أقل نفوذاً، فإنه في الواقع لا يخرج عن كونه إعادة تموضع ضمن إستراتيجية أوسع تهدف إلى الحفاظ على تماسك القيادة العسكرية وتنظيم توزيع الأدوار بما يخدم الأجندة غير المعلنة للتنظيم، ويضمن استمرار التوازن بين التيارات المختلفة داخل المؤسسة العسكرية. ففي الأنظمة الشمولية، أو تلك التي تتغلغل فيها التنظيمات السرية، غالباً ما تكون التغييرات في المناصب مجرد تكتيكات لإدارة الصراعات الداخلية أو لامتصاص الغضب الشعبي، دون المساس بالهيكل الأساسي للسلطة أو الأهداف الإستراتيجية للتنظيم الأم، مما يجعل كل حركة داخل المؤسسة العسكرية جزءاً من لعبة أكبر.

> **يكتسب القرار دلالات أخرى باعتباره جزءاً من عملية إعادة تموضع داخلية، تحكمها حسابات دقيقة لإعادة توزيع النفوذ بين مراكز القوى المختلفة، لا سيما أن الأوضاع داخل المؤسسة العسكرية تعكس وجود صراعات بنيوية معقدة بين تيارات متباينة**

ومن هذا السياق، فإن الذين يروجون لتفسير القرار باعتباره استهدافاً للكباشي أو لأبناء الهامش ينطلقون من قراءة سطحية، أو من اعتبارات عاطفية أو مصلحية، متجاهلين النقطة الجوهرية التي ينبغي التركيز عليها، وهي أن البرهان والكباشي ينتميان إلى ذات التنظيم، أي تنظيم الإخوان المسلمين والمؤتمر الوطني البائد. فكلاهما من الكوادر العسكرية التي نشأت وترعرعت في كنف هذا التنظيم، وتشكلت وفق أفكاره وأجنداته، مما يجعلهما جزءاً من البنية الآيديولوجية ذاتها داخل المؤسسة العسكرية. وعليه فإن أي صراع ظاهر بين الرجلين لا يمكن تفسيره باعتباره استهدافاً لأبناء الهامش أو تعبيراً عن صراع مجتمعي، بل هو صراع نفوذ داخل «البيت الواحد» على مواقع اتخاذ القرار داخل المؤسسة العسكرية، ومن ثم فإن قراءة القرار من زاوية الهامش تمثل تبسيطاً مضللاً لواقع معقد تتحرك فيه القوى العسكرية والسياسية خلف أسوار السلطة، وتغفل الديناميكيات الداخلية واللعبات الإستراتيجية التي تشكل جوهر صناعة القرار داخل كابينة حكومة الأمر الواقع في السودان.

لقد كشفت الأحداث المتتالية منذ سقوط نظام البشير أن المؤسسة العسكرية، تحت قيادة البرهان والكباشي، عملت بصورة ممنهجة على إجهاض التحول الديمقراطي وضمان استمرار نفوذ الدولة العميقة المرتبطة بتنظيم الإخوان المسلمين. فمن فض اعتصام القيادة العامة في 3 يونيو 2019، مروراً بانقلاب 25 أكتوبر 2021، وصولاً إلى حرب 15 أبريل 2023، ظلت بصمات هذه الأجندة واضحة لكل من تابع المشهد السياسي. ويأتي ذلك على الرغم من ادعاء البرهان عدم وجود أي علاقة بين الإخوان المسلمين والمؤسسة العسكرية، وهو ادعاء يتعارض مع الوقائع والمؤشرات على الأرض. وبغض النظر عن طبيعة منصب الكباشي الجديد، أو حتى في حال إحالته إلى التقاعد، فإن ذلك لا يعفيه من المسؤولية؛ إذ يظل الكباشي هو ذاته الضابط الإخواني المتورط في الجرائم التي ارتكبت بحق أبناء وبنات الشعب السوداني. فالكباشي إلى جانب البرهان، متهم بشكل مباشر في جريمة فض اعتصام القيادة العامة، التي راح ضحيتها المئات من الثوار الأبرياء، ولا يزال تصريحه الشهير «حدث ما حدث»، في سياق تبرير تلك المجزرة، عالقاً في ذاكرة الشعب السوداني والعالم كدليل على تورطه. كما يتحمل الرجلان المسؤولية الكاملة عن هذه الجريمة، وعن انقلاب 25 أكتوبر الذي أطاح بالحكومة المدنية، إضافة إلى حرب 15 أبريل المدمرة التي تشهدها البلاد حالياً، والتي أسفرت عن مقتل الآلاف وتشريد الملايين.

إن إبعاد الكباشي أو أي ضابط إسلامي آخر عن أي موقع لا يغير من حقيقة كونه متورطاً في جرائم حرب تستوجب المساءلة. وعليه يجب حصر النقاش في هذه الحقيقة الجوهرية، دون الانجرار وراء الخطابات التي تسعى عن قصد أو غير قصد، إلى إلهاء الرأي العام وتصوير القضية كاستهداف أو إقصاء، والزج بها في إطار التهميش لاستمالة العاطفة. فهذا الاتجاه يبعد النقاش عن جوهر القضية، وهو المسؤولية والمحاسبة. فالمطالبة بالعدالة ليست خياراً سياسياً فحسب، بل هي حق شعبي أصيل لا يمكن التنازل عنه، ويجب أن يخضع كل المتورطين للمساءلة، سواء كانوا في مواقع قيادية، أو تم إبعادهم داخل المؤسسة العسكرية، أو حتى أُحيلوا إلى التقاعد، لأن المسؤولية الجنائية لا تسقط بتغيير المواقع أو المسميات الوظيفية أو إعادة التموضع داخل هرم السلطة.

إن قضية الكباشي وما يحيط بها من تحليلات تؤكد ضرورة اليقظة المستمرة لقوى الثورة والتغيير. فالمعركة ضد فلول النظام البائد وأذرعهم داخل المؤسسة العسكرية ليست صراعاً عابراً، بل هي معركة طويلة ومعقدة تتطلب وعياً عميقاً بطبيعة الخصم وتكتيكاته الخفية، ولا يمكن تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي دون محاسبة جميع المتورطين في الجرائم ضد الشعب، وتفكيك الدولة العميقة وبناء مؤسسات وطنية تخدم مصالح الشعب لا مصالح التنظيمات أو الأفراد.

هل كان لا بد من مثل هذه الحرب؟

إبراهيم حمودة
– ناقد وصحفي

«أعطوا فرصة للحرب بين السودان وجنوب السودان، بل وداخل السودان نفسه». هذه هي دعوة الكاتب الفرنسي جيرارد برونيه Gerard Prunier والتي تبنتها إحدى الحركات المسلحة في دارفور وقتها ووضعتها على صدر موقعها على شبكة الإنترنت، وأنا أتحدث عن العام 2012.

سبب الدعوة الصادمة، وبحسب التوضيح الذي قدمه السيد برونيه، وهو عارف ومحيط بالشأن السوداني وعاش فترة بجنوب السودان، يعود لحالة التوتر الخفيف (الذي لا يفضي إلى حرب ولا يترك فرصة للسلم). ضحايا هذا الوضع المتوتر بحسب قراءته، هم من الفئات الضعيفة من النساء والأطفال والعجزة. نقل عن جيرارد برونيه توضيحه بهذا الشأن، بأن موت بعض الجنود في المعركة أهون شأناً وأقل تدميراً بشكل كبير من ترك آلاف الأطفال والنساء يتضورون جوعاً حتى الموت.

ويمكن أن نضيف لمرافعة برونيه، دون اتفاق معها، ما يزيد عن المليون قتيل في حروب الجيش نيابة عن الدولة السودانية وحرمان الملايين من التعليم والصحة وتعطيل النمو الاقتصادي والتنمية المتوازنة وتعطيل العملية السياسية الديمقراطية لتداول السلطة سلمياً على مدى ستين عاماً.

الحروب الداخلية، مثل التي عندنا في السودان وفي بلدان إفريقية أخرى، تختلف عن الحروب الكلاسيكية المعروفة بين جيش بلد مستقل وجيش دولة أخرى، وهي حروب تم التسليم بها كامتداد للدبلوماسية كما يرددون، ووضع قوانين وشفرات أخلاقية تحكمها فيما يتعلق بمعاملة الأسرى والتعامل مع البنى التحتية والتركيز على استهداف الآلة العسكرية والبنية التحتية العسكرية التي تعمل على تغذية الحرب وإطالة عمرها. باختصار تجريد الخصم من قدرته الفعلية على مواصلة القتال.

الحروب الداخلية لها محركات أخرى تتعلق بالوضع السياسي والاقتصادي واقتسام الموارد والسلطة، وهي عملية لا تضمن السياسة العادية تنظيمها حين تغيب الديمقراطية ويتحكم في البلد حزب واحد مثل المؤتمر الوطني وسابقه الاتحاد الاشتراكي أيام مايو. إذن تنشب الحرب حين يبلغ الغبن مداه ويسود اليأس من الحصول على أي نوع من العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ويخبرنا التاريخ بهذا الصدد بأن الحرب تسبقها عمليات تسلح واسعة، وامتلاك السلاح يحمل معه ضرورة استخدامه. في رواندا تم إنتاج إعداد مهولة من السواطير والسلاح الأبيض، وهي الإمكانات المتوفرة لمجتمع فقير بلا موارد لإدارة الحرب. حين تغيب تكنولوجيا القتل والتدمير بشكلها الحديث تصير الحرب صراع رجل لرجل، الأمر الذي قد يفسر سقوط ما يقارب المليون ضحية في الحرب الرواندية.

في الحرب الحالية تم التسليح تحت ساتر حماية النظام من السقوط، بعد أن جفف عمر البشير موارد الجيش السوداني وقدراته القتالية مثل الدبابات التي تبين أنها نمور من ورق لا تعمل. وقوات المشاة المفككة وغير ذات جاهزية قتالية بسبب مشاكل كثيرة تتعلق بالتدريب والضبط والربط العسكري الذي تمت التضحية به لصالح التراتبية الحزبية بديلاً عن الرتب العسكرية، فكانت قوات الدعم السريع هي البديل المؤقت المأمون لحماية النظام، والذي لا يملك الشبكة الكافية لإدارة انقلاب من الداخل، بحسب منطق الذين أنشأوا هذه القوات.

> **ما يزيد عن المليون قتيل في حروب الجيش نيابة عن الدولة السودانية وحرمان الملايين من التعليم والصحة وتعطيل النمو الاقتصادي والتنمية المتوازنة وتعطيل العملية السياسية الديمقراطية لتداول السلطة سلمياً على مدى ستين عاماً**

فيما يخص الجيش السوداني وطبيعة تكوينه وتقلد الوظائف القيادية داخل المؤسسة، ظل الناس يشبِّهون المؤسسة العسكرية بـ«ضب» غامق الجسم أحمر الرأس، في إشارة للتركيبة القبلية التي ظلت تسيطر على قيادة الجيش منذ إنشائه. والناظر للتغيرات الأخيرة التي أجراها البرهان يمكنه مراجعة الأصل القبلي لكامل طاقم هيئة الأركان ليتأكد من هذه المقولة المتداولة.

تكوين القيادة العليا للجيش، الذي ظل يحكم السودان بشكل فعلي منذ الاستقلال عبر العديد من الانقلابات المتعاقبة، يكشف عن شبكة المصالح التي ظل يحميها الجيش، أياً كانت الواجهة الآيديولوجية أو السياسية للسلطة. ومع ذلك ظلت النخب المفكرة تتجاهل هذا الأمر. والأغرب في هذه المفارقة انضمام مجموعة كبيرة من ثوار ديسمبر لمناصرة ذات الجيش الذي أغلق بوابته أمامهم، وذبحهم وأحرق خيامهم ورماهم مقيدين في النيل. ظلت مجموعات كبيرة من قادة الرأي والكتاب، الصحفيين، الأكاديميين والساسة يناصرون المؤسسة العسكرية باعتبارها الضمان لوحدة السودان وحماية المؤسسات من الانهيار، وهي مؤسسات تم تفريغها من محتواها وتعمل حصراً على التنكيل بالخصوم والثوار، مثل النيابة والقضاء والشرطة. كتب عن هذه الجزئية الأخ خالد كودي في مقال أخير له:

«لا يمكن فهم استمرارية البنية المختلة للمؤسسة العسكرية دون تفكيك الدور الذي لعبته، ولا تزال، النخب السياسية والثقافية، لا عبر الصمت وحسب، بل عبر آليات أكثر تعقيدًا من التشويش المنهجي وصرف الأنظار.!

لقد طوّرت هذه النخب، عبر الزمن، خطابًا مزدوجًا: تدين العنف والانتهاكات بلغة أخلاقية عامة، لكنها تتجنب بعناية الأسئلة البنيوية التي تفضي إلى مساءلة الامتياز نفسه. وبدلًا من طرح السؤال المركزي: من يحتكر المؤسسة العسكرية؟ ومن يحدد شروط الانتماء إليها؟ يُعاد توجيه النقاش نحو قضايا جانبية أو لحظية، تُستنزف فيها الطاقة العامة دون أن تمس جوهر السلطة. وهكذا يتحول الفضاء العام إلى ساحة ضجيج، لا ساحة معرفة».

وعلى ذكر الثورة، هناك من يرى بأنها سُرقت أو قُبرت، ولكن ما أراه أن الثورات لا تموت بهذه الطريقة. فالثورة نفسها ليست حصراً الزخم الذي شهدناه في ميدان الاعتصام، ولا الهتافات ودماء الشهداء الذين حصدتهم الآلة الأمنية للجيش والدعم السريع. الثورة عملية طويلة صامتة قد تأخذ عقداً أو عقدين من الزمان حتى يتحقق التغيير الشامل المنشود. هذه الحرب، وبسبب ملابسات كثيرة، محطة من محطات الثورة، ولكن في النهاية تحقيق شعارات الحرية والسلام والعدالة لا تأتي من فوهة البندقية التابعة لأي من المتقاتلين، الثورة هي عودة البنادق لثكناتها والإقرار بأن تداول السلطة وتحقيق العدالة يأتي من العمل السياسي حصراً دون أي تدخل بالقوة أياً كان حسن مقصده.

كيف تُعلّمنا الكريهة أدب الحرب؟

إبراهيم برسي

في الخرطوم، لا تُعرَّف الحرب..
كما لا تُعرَّف في دارفور، ولا في الجزيرة، ولا في تلك القرى التي لا تصلها الأخبار إلا بعد أن تكون قد حدثت بالفعل.
كأن ما يحدث أكبر من أن يُسمّى بسهولة..
أو كأن اللغة، كلما اقتربت، أدركت أنها لا تقول ما يكفي.
العرب، بحساسيتهم اللغوية، لم يسمّوا الحرب اسمًا واحدًا، ولكنهم تركوا لها حقلًا دلاليًا واسعًا، فقد سموها البأساء، والهيجاء، والضرّاء، وأسماء أُخر..
كل اسم يحاول أن يلمس طرفًا من هذا الكائن الذي يبتلع المدن وكل ما فيها من مظاهر الحياة والطمأنينة.
في كل تسمية شدة ومحنة، تربط الحرب بالأذى والمعاناة، كأن اللغة نفسها ترتبك أمام هذا الانقسام:
بين تسمية تدين،
وتسمية تُجمّل،
وتسمية تحاول أن تُخفي ما لا يمكن قوله.
«الكريهة»
ليست وصفًا..
هي انحياز.
اسم يجعل الحرب فعلًا مرفوضًا ومنفّرًا لما فيه من قبح ومرارة.
في السودان، لم تعد هذه التسمية مجازًا لغويًا..
صارت توصيفًا يوميًا لما يحدث في الشوارع، في البيوت، وفي تلك المسافة القصيرة بين صوتٍ وآخر.
هذه الأسماء ليست مترادفات فقط..
كل اسم يحمل زاوية رؤية.
ومن هذه الزوايا يبدأ الأدب.
أدب الحرب ليس الكتابة عن المعركة فقط..
هو الكتابة عمّا تفعله الحرب بالإنسان.
تاريخيًا، بدأ منذ الملاحم القديمة مثل «الإلياذة»، حيث كانت الحرب تُروى كقدرٍ بطولي، لا كجرح.
ثم ظهرت نصوصٌ أخرى، من أساطير أقدم مثل «جلجامش»، حيث يصبح الموت أكثر حضورًا من المجد.
وصولًا إلى كتابة لاحقة لم تعد قادرة على رواية الحرب دون أن تنكسر.
لقد كتب كثيرون عن الحرب قبلنا، كلٌّ بطريقته..
كتب تولستوي الفوضى التي تتجاوز القادة،
وكتب غسان كنفاني الاختناق الذي لا يحتاج إلى رصاصة،
وكتب عبد الرحمن منيف وصنع الله إبراهيم عن الذاكرة وهي تتكسر ببطء.
غير أن ما يحدث في السودان لا يمنح اللغة كل هذا الترف..
يدفعها إلى حافة لا تعرف كيف تقف عليها.
في هذه المسافة بين الكتابة عن الحرب وما تشير إليه، يعيش الناس أكثر أشكال الخديعة قسوة.
يسمعون شيئًا، ويرون نقيضه.
تُقال لهم حكايات عن الكرامة والنصر القريب..
بينما تُغتصب النساء أمام أعين ذويهم، والمغتصبون لا يخفون أنفسهم..
يرتدون بزّات عسكرية، ويتحركون بثقة من يعرف أن أحدًا لن يسأله.
يتكرر ذلك تحت وقع الأحذية الخشنة..
بلا استعجال،
بلا ارتباك.
يُقال للناس إن الأمور تحت السيطرة..
بينما تتكاثر نقاط التفتيش كأنها ندوب على جسد المدن..
يتناول القادة العسكريون أطباقهم المفضلة، ويهاتفون عائلاتهم في الخارج، ويتمنّون لهم نومًا هادئًا وأحلامًا سعيدة.
وهنالك، في بحري، في أم درمان، في أطراف الخرطوم التي لم تعد أطرافًا لشيء،
يتجول العسس والجلاوزة بثقل أحذيتهم الخشنة التي لا تحتملها الأرض..
والناس هناك:
لا أحد يسأل.
لا أحد يتوقف.
كل شيء يستمر في صمت.

المؤسف أن هذا التناقض لا يربك الناس كما يُفترض.
وهذا يعيد إلى ذهني تلك المقولة التي صرت أكثر إيمانًا بها من أي وقت مضى:
«الحرب لا تبدأ حين تُطلق الرصاصة الأولى..
تبدأ حين تُعاد صياغة اللغة التي تبررها».
ومع الوقت، تصبح جزءًا من الإيقاع اليومي.
يتعلم الناس كيف يعيشون داخلها،
كيف يوزّعون خوفهم على ساعات اليوم
حتى لا ينهار دفعة واحدة.

تصير الحرب حالة من التمدد البطيء داخل تفاصيل الحياة..
تتسرّب إلى الأشياء الصغيرة قبل أن تصل إلى الجثث،
قبل أن تدفع الناس إلى الطرقات، وهم يفرّون إلى طريق النزوح واللجوء، يحملون ما خفّ من حياتهم، ويتركون خلفهم ما لا يمكن حمله.
باب مفتوح..
صوت في الداخل..
ولا أحد يدخل.
تصبح المدن، التي كانت تعرف كيف تصحو على رائحة الشاي والقهوة الصباحية، فاقدةً لهذه القدرة.
لا يعود الاستيقاظ بداية يوم..
يصبح استئنافًا لخوف جديد.
الشوارع التي كانت تحفظ خطوات الناس صارت غريبة،
كأنها أُعيد رسمها بعينٍ لا تعرفهم.
حتى البيوت، تلك التي كانت آخر ما يلجأون إليه، لم تعد تقنعهم بأنها آمنة.
حتى الجنود الذين نجوا..
فقدوا القدرة على العودة إلى أنفسهم،
كأن الحرب خرجت من الأرض لتسكن فيهم.
هناك لحظة، يصعب تحديدها بدقة، تتحول فيها الحرب من حدث إلى عادة.
لا يعود القصف خبرًا..
يصبح خلفية.
لا يعود الموت صدمة..
يصبح احتمالًا حاضرًا في كل حركة.
هنا يحدث التحول.
ليس في عدد الضحايا.. وإنما في شكل الوعي.
الإنسان الذي كان يرفض هذا كله، يجد نفسه يتكيّف معه.
لا حبًا فيه،
بل لأن البديل هو الانهيار الكامل.
وهنا، تتكشف فداحة الأمر.
ليس فقط فيما ما تفعله الحرب بالأجساد..
بل ما تفعله بالمعنى.
كيف تعيد تشكيل ما نظنه بديهيًا.
كيف تجعلنا نقبل بما لم نكن نتخيله.
كيف تدفعنا إلى إعادة تعريف الحياة نفسها،
إلى الحد الذي يصبح فيه البقاء هو الانتصار الوحيد الممكن.
في السودان، لا تجري حرب واحدة.
هناك حروب متداخلة:
حرب على الأرض،
وأخرى على الذاكرة،
وثالثة على اللغة.
كل طرف يحاول أن يكتب قصته،
أن يترك أثره،
أن يفرض روايته كأنها الحقيقة الوحيدة.
وفي السماء، حرب أخرى لا تُرى دائمًا..
مسيّرات تراقب، تختار، وتضرب،
بينما الذي يضغط الزر قد يكون بعيدًا عن كل هذا، لا يرى إلا شاشة بين أصابعه يلهو بأزرارها.

في السودان، لم تعد هذه التسمية مجازًا لغويًا.. صارت توصيفًا يوميًا لما يحدث في الشوارع، في البيوت، وفي تلك المسافة القصيرة بين صوتٍ وآخر

غير أن ما يتبقى في النهاية ليس هذه الروايات الحزينة..
يتبقى ما علق في تفاصيل الناس.
في وجوههم.
في صمتهم.
في قدرتهم الغريبة على الاستمرار رغم كل شيء.
ربما لهذا، لا يمكن كتابة هذه الحرب من الخارج.
لا يمكن اختزالها في أرقام أو تحليلات.
هي ليست مادة للشرح..
هي تجربة تُعاش بكل تناقضاتها.
الكاتب هنا لا يملك امتياز المسافة.
هو جزء من المشهد،
يحمل أثره في لغته،
في اختياره للكلمات،
في الصمت بين الجمل.
أكتب هذا..
وأنا غير متأكد إن كانت اللغة قادرة على تحمّل ما أحاول قوله.
أن تكتب عن هذه الحرب يعني أن تُسائل ما تراه،
لا أن تكتفي بوصفه.
أن تقترب من التفاصيل التي تبدو صغيرة،
لأنها تحمل الحقيقة التي لا تظهر في عناوين الصحف ونشرات الأخبار.
أن تقاوم الإغراء السهل للتفسير،
وأن تترك النص مفتوحًا على القلق الذي لا يهدأ.
الحرب لا تترك إجابات جاهزة.
تترك أسئلة أثقل من أن تُحمل.
السؤال لا يتوقف عند نهايتها.. بل يمتد إلى ما بعدها:
ماذا يبقى من الإنسان حين يعبر كل هذا؟
ربما لم تعد المشكلة في ما يحدث الآن..
المشكلة في قدرتنا على الاستمرار بعد أن أصبح هذا كله ممكنًا.
ليس ما نفقده هو الأخطر..
الأخطر ما يبقى فينا بعد الفقد.
شيء يتغير، دون صوت، دون إعلان.
شيء لا يعود كما كان..
حتى لو توقفت الحرب.

«الحرب لا تبدأ حين تُطلق الرصاصة الأولى.. تبدأ حين تُعاد صياغة اللغة التي تبررها»

ثلاث سنوات - استمرار حرب ودمار

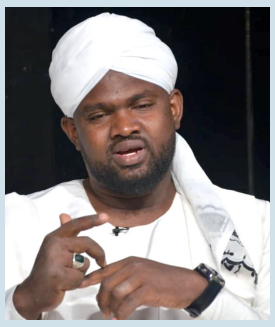

عروة الصادق

بعد مرور نحو ثلاث سنوات على اندلاع الحرب في السودان في 15 أبريل 2023م، يمكن القول إن معظم الجهود التي بُذلت لوقف إطلاق النار ظلت محكومة بطابع تكتيكي قصير الأمد، أكثر من كونها جزءًا من مقاربة إستراتيجية متكاملة تؤسس لوقف دائم للعدائيات وسلام شامل. فالمسارات المطروحة انشغلت غالبًا بترتيبات إنسانية مؤقتة، أو بهُدَن محدودة زمنًا ومكانًا، لكنها لم تنجح في معالجة جذور الصراع، ولا في بناء آليات إلزام ومراقبة فعالة تمنع الانهيار المتكرر لهذه التفاهمات.

وأبرز مثال على ذلك مسار محادثات جدة التي أسهم في ابتدارها معالي السفير علي بن حسن جعفر، سفير خادم الحرمين الشريفين بالخرطوم، فقاد بدوره ذلك المسار، الذي مثّل من حيث الشكل، أكثر المسارات إنتاجًا للاتفاقات والوثائق، بدءًا من إعلان الالتزام بحماية المدنيين في مايو 2023م، ثم اتفاقات وقف إطلاق النار القصيرة والترتيبات الإنسانية اللاحقة. غير أن المعضلة الأساسية تمثلت في أن هذه التفاهمات لم تستند إلى ميزان ردع حقيقي، ولا إلى إرادة سياسية ناضجة لدى الطرفين، خاصة جانب القوات المسلحة الذي هيمن على قراره ولا زال التيار الإخواني المتطرف الذي أشعل الحرب، ولذلك جرى خرقها بصورة متكررة خاصة من قبل سلاح الجو الذي هيمن عليه قادة التنظيم المحلول والحركة الإخوانية. وتحولت تلك الهدن في بعض المراحل إلى فترات لإعادة التموضع وتحسين المواقع الميدانية أكثر من كونها مدخلًا فعليًا للتهدئة.

أما سبب استعصاء هذه الجهود، فيعود، في تقديري، إلى تداخل عدة مستويات من العوامل، أولها عوامل داخلية بنيوية تتعلق بطبيعة الحرب نفسها، من حيث تعدد مراكز القرار الميداني، وارتباط الصراع باقتصاد حرب قائم على الموارد وشبكات التمويل والتهريب، إضافة إلى تفكك القوى المدنية واتساع العنف المجتمعي وتآكل سلطة الدولة المركزية. وثانيها عوامل إقليمية تتمثل في تضارب أجندات الفاعلين الخارجيين كمصر والإمارات، بحيث أصبحت بعض الوساطات متأثرة بحسابات النفوذ وموازين الاصطفاف الإقليمي، وهو ما أضعف الثقة في حيادها وفعاليتها. أما ثالثها فهو العامل الدولي، حيث بدا واضحًا أن أدوات الضغط والإلزام ظلت أضعف من مستوى الكارثة، وأن الإرادة الدولية نفسها بقيت مترددة أو منقسمة وزاد التجاهل بعد احتدام الصراع الأخير بين إسرائيل وأمريكا ضد إيران، الأمر الذي جعل أغلب التحركات أقرب إلى إدارة الأزمة إنسانيًا من فرض تسوية سياسية مُلزمة.

ومن المهم أيضًا الانتباه إلى أن الكارثة الإنسانية في السودان لم تعد مجرد نتيجة للحرب، وإنما أصبحت جزءًا من بنيتها التشغيلية والسياسية. فمع

اتساع نطاق الجوع والنزوح والانهيار الصحي والخدمي، تحولت قضايا المساعدات والممرات والمعابر إلى موضوع نزاع قائم بذاته، وأصبحت أدوات الإغاثة نفسها جزءًا من معادلة السيطرة والنفوذ والابتزاز وامتهن قادة السلطة في بورتسودان عمليات الاتجار وجعل تلك المساعدات جزءاً من اقتصاديات الحرب. وهذا يعني أن حتى الهدن الإنسانية لم تعد تُقرأ بوصفها استجابة أخلاقية أو إنسانية فحسب، وإنما بوصفها أيضًا أداة تفاوض وصراع داخل ميدان الحرب.

وفي ما يتعلق بما هو متوقع خلال المرحلة المقبلة، فأرجّح أن يستمر السودان، في المدى القريب، في حالة حرب استنزاف وتشظٍّ ربما يصل إلى تقسيم البلاد، ما لم يحدث تحول جوهري في طريقة إدارة الملف داخليًا وإقليميًا ودوليًا. وهذا التحول يتطلب:

- أولًا، توحيد مسارات الوساطة ضمن إطار أكثر انضباطًا وفعالية وتأثير، ويفضل أن يكون إفريقيًا-أمميًا بصورة متكاملة تنخرط فيه الخماسية الدولية بصورة أكثر فعالية، حتى لا يظل الملف موزعًا بين منابر متنافسة وأجندات متباعدة كالتي تحكم تحرك الرباعية الدولية. ويتطلب،

- ثانيًا، بناء وقف إطلاق نار متدرج وقابل للتحقق، يبدأ بحماية المدنيين وضمان الوصول الإنساني بصوره مراقبة بضمانات وفاعلين إقليميين ودوليين، ثم ينتقل إلى ترتيبات أوسع ذات طابع أمني وسياسي.

كما يتطلب،

- ثالثًا، استهداف اقتصاد الحرب نفسه، عبر أدوات رقابية وعقابية أكثر صرامة تطال شبكات التمويل، وموارد الذهب، والتهريب، والرعاة الإقليميين والدوليين الذين يسهمون، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إطالة أمد الصراع.

ويتطلب،

- رابعًا، والأهم، إعادة بناء مسار سياسي مدني سوداني حقيقي ومُمثَّل، لا شكليًا أو هامشيًا، لأن أي حديث عن السلام في غياب قوة مدنية موحدة وفاعلة سيظل أقرب إلى إدارة الحرب منه إلى إنهائها.

وفي تقديري، هناك نقطة إستراتيجية شديدة الأهمية، وهي أن الأزمة السودانية لم تعد مجرد حرب بين قوتين مسلحتين، وإنما تحولت إلى أزمة بنية دولة، وأزمة شرعية سياسية، وأزمة تمثيل وطني في آن واحد. ولهذا، فإن وقف إطلاق النار، رغم ضرورته القصوى، لا يكفي وحده إذا لم يكن جزءًا من تصور أشمل لإعادة بناء الدولة السودانية، واستعادة مؤسساتها، وإخراجها من قبضة العسكرة والاقتصاد الموازي وشبكات النفوذ التي ازدهرت تحت مناخ الحرب.

كما أن أحد أوجه القصور الكبرى في الجهود السابقة يتمثل في أنها تعاملت مع الحرب بوصفها مشكلة أمنية قابلة للإدارة، أكثر من التعامل معها باعتبارها أزمة سياسية وطنية شاملة تتطلب عقدًا جديدًا للدولة السودانية. وهذا هو السبب الذي جعل كثيرًا من المبادرات تتعثر فضلاً عن تقاطع تلك المبادرات مع أجندة الحزب المحلول وتصور شيوخ الحركة الإخوانية، لأنها حاولت تجميد النار من دون أن تقترب بجدية من السؤال الأعمق: من يحكم السودان، وعلى أي أساس، وبأي شرعية، ولصالح من؟.

ومن الزاوية الأشمل فإن أي مسار جاد لإنهاء الحرب يحتاج إلى نقل مركز الثقل من منطق التفاوض بين السلاح والسلاح، إلى منطق التأسيس الوطني بين الدولة والمجتمع. بمعنى أن السلام الحقيقي في السودان لن يولد فقط من تفاهمات العسكريين، وإنما من إعادة الاعتبار للقوى المدنية، والفاعلين السياسيين، ولجان المقاومة، والنقابات، والقوى الاجتماعية الحية، باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقية في استعادة الدولة ومنع إعادة إنتاج الحرب في شكل جديد.

كما أن من الضروري إدراك أن إطالة أمد الحرب تخلق مع الوقت طبقة مستفيدة من استمرارها، سواء داخل شبكات التهريب والتمويل، أو داخل البنى العسكرية والسياسية التي راكمت نفوذها تحت غطاء المعركة. وهذه الحقيقة تفسر لماذا يصبح السلام، في بعض المراحل، مهدِّدًا لمصالح قوى قائمة أكثر من كونه فرصة وطنية مرحبًا بها. ومن هنا، فإن أي جهد جاد لوقف الحرب يجب أن يتعامل بصرامة مع البنية الاقتصادية والسياسية التي تتغذى على استمرار النزاع، خاصة تلك المجاميع التي صنفت ككيانات إرهابية، لا مع المظاهر العسكرية وحدها.

عليه أقول: إن الحرب في السودان لم تستعصِ فقط لأن الأطراف المتحاربة ترفض التسوية، وإنما أيضًا لأن البيئة السياسية والإقليمية والدولية المحيطة بها لم تنجح، حتى الآن، في تحويل كلفة استمرار الحرب إلى كلفة أعلى من كلفة وقفها. وما دامت هذه المعادلة قائمة، فإن الأرجح هو استمرار النزاع، مع مزيد من التشظي، والإنهاك الوطني، والانهيار الإنساني، وتآكل فكرة الدولة نفسها.

لذلك فإن السلام في السودان لن يكون نتيجة هدنة مؤقتة، وإنما ثمرة إرادة سياسية جديدة تعيد تعريف العلاقة بين السلاح والسياسة والأيدولوجيا والعنف، وبين الدولة والمجتمع، وبين السلطة والشرعية وبين التنافس النظيف والعنف والإرهاب المتطرف الذي تقوده الجماعات الإخوانية الظلامية التي أشعلت الحرب وتقتات من استمرارها. ومن دون هذا التحول، ستظل كل محاولات وقف إطلاق النار تدور في الحلقة نفسها، مهما تغيرت الأسماء والمنابر والبيانات.

حـــرب الســـودان الرقميـــة:

عـــداء في الأرض وكـــراهيـــة فـــي الأســـافير

لواء شرطة (م)
د.عصام الدين عباس أحمد
مستشار تكنولوجيا المعلومات ونظم تحليل البيانات

مدخل: عندما تمتد الحرب إلى الفضاء الرقمي

من إفرازات حرب أبريل أن الصراع لم يعد محصورًا في ساحات القتال، بل امتد بقوة إلى الفضاء الرقمي، حيث تتشكل معارك موازية لا تقل تأثيراً في تشكيل الرأي العام. فقد تنامت ظاهرة «العداء الإسفيري» تجاه القوى المدنية الرافضة للحرب، حيث تتداخل فيها الحملات المنظمة، وخطابات الكراهية، وممارسات التضليل الإعلامي، ضمن بيئة رقمية تُضخِّم الاستقطاب وتعيد إنتاجه. ولا يمكن فهم هذه الظاهرة بمعزل عن السياق السياسي والتاريخي الأوسع، ولا عن البنية التقنية التي تحكم المنصات الرقمية، ولا عن الفاعلين الذين يسهمون في إنتاجها وتداولها. ومن هنا، يسعى هذا المقال إلى تفكيك هذه الظاهرة من خلال تحليل مفاهيمها، وسياقاتها، وآليات اشتغالها، وخطاباتها، وتأثيراتها على المجال العام، وصولًا إلى استكشاف سبل مواجهتها وإعادة بناء فضاء نقاش أكثر توازناً ومسؤولية.

العداء الإسفيري: كراهية أم نقد سياسي؟

النقد السياسي المشروع هو ممارسة ديمقراطية تقوم على تقييم مواقف أو سياسات أو أداء جهة ما، استناداً إلى حجج وأدلة، مع الحفاظ على احترام الطرف الآخر وحقه في الوجود والتعبير. يهدف النقد إلى التصحيح، والمساءلة، وتحسين الأداء العام.

أما العداء القائم على الكراهية فيتجاوز ذلك إلى استهداف الأشخاص أو الجماعات بذاتهم، وليس أفكارهم أو مواقفهم، عبر التشويه، والتخوين، والتحريض، واستخدام لغة مهينة أو نازعة للإنسانية. وهو لا يسعى إلى النقاش أو الإصلاح، بل إلى الإقصاء أو الإلغاء.

وبينما يُعد النقد السياسي مؤشرًا على حيوية المجال العام، فإن العداء القائم على الكراهية يمثل تهديدًا مباشرًا لهذا المجال، إذ يقوّض أسس الحوار، ويعمّق الاستقطاب، ويفتح الباب أمام تبرير العنف الرمزي وربما المادي.

> **بينما يُعد النقد السياسي مؤشرًا على حيوية المجال العام، فإن العداء القائم على الكراهية يمثل تهديدًا مباشرًا لهذا المجال، إذ يقوّض أسس الحوار، ويعمّق الاستقطاب، ويفتح الباب أمام تبرير العنف الرمزي وربما المادي**

الجذور السياسية والتاريخية للاستقطاب الرقمي

يكشف السياق التاريخي والسياسي أن العداء تجاه القوى المدنية الرافضة للحرب هو انعكاس لأزمة بنيوية في الفضاء العام السوداني، تتقاطع فيها هشاشة المؤسسات، وتآكل الثقة، وتراكم الصراعات مع ديناميكيات الفضاء الرقمي. فمنذ تعثر مسار الانتقال الديمقراطي بعد ثورة ديسمبر، مروراً بانقلاب أكتوبر 2021 الذي أعاد ترسيخ هيمنة الإسلامويين وعمّق انقسام القوى المدنية، وصولًا إلى اندلاع حرب أبريل التي نقلت الاستقطاب من مستوى سياسي إلى مستوى وجودي، تشكّلت ثنائية حادة بين «مع الحرب» و«ضد الحرب»، تحولت بفعل التأثيرات الإعلامية إلى إطار تبسيطي يغذي التخوين المتبادل. ويتعزز هذا المسار باستدعاء انتقائي للذاكرة الجمعية المثقلة بالحروب والانقسامات، حيث تُستخدم تجارب سابقة ووقائع تاريخية لتبرير مواقف الحاضر وإعادة إنتاج الانقسامات في الفضاء الرقمي، بما يجعل الخطاب الإسفيري امتداداً لذاكرة صراع متراكمة، ويكرّس لاختلالات تهدد فرص السلام والتحول الديمقراطي.

كيف يُنتج العداء في الفضاء الرقمي؟

ليس من الضروري أن يكون العداء الإسفيري انعكاساً للرأي العام، بل هو - في كثير من الأحيان - نتيجة لعمليات إنتاج وتضخيم مقصودة، تستفيد من بنية المنصات الرقمية ومن هشاشة المجال العام. وهذا يعني أن مواجهة هذه الظاهرة لا تتطلب فقط ردوداً وبيانات هنا وهناك، بل أيضا فهماً دقيقاً للبنية التقنية والتنظيمية التي تقف خلفها. لفهم «العداء الإسفيري» لا يكفي توصيفه، بل يجب تفكيك الآليات التي تنتجه وتضخمه داخل الفضاء الرقمي، حيث تتداخل أدوات التنظيم، والتقنيات الرقمية، والسلوك الجمعي لتشكّل بيئة خصبة لهذا النوع من الخطاب.

أولاً: آليات تصنيع الحملات الإسفيرية

الحملات الإسفيرية لا تنشأ دائماً بشكل عفوي، بل غالبا ما تكون نتاج تخطيط وتنسيق، حتى وإن بدا بعضها تلقائياً. ويمكن رصد أبرز آليات إنتاجها في الآتي:

- الغرف الإلكترونية والحسابات الوهمية: تُستخدم شبكات من الحسابات - بعضها حقيقي وبعضها وهمي - لنشر رسائل متطابقة أو متقاربة، بهدف خلق انطباع بوجود رأي عام واسع. هذه الغرف قد تعمل بشكل منظم (بتوجيه سياسي أو إعلامي) أو شبه منظم عبر مجموعات مغلقة.
- التكرار والتوقيت: يتم إطلاق محتوى معين في توقيت محدد (حدث سياسي، تصريح، أزمة)، ثم يُعاد نشره بكثافة لفرضه على النقاش العام، وتحويله إلى «ترند».

ثانياً: خوارزميات الذكاء الاصطناعي.. مضخم صامت للكراهية

تلعب الخوارزميات دوراً أساسياً في تضخيم المحتوى داخل منصات التواصل الاجتماعي، إذ تقوم - من منظور علمي - على نماذج تعلم آلي (Machine Learning) تُدرَّب على تعظيم ما يُعرف بـ«مؤشرات التفاعل» (Engagement Metrics) مثل الإعجابات، والتعليقات، والمشاركات، ومدة المشاهدة. وبناءً على ذلك، لا تُقيِّم الخوارزميات المحتوى بقدر ما تقيس قدرته على إبقاء المستخدم داخل المنصة لأطول وقت ممكن. هذا المنطق التقني يخلق انحيازاً بنيوياً لصالح المحتوى المثير للانفعال، خاصة الغضب والصدمة، لأن الدراسات في علم النفس الرقمي تشير إلى أن المحتوى السلبي أو الاستفزازي يولّد استجابات أسرع وأقوى من المحتوى المتوازن. لذلك، نجد أن منشوراً يتضمن اتهاماً صارخاً أو لغة تخوينية قد يحصد تفاعلاً أكبر بكثير من تحليل رصين، ما يدفع الخوارزمية إلى إعادة نشره على نطاق أوسع.

في منصات مثل فيسبوك، يُستخدم نظام ترتيب المنشورات (News Feed Ranking) الذي يقدّر احتمال تفاعل المستخدم مع محتوى معين بناءً على سلوكه السابق، فإذا كان المستخدم يتفاعل مع محتوى سياسي حاد، ستُعرض له مواد أكثر حدة، ما يعزز ما يُعرف بحلقة التغذية الراجعة (Feedback Loop). أما منصة X، فتعتمد خوارزميات الترند على سرعة وكثافة التفاعل في زمن قصير، ما يجعل الحملات المنظمة قادرة على دفع وسم (hashtag) إلى الواجهة خلال ساعات عبر تنسيق النشر والتعليق. وهنا تستغل «اللجان الإلكترونية» هذه الآلية عبر ما يُعرف بالتلاعب المنسق (Coordinated Inauthentic Behavior)، حيث تُنشئ موجات تفاعل مصطنعة تعطي انطباعاً زائفاً بوجود اهتمام شعبي واسع. مثال على ذلك: إطلاق وسم يتهم جهة مدنية بالخيانة، ثم قيام عشرات أو مئات الحسابات بإعادة نشره والتعليق عليه في وقت متقارب، ما يدفع الخوارزمية إلى اعتباره موضوعاً رائجاً.

إضافة إلى ذلك، تسهم فقاعات الترشيح (Filter Bubbles) وغرف الصدى (Echo Chambers) في تعميق الاستقطاب. فبفعل التخصيص الخوارزمي (Algorithmic Personalization)، يتعرض المستخدم بشكل متكرر لمحتوى يتوافق مع آرائه السابقة، بينما يقلّ تعرضه لوجهات نظر مخالفة. على سبيل المثال، مستخدم يتابع محتوى مؤيداً للحرب سيجد نفسه محاطاً بمنشورات تعزز هذا الموقف، وتُعيد إنتاج نفس السرديات، ما يخلق إحساساً زائفاً بأن هذا الرأي هو «الإجماع».

الفاعلون الرئيسيون: من الغرف الإلكترونية إلى الجمهور المتأثر

العداء الإسفيري ليس نتاج فاعل واحد، بل هو حصيلة تفاعل معقد بين أطراف سياسية منظمة، وجماعات آيديولوجية، وجمهور واسع متأثر بالدعاية والمعلومات المضللة، حيث تتداخل الأدوار والمصالح داخل الفضاء الرقمي بصورة غير منفصلة. فهناك أطراف سياسية منظمة ترتبط بمراكز قوى أو شبكات مصالح، وتستخدم الفضاء الرقمي كأداة للصراع عبر حملات تستهدف نزع الشرعية عن القوى المدنية الرافضة للحرب، وإعادة تشكيل الرأي العام بما يخدم أجنداتها، وخلق موجات تعبئة واستقطاب تدعم مواقفها السياسية أو العسكرية. وإلى جانبها، تنشط جماعات آيديولوجية تتبنى رؤىً فكرية أو عقائدية متطرفة، سياسية أو دينية أو جهوية، وتتعامل مع الخصوم من منطق الإقصاء والتخوين، مستندة إلى «يقين آيديولوجي» يضيق فيه هامش النقاش لصالح خطاب حاد ومغلق. كما يبرز دور الأفراد المتأثرين بالدعاية بوصفهم الشريحة الأوسع، وهم مستخدمون غير منظمين يتفاعلون مع المحتوى دون انتماء مباشر، إلا أنهم يتحولون بفعل التعرض المكثف للمعلومات المضللة والخطاب التعبوي إلى مضخّمين للعداء عبر إعادة النشر والتفاعل، بما يمنح الحملات الرقمية انتشاراً أوسع وزخماً أكبر. وفي هذا السياق، لا يمكن اختزال الظاهرة في صراع مصالح أو صراع سرديات فقط، بل هي تداخل مركّب بين الاثنين، يتوسطه دور المؤثرين الذين يشكلون عاملاً جوهرياً، في تعميق الاستقطاب وتغذية خطاب الكراهية.

> **العداء الإسفيري ليس نتاج فاعل واحد، بل هو حصيلة تفاعل معقد بين أطراف سياسية منظمة، وجماعات آيديولوجية، وجمهور واسع متأثر بالدعاية والمعلومات المضللة، حيث تتداخل الأدوار والمصالح داخل الفضاء الرقمي بصورة غير منفصلة**

خطاب الكراهية: مفردات التخوين ونزع الشرعية

يتسم الخطاب المستخدم في سياق العداء الإسفيري بسمات لغوية وخطابية واضحة تعكس طبيعة الاستقطاب الحاد. إذ تتكرر مفردات ذات حمولة اتهامية وأخلاقية عالية مثل التخوين، والعمالة، والجبن، ووصم الخصوم بـ«الطابور الخامس» بل وحتى الطعن في الشرف وتتمدد مساحة الاتهام لتتجاوز الشخص المستهدف الى أسرته ومجتمعه أحياناً، بما يشي بمحاولة تأطير القوى الرافضة للحرب خارج دائرة الوطنية والمشروعية والأخلاق. وفي هذا الإطار، يتم التعامل مع الخصوم لا بوصفهم أصحاب موقف سياسي قابل للنقاش، بل يُصوَّرون كعناصر مهدِّدة أو متواطئة، الأمر الذي يبرر استهدافهم. كما يُلاحظ توظيف مكثف لخطابات الدين لإضفاء شرعية على الهجوم، عبر تصوير الموقف المؤيد للحرب كواجب وطني أو أخلاقي، في مقابل شيطنة الرافضين لها. وضمن هذه البنية الخطابية، تبرز عملية نزع الشرعية (Delegitimization) كأداة أساسية، حيث يتم تقويض مصداقية هذه القوى وتجريدها من حقها في التمثيل أو التعبير، بما يحوّل الخلاف السياسي من نقاش حول المواقف إلى صراع حول الوجود والحق في الفضاء العام.

تآكل المجال العام: من نقاش ديمقراطي إلى استقطاب وجودي

تنعكس هذه الأنماط من العداء الإسفيري بصورة مباشرة على طبيعة المجال العام، حيث تسهم في تآكل أسس النقاش الديمقراطي القائم على الحجة والتعددية، وتحل محلّه بيئة مشحونة بالاستقطاب والكراهية. وفي ظل تصاعد خطاب التخوين والتشهير، تتعرض الأصوات المعتدلة - التي تميل إلى التحليل أو الدعوة للحلول الوسط - للتهميش أو الإسكات، إما خوفاً من الاستهداف أو نتيجة فقدان المساحة الآمنة للتعبير. كما يؤدي هذا المناخ إلى ترسيخ حالة من التخوين الدائم، حيث يصبح التشكيك في النوايا سلوكاً اعتيادياً، ما يقوّض الثقة بين الفاعلين ويضعف إمكانيات بناء تحالفات أو تفاهمات. وعلى المدى الأوسع، ينعكس ذلك سلباً على فرص السلام أو التسوية السياسية، إذ يصعب في بيئة كهذه تهيئة الرأي العام لقبول الحلول التفاوضية أو التنازلات المتبادلة، ما يطيل أمد الصراع ويعقّد مسارات الخروج منه.

إستراتيجية المواجهة: من تفنيد الخطاب إلى بناء بيئة معرفية جديدة

تنامي ظاهرة العداء الإسفيري، وما نتج عنها من احتقانات وسيطرة روح الكراهية، تجعل القوى المدنية في مهمة إضافية لإعادة بناء لحمة المجتمع وإزالة الآثار السالبة التي أفرزتها هذه الحرب اللعينة. تحتاج القوى المدنية إلى تبنّي إستراتيجية متعددة المستويات لا تكتفي بردود الفعل، بل تسعى إلى إعادة تشكيل بيئة الخطاب نفسها. ويبدأ ذلك بتطوير خطاب بديل هادئ ومقنع، يتجنب الانزلاق إلى لغة الاستقطاب، ويركّز على الحجة، والوقائع، وربط المواقف بقيم ملموسة تمس حياة المواطنين، بما يعيد بناء الثقة تدريجياً. وبالتوازي، يصبح التحقق من المعلومات أداة مهمة، عبر إنشاء آليات سريعة لرصد الشائعات وتصحيحها، وتقديم محتوى موثوق يسهل تداوله، بما يحد من تأثير التضليل. كما يكتسب بناء تحالفات إعلامية بين الفاعلين المدنيين، والصحفيين، والمنصات المستقلة أهمية قصوى، لخلق جبهة تواصل قادرة على الوصول إلى جمهور أوسع وتقديم سردية متماسكة في مواجهة الحملات المنظمة.

وعلى مستوى أشمل، يبرز دور المجتمع المدني في الاستثمار طويل المدى في تعزيز الثقافة الرقمية، من خلال رفع وعي المستخدمين بكيفية عمل المنصات، وآليات التلاعب بالمحتوى، وسبل التحقق منه، وتنمية التفكير النقدي ليتمكّن الأفراد من التمييز بين الرأي والمعلومة، وبين النقد المشروع وخطاب الكراهية، ويقلل من قابلية الانجرار وراء السرديات التعبوية. وبهذا المعنى، فإن مواجهة العداء الإسفيري لا تقتصر على تفنيد خطاب بعينه، بل تمتد إلى بناء بيئة معرفية وأخلاقية أكثر صلابة، قادرة على حماية المجال العام ودعم فرص الحوار والسلام.

> **لفهم «العداء الإسفيري» لا يكفي توصيفه، بل يجب تفكيك الآليات التي تنتجه وتضخمه داخل الفضاء الرقمي، حيث تتداخل أدوات التنظيم، والتقنيات الرقمية، والسلوك الجمعي لتشكّل بيئة خصبة لهذا النوع من الخطاب**

الخاتمة: معركة الوعي وسبيل السلام

في المحصلة، لا جدال أن العداء الإسفيري تجاه القوى المدنية الرافضة للحرب يعبر عن اختلال في بنية المجال العام، تتقاطع فيه عوامل سياسية وتاريخية وتقنية وإعلامية. ومع استمرار هذا النمط من الخطاب، تتآكل فرص الحوار، وتتراجع إمكانيات بناء الثقة، وتتضاءل آفاق الوصول إلى تسوية سياسية مستدامة. غير أن هذا الواقع، رغم تعقيده، ليس قدراً محتوماً، إذ تظل إمكانية إعادة توجيه الخطاب العام قائمة عبر تبنّي إستراتيجيات واعية تقوم على تعزيز الثقافة الرقمية، وترسيخ التفكير النقدي، وبناء سرديات بديلة تستند إلى الحقائق والقيم المشتركة. فالمعركة في جوهرها ليست فقط على الأرض، بل أيضاً على الوعي، وعلى قدرة المجتمع على حماية فضائه العام من الانزلاق إلى دوائر الكراهية، وفتح الطريق أمام خطاب عقلاني يدعم السلام والتحول الديمقراطي.

الحيـــــــاة أولاً:

الهدنة الانسانية و مسار السلام العادل و المستدام في السودان

متطلبات القوى المدنية من أجل هدنة ذات مصداقية في السودان

ورقة موقف
ابريل 2026

عن منصة المجتمع المدني الديمقراطي- (DCSP)

منصة المجتمع المدني الديمقراطي، إطار مدني وطني عريض، متجذر في التقاليد العريقة للمجتمع المدني السوداني، ومتجدد في رؤيته، يجمع قادة وناشطين وناشطات من مختلف مكونات المجتمع المدني السوداني. تسعى المنصة للمساهمة في الانتقال من الحرب الى السلام، ومن الانقسام الى الوحدة، ومن السلطوية الى الديمقراطية، ومن الاقصاء الى التعددية والتنوع، ومن العمل المدني غير المنظم والمُسيس الى المهنية والموضوعية والقيم الجوهرية للمجتمع المدني. تؤمن المنصة باهمية التنسيق والتكامل مع القوى السياسية والمهنية والنقابية والكيانات الديمقراطية الاخرى، وتظل ملتزمة بروح واهداف ثورة ديسمبر المجيدة في الحرية، السلام، والعدالة. وتواصل العمل نحو استعادة زخم الثورة والمضي قدما في طريق بناء الدولة المدنية الحديثة القائمة على القيم الانسانية النبيلة، السلام، المواطنة، المساواة، والديمقراطية.

الملخص التنفيذي

يواجه السودان واحدة من اشد الازمات الانسانية في العالم، الى جانب ارتفاع نسب النزوح الجماعي وانعدام الامن الغذائي، فان الحرب تسببت ايضا بالانهيار الواسع للخدمات العامة الاساسية. اصبح البقاء على قيد الحياة للملايين من المدنيين يعتمد بشكل متزايد على الوصول الى انظمة فاعلة في الوصول والحصول على الرعاية الصحية، والمياه، والزراعة، والكهرباء، والتعليم، وليس فقط على المعونات الانسانية.

يمثل مؤتمر برلين (15 ابريل/نيسان 2026) فرصة هامة للانتقال نحو اطار انساني عملي وراسخ سياسيا. اظهرت التجربة منذ ابريل/نيسان 2023 ان إجراءات الهدن المؤقتة المجردة من الدعم السياسي، والواقعية العملياتية، و اجراءات و ضمانات والتنفيذ قد فشلت في تحسين الاوضاع على الارض، بل زادت في بعض الاحيان من المخاطر على المدنيين والقائمين بأعمال المساعدات في الخطوط الامامية.

في الوقت نفسه، تتطلب الواقعية السياسية نهجا اكثر عملية وبراغماتية. لذا، يجب صياغة الهدنة الانسانية كاطار تعاون مرن ومتدرج، قادر على البدء بترتيبات محدودة وممكنة، مع البناء نحو نتائج اكثر هيكلية واستدامة، جنبا الى جنب مع الجهود الدولية المبذولة لتطوير حوافز وهياكل محاسبة تخلق بيئة اكثر ملاءمة للتسوية.

وبهذا، تدعو منصة المجتمع المدني الديمقراطي الى التدابير ذات الاولوية التالية:

1. توطين «الهدنة الانسانية « ضمن عملية سياسية ذات مصداقية قابلة للتنفيذ، وربط التدابير الانسانية بمسار يهدف الى وقف دائم لاطلاق النار.
2. ادماج وتوثيق وجهات نظر النساء والمجموعات المدنية المتنوعة بشكل منظم في تطوير الهدنة وعملية مراقبتها، وضمان الحد الادنى من مستويات التمثيل، وبصورة خاصة مشاركة الممثلات عن النساء في جميع هياكل الهدنة.
3. اعتماد نهج متدرج وعملي للتنفيذ، يسمح بترتيبات تدريجية تركز على الجغرافيا والخدمات (الصحة، التعليم، وما اليهما) وليعمل بمثابة منهج لتدابير تؤدي لبناء الثقة والتعاون، لتتوسع بمرور الوقت.
4. وضع استعادة وصيانة الخدمات الاساسية في قلب الهدنة، مع اعطاء الاولوية لانظمة الرعاية الصحية، والمياه، والكهرباء، والزراعة، والتعليم.
5. ضمان وصول العون الانساني الفعال وغير المشروط، الى جميع المناطق المتضررة، والتعامل مع الممرات الانسانية بوصفها وسائل تتيح التوزيع المستمر للخدمات ولتحسين الاوضاع المعيشية للمدنيين.
6. انشاء آلية تنسيق فعالة، تتمحور حول «لجنة عليا لتنسيق العمل الانساني»، وتضم اطراف الصراع، والجهات الدولية، والمجتمع المدني السوداني، بما في ذلك النساء، على ان يكون تركيزها على الاتصالات، الحلول العملية للمشاكل، والتعاون العملياتي.
7. اعطاء الاولوية لحماية المدنيين والعاملين في المجال الانساني والبنية التحتية المدنية، مع ضمان توثيق الانتهاكات ومعالجتها، وعدم اتخاذ الترتيبات الانسانية كمطية تطبع الافلات من العقاب.
8. تقديم المساعدة المباشرة عبر الجهات المحلية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمبادرات المجتمعية القاعدية، خاصة فيما يتعلق بدعم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الحيوية مثل التجارة والزراعة ورواتب العاملين الاساسيين واستمرار العملية التعليمية.

ازمة السودان: المسببات، التاثير، والاستجابة المجتمعية

يمر السودان بازمة انسانية حادة مع نزوح الملايين داخليا وخارجيا. حيث انهارت خدمات الصحة والتعليم والخدمات الاساسية، وتعطلت سلاسل توريد الاغذية، وارتفع التضخم، وعجزت شبكات الدعم الاجتماعي، مما ادى الى زيادة الفقر والمعاناة.

ان ازمة السودان الحالية هي نتيجة للصراع المسلح المستمر، وفشل المؤسسات العامة، والضائقة الاقتصادية، والقيادة المنقسمة من قبل سلطات الامر الواقع، والذي ادى بدوره الى عدم الاستقرار وانعدام اليقين للحياة اليومية للمدنيين. ان هذا التشظي في ادارة الحكم يعني عدم وجود انظمة موحدة لتوفير الخدمات الاساسية، مثل الخدمات الصحية والاتصالات والنظام المصرفي والتعليم، والماء والغذاء والكهرباء.

وتعكس الاحصاءات المروعة حجم حالة الطوارئ التي يعيشها السودان اليوم؛ حيث تقدر الامم المتحدة ان اكثر من 24,6 مليون شخص يعانون من انعدام حاد في الامن الغذائي، مع تاكيد الوصول لمرحلة المجاعة في الفاشر (شمال دارفور) وكادوقلي (جنوب كردفان)، ودخول اكثر من عشرين منطقة في دارفور وكردفان الى مرحلة الخطورة. وبحلول ديسمبر/كانون الاول 2025، افادت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بنزوح من 12 الى 13 مليون شخص قسريا منذ بداية الصراع، بما فيهم نحو 9,5 مليون من النازحين داخليا، و3,5 مليون من اللاجئين بدول الجوار، مما جعل المنظمة الدولية للهجرة توصف السودان بانه يواجه اكبر ازمة نزوح عالميا، خاصة في ظل تزايد تلك الاعداد كلما اشتد القتال لا سيما في مناطق دارفور وكردفان وفي النيل الازرق.

ادى انعدام الامن والتوظيف السياسي للمساعدات من قبل اطراف الصراع الى اعاقة العمل الانساني بشكل كبير. كما عطّلت الهجمات على قوافل الاغاثة ايصال المساعدات مما حرم الكثير من الاسر من الدعم الضروري. وصعّب استهداف العاملين في مجال المساعدات الانسانية من الوصول الى من هم اشد حاجة للمساعدات الانسانية. وفي ظل غياب دعم الدولة الرسمي، فقد استنفرت المجتمعات المحلية لمعالجة الاحتياجات العاجلة عبر انشاء العيادات المؤقتة والشبكات الاهلية لتوزيع الاغاثة الطارئة. ورغم التحديات الجسيمة التي تواجهها المنظمات القاعدية، فقد لعبت ادوارا حيوية في الغوث ومساعدة المدنيين في التعامل مع الكارثة الانسانية.

مؤتمر برلين:

دفع الحلول الانسانية والسياسية للسودان

في ظل المشهد الانساني الذي يمر به السودان، يمثل مؤتمر برلين الدولي بشان السودان (15 ابريل /نيسان 2026) فرصة عظيمة لتقديم استراتيجية منسقة وقابلة للتنفيذ لهدنة انسانية تربط الاستجابة الانسانية بالعملية السياسية، والوصول العملياتي، وتعزيز ادوار النظم المحلية. فبينما تظل التدابير اللوجستية في سياق الهدنة الانسانية (مثل الممرات الانسانية) قضية مهمة، الا انه يجب اعطاء اولوية متساوية لاستعادة وصيانة الخدمات العامة الاساسية في مناطق السيطرة والنفوذ، لا سيما في مجالات الصحة والمياه والكهرباء والتعليم، والتي لا غنى عنها في حماية المدنيين وتماسكهم انقاذ وسائل عيشهم.

لقد ساعد مؤتمر واشنطن (3 فبراير/شباط 2026) في اعادة حشد الاهتمام الدولي، وتامين تعهدات تقترب من 1,5 مليار دولار امريكي، ودفع اطار سلام مقترح مدعوم من «الرباعية» (الولايات المتحدة الامريكية، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية ودولة الامارات العربية المتحدة). ومع ذلك، فان زيادة التمويل وحدها لن تقود الى اثر ملموس. ان ما هو ممكن في اي مرحلة من مراحل العمل الانساني سيتشكل في نهاية المطاف من خلال وجود افق و مسار يؤدي لعملية سياسية ذات مصداقية . وفي ظل غياب تقدم سياسي موازٍ، فمن غير المرجح ان تؤمن الترتيبات الانسانية - حتى لو كانت سليمة فنيا - تعاونا مستداما من اطراف النزاع. لذلك، يجب على مؤتمر برلين اعطاء الاولوية لتامين هدنة انسانية شاملة وقابلة للتنفيذ تتيح الاتي:

- استعادة وصيانة الخدمات الاساسية، بما في ذلك دعم المرافق الصحية، وانظمة المياه، والانتاج الزراعي، وشبكات الكهرباء، وهياكل التعليم.
- ضمان وصول الغوث الانساني المستدام، بما في ذلك فتح الممرات وتنسيق الدعم عبر الحدود ومساعدة اللاجئين.
- تنفيذ اليات مراقبة ومساءلة مستقلة وقوية.
- حماية المدنيين والعاملين في المجال الانساني.
- الحفاظ على حياد المساعدات وعزلها عن اليات الصراع.
- دعم الفاعلين المحليين في الاستجابة بشكل مباشر.

أيضا من المهم ان يؤدي مؤتمر برلين للتعامل مع الهدنة الإنسانية باعتبارها منصة للانتقال التدريجي من عملية لادارة الازمة في وضعها الحالي، الى خارطة طريق واضحة تؤدي الى خفض التصعيد، ومن ثم في النهاية تؤدي الى معالجة الصراع الجاري بصورة نهائية. فينبغي ان تؤدي الهدنة الانسانية الى تسهل تقديم المساعدات و خلق مساحة تتيح التواصل والتعاون العملي بين مختلف الاطراف لاستدامة الخدمات الاساسية والحياة الاقتصادية، بما في ذلك الانتاج الزراعي، والتدفقات التجارية، ودفع رواتب العاملين في الصحة والمعلمين، واستمرار نظم الامتحانات والقبول للطلاب على المستوى القومي متجاوزة لخطوط النار بين الاطراف المتحاربة.

ونظرا للطبيعة الموسمية لعمليات الزراعة في السودان، فان توقيتات ومصداقية الهدنة الانسانية سيحددان بشكل مباشر ما اذا كانت المجتمعات قادرة على التحضير للزراعة واكمال الحصاد. ان الفشل في حماية الدورات الزراعية يهدد بتثبيت ظروف المجاعة بغض النظر عن مستويات التمويل الانساني التي سيحصل عليها المؤتمر، بينما قد يؤدي تامين الزراعة والحصاد في المواقيت المعلومة الى مكاسب فورية ومستقبلية وملموسة في الامن الغذائي وقدرة السكان على الصمود.

فمن المهم ربط الترتيبات الانسانية بمسار سياسي واضح. فبدون خارطة طريق ذات مصداقية لوقف دائم لاطلاق النار، ستظل اي ترتيبات انسانية هشة وقابلة للانهيار. كما يجب، في هذا الاطار، ان يتضمن اي اطار للاتفاق الانساني جدولاً زمنياً ملزماً للهدنة الانسانية مع مراقبة فعالة ومشاركة حقيقة للفاعلين المدنيين من السودانيين في عمليات المراقبة.

وبالتوازي مع ذلك، فان تصاعد التوترات الجيوسياسية في مناطق اخرى من العالم، مثلما يحدث حاليا في الخليج وايران، يهدد بصرف الانتباه والموارد الدولية. فقد اثبتت ازمة السودان مرارا تعرضها للتهميش بسبب النزاعات العالمية الناشئة؛ لذا يجب على مؤتمر برلين اعادة التاكيد على السودان كاولوية دولية قائمة بذاتها وضمان عدم اضعاف الالتزام تجاه الشعب السوداني بسبب المستجدات الجيوسياسية.

لماذا تتطلب الهدنة نهجا مختلفا هذه المرة ؟

تعكس هذه الورقة وجهة نظر منصة المجتمع المدني الديمقراطي بشان الهدنة المقترحة للاغراض الانسانية، حيث تمثل المنصة شريحة عريضة من المجتمع المدني السوداني. حيث لا يمكن لهؤلاء الفاعلين المدنيين رؤية التطورات الحالية بمعزل عن التجربة القاسية التي مر بها المجتمع المدني السوداني، بما في ذلك العاملون في مجال العمل الانساني، منذ اندلاع الحرب في 15 ابريل/نيسان 2023.

فقد شهدت الاسابيع الاولى من النزاع (ابريل/نيسان – مايو/ايار 2023) سلسلة من اعلانات وقف اطلاق النار؛ بدات بـ 24 ساعة في 18 ابريل/نيسان، تلتها هدنة لمدة 72 ساعة في 21 ابريل/نيسان، ثم عدة اتفاقات اخرى قبل اعلان جدة في 11 مايو/ايار. فقد ادت كل تلك الهدن المؤقتة الى ترتيبات هشة استغلت الى حد كبير لتعزيز السيطرة العسكرية وتجديد القوات واعادة تموضعها. كما افتقرت تلك الهدن الى التزام سياسي حقيقي من اطراف الحرب، وحولت العمل الانساني في كثير من الاحيان الى اداة للمساومة واساسا لتبادل الاتهامات بين الاطراف المتحاربة.

لماذا فشلت محاولات الهدن السابقة؟

- غياب المراقبة الميدانية الفعالة.
- ضعف الارادة السياسية وعدم وضوح العواقب المترتبة على ارتكاب الانتهاكات.
- السعي المستمر باستغلال الهدن لتحقيق مكاسب عسكرية من كلا الجانبين.

بالنسبة للعاملين في المساعدات في الخطوط الامامية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني وغرف الطوارئ والمتطوعين، فلم تمثل الهدن السابقة فترات امان لعملهم

الطوعي، بل تحولت في مناسبات عديدة الى لحظات خطر متزايد. ان محاولات العاملين في المجال الانساني لتوسيع انشطتهم والعمل بشكل اكثر وضوحا - بناءً على افتراض ان تراجع الاعمال العدائية سيخلق بيئة امنة - قوبلت غالبا بالمضايقات، واتهامات بالتعاون والتبعية، والاعتقالات، وفي بعض الحالات الموثقة، عواقب قادت الى الموت (كما لوحظ في ام درمان وحي الشجرة بالخرطوم).

ومن منظور منصة المجتمع المدني الديمقراطي، فان تجارب الهدن الانسانية السابقة تؤكد ضرورة الربط المحكم لاي هدنة مستقبلية بتدابير صريحة وقوية للحماية، وبضمانات قابلة للتنفيذ، وانظمة مراقبة قوية، واليات ادارة تضمن ترجمة تراجع العنف الى سلامة حقيقية لمن يقدمون المساعدات المنقذة للحياة.

نحو هدنة ذات مصداقية وقابلة للاستمرار

تظهر التجارب من النزاعات المسلحة بشكل عام، ومن حروب السودان السابقة والحرب الحالية المستمرة لثلاث سنوات حتي الان، ان الهدن المحلية المعزولة التي تهدف فقط لوقف العنف نادرا ما تنتج تغييرا حقيقيا ما لم تُصمم كجزء من عملية متكاملة لانهاء الحرب.

تقدم تجربتا سوريا في 2014 و2016 امثلة واضحة لمدى فشل الهدن المؤقتة التي خفضت العنف الى مستوى «مقبول» سياسيا بينما مكنت اعادة تموضع القوات دون تقديم تنازلات سياسية حقيقية. في كثير من الحالات، كانت ترتيبات سوريا بمثابة وقف اطلاق نار فُرض على قوى المعارضة والسكان المحليين بعد حصار طويل وتكتيكات تجويع، وكان اثرها الانساني محدودا ومؤقتا.

في المقابل، تضمنت مفاوضات السلام في كولومبيا عام 2016 هدنة انسانية علقت الاعمال العدائية في مناطق محددة للسماح للمدنيين بالوصول الى الرعاية الصحية والتعليم. تمت مراقبة الهدنة من قبل مراقبين دوليين ومجموعات المجتمع المدني المحلي، مما ادى لافتتاح العيادات والمدارس في مناطق كانت معزولة سابقا، ومهد الطريق لاتفاق السلام التاريخي. اظهر هذا النموذج ان الالتزامات السياسية الصريحة، المقترنة بمراقبة قوية ومشاركة المجتمع المدني، يمكن ان تحقق تحسنا ملموسا.

لهذا السبب، تامل منصة المجتمع المدني الديمقراطي ان تكون اي هدنة قادمة ذات مصداقية وقادرة على المساهمة في وقف اطلاق نار يؤدي في النهاية الى سلام مستدام. وفي هذا الصدد، يجب اعتبار ان مفهوم «الهدنة الانسانية» لا يمثل وقفا مؤقتا للقتال فحسب بل كاطار تعاون انساني اوسع يتضمن التزامات عملياتية ايجابية من الاطراف لحماية المدنيين، واستدامة الخدمات الاساسية، وتمكين التنسيق العملي في القضايا التي تمس حياة المدنيين.

وبناءً على تجارب متنوعة (بما في ذلك اتفاق جبال النوبة 2002، واتفاق كولومبيا 2016، وترتيبات غزة الاخيرة)، تشير الادلة الى ان الاتفاقات التي تتضمن اكبر عدد ممكن من العناصر التالية، وبادق التفاصيل العملياتية، هي الاكثر عرضة للنجاح:

1. تعريفا واضحا عملياتيا وتنفيذيا للهدنة: يشمل النطاق الجغرافي، التوقيت، وصيغ دخولها حيز التنفيذ، وتعريفا دقيقا للانتهاكات، مدعوما باليات مراقبة وتحقق متفق عليها واستخدام خرائط وجداول زمنية واضحة.
2. فض اشتباك القوات وانشاء مناطق عازلة: عبر فصل القوات على طول خطوط المواجهة النشطة لتقليل الاحتكاك التكتيكي المباشر والحد من مخاطر التصعيد.
3. الممرات الانسانية والمناطق الامنه المحددة: انشاء ممرات اغاثة وطرق وصول محددة بوضوح لتسهيل تسليم المساعدات بشكل امن ومستدام، الى جانب تحديد مناطق مخصصة للنازحين .
4. اشراك الفاعلين المدنيين وتوفير الخدمات العامة والحيوية: يجب ان تشارك في الهدنة وبفاعلية منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في التنفيذ والاشراف لتعزيز الشفافية وضمان تلبية احتياجات السكان المتاثرين بالازمة. كما سيقوم الفاعلون المدنيون بالمساهمة في تعزيز تدابير الثقة مما سيزيد من مصداقية ترتيبات الهدنة وشمولها واستمراريتها. كما يجب ان تعطي الهدنة الاولوية لاستعادة واستمرار الخدمات الاساسية (الصحة، التعليم، المياه، الكهرباء) وتشمل صراحة حماية الانشطة الزراعية (تحضير الارض، والبذور، والري، والرعي، والحصاد) المرتبطة بجداول زمنية وحساسة جدا لانعدام الامن.وذات اهمية قصوى للامن الغذائي وللاقتصاد المحلي لا سيما في الاماكن لم يكن الوصول اليها متاحا.

اطار التوصيات: اولويات المجتمع المدني

لدعم هدنة ذات مصداقية

بناءً على رؤية منصة المجتمع المدني الديمقراطي، تقترح هذه ورقة الموقف والمناصرة هذه اطارا واسع من التوصيات المرتكزة على تجربة السودان وواقع العمل والتخطيط الانساني الحالي:

اولا: تحويل الهدنة من اعلان سياسي الى التزام رسمي

- اضفاء طابع قانوني اقليمي ودولي على الهدنة عبر قرارات من مجلس السلم والامن الافريقي (AUPSC) و/او مجلس الامن التابع للامم المتحدة (UNSC) لانشاء هيكل متابعة وتقييم ومحاسبة لا يمكن للاطراف تجاهله. كما يمكن اتخاذ تدابير دبلوماسية اخرى مثل انشاء مجموعة اتصال من دول وهيئات اممية لتعزيز اطار المحاسبة.
- توصي منصة المجتمع المدني الديمقراطي الفاعلين الخارجيين بربط اي دعم سياسي او انساني للاطراف المتحاربة بقبول هدنة انسانية متجددة ومحددة زمنيا.

ثانيا: ضمان وصول انساني غير مشروط

- فتح جميع الممرات الانسانية المتفق عليها (برا وجوا وبحرا ونهرا) للمناطق المتضررة بشدة مثل الفاشر وكادقلي، بغض النظر عن الطرف المسيطر على المنطقة. ويجب التعامل مع الممرات الانسانية كادوات تمكين لتعمل تدريجيا على الاستعادة الكاملة للخدمات الاساسية من رعاية صحية، ومياه، وشبكات كهرباء، وتعليم.
- استخلاص الدروس من تجارب حروب السودان السابقة، خاصة تجربة جبال النوبة 2002 و»ترتيبات دانفورث التجريبية الاربعة»؛ حيث ينجح التقدم في الهدنات دائما عندما: (1) تُجزا الاتفاقات لخطوات تدريجية قابلة للاختبار، وليس اتفاقات فضفاضة غير قابلة للتنفيذ (2) تُنفذ ترتيبات تجريبية في مناطق ذات احتياج عال لبناء الثقة وتظهر النجاح، (3) وجود اليات مراقبة دولية للتحقق، (4) تكون العمليات شاملة للفاعلين المدنيين والمكونات المحلية، وتجنب المشاركة الصفوية المحدودة. المحليين. وبالرغم من اهمية شمول الهدنة الانسانية على كافة المناطق المتضررة او المؤهلة للتاثر بالحرب، من المهم اعتماد منهج متمرحل يبدا بالمناطق الحرجة او ذات المخاطر العالية- كدارفور وكردفان- وذلك قبل توسع الهدنة تدريجيا وفقا لمحطات اداء واضحة ومعرفة.

ثالثا: هيكل الادارة والمراقبة للهدنة الانسانية

- تشكيل لجنة عليا لتنسيق العمل الانساني (HHCC): تضم ممثلي دول الرباعية، اطراف الصراع، مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (OCHA)، ائتلاف المنظمات الدولية (بما في ذلك الصليب الاحمر)، وفاعلي المجتمع المدني السوداني، خاصة المبادرات القاعدية (بما في ذلك ممثلي غرف الطوارئ).
- تتولى اللجنة الاشراف على تنفيذ الهدنة عبر هيكل تنسيق متعدد المستويات يضمن ايصال المساعدات وحماية المدنيين وادارة النزاعات المحلية.
- تضمن اللجنة ادماج وجهات نظر النساء والمجموعات المدنية المتنوعة خلال عملية تنفيذ ومراقبة الهدنة الانسانية. ويتضمن ذلك تحديد نسب تمثيل دنيا في هياكل الادارة والمراقبة والتنسيق، فضلا عن وضع اجراءات واضحة لضمان ادماج نتائج عملية المشاورات مع هذه المجموعات ضمن عملية صناعة القرارات الخاصة بايصال المساعدات وحماية المدنيين واولويات تقديم الخدمات.
- تنشئ اللجنة الانسانية العليا على المستوى التنفيذي لجان عمل انساني محلية (LHCs) لتنسيق المساعدات عبر نظام القطاعات الانسانية (الصحة، الغذاء، التغذية الخ)، تتيح الادارة والمتابعة اليومية وعلى مدار الساعة للهدنة. ويتم دعم لجان العمل الانساني المحلية بالمعارف اللازمة وبناء قدراتها بالقانون والمبادئ الانسانية، وبعمل المراقبة والتنسيق.
- تقوم اللجنة العليا بانشاء لجان محلية لخفض التصعيد (LDCs): وهي هيئات يقودها مدنيون تركز على الانذار المبكر، والحوار المجتمعي، وبناء السلام، والتماسك الاجتماعي، وحماية المدنيين، وتعمل بالتنسيق مع لجان العمل الانساني وبالاتصال المباشر مع الهياكل العليا.
- تضطلع اللجنة الانسانية العليا بمهمة تحديد الممرات الانسانية وتامينها، بما في ذلك مسارات العبور عبر الحدود، والتنسيق مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية لضمان وصول المساعدات بصورة امنة وفي الوقت المناسب ودون عوائق. ويشمل ذلك التخطيط اللوجستي كمواقع التخزين ونقاط الوصول البري والجوي ومسارات الاخلاء في المناطق عالية المخاطر.
- تشرف اللجنة العليا على اليات جمع البيانات والرصد واعداد التقارير المتعلقة بتوزيع المساعدات وانتهاكات حقوق الانسان و العنف الجنسي المتعلق بالنزاع والعنف القائم على النوع الاجتماعي، مع ضمان السرية التامة واعتماد مقاربات تضع الناجين في صميم الاستجابة.
- تطوير اليات تسهيل مثل نظام «المسارات السريعة» لازالة العوائق البيروقراطية والادارية امام العمليات الانسانية.
- تقوم اللجنة العليا بوضع برامج لبناء القدرات على تدريب كافة اعضاء اللجان في مجالات الحساسية تجاه النزاعات، والمبادئ الانسانية، واليات الرصد واعداد التقارير، ومهارات التنسيق، مع تعزيز قدرتهم على دعم الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وينبغي لهذه الجهود ان تعزز مناهج الرصد والتحقق المراعية للنوع الاجتماعي، بما يكفل جمع المعلومات بصورة منهجية من شرائح متنوعة من السكان، بما فيها النساء، وانعكاس ذلك في عمليات المساءلة والتنفيذ على المستوى المحلي.
- يتراس اللجنة العليا لتنسيق العمل الانساني شخصية دولية مستقلة مرموقة، وتضم في عضويتها خبراء انسانيين سودانيين مشهود لهم(ن) بالاستقامة لتعزيز الشرعية والملكية الوطنية.

رابعا: حماية المدنيين وحقوق الانسان كجوهر للهدنة

- حماية المدنيين واحترام حقوق الانسان ليست اعتبارات ثانوية بل ركائز اساسية في الهدنة الانسانية.
- تحديد مناطق بعينها مستهدفة بخفض التصعيد (خاصة في جنوب كردفان وشمال دارفور) مع حظر استهداف البنية التحتية، الاراضي الزراعية، مخازن الغذاء، والتحقيق الفوري في الانتهاكات، خاصة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

خامسا: ادماج برنامج استعادة الخدمات الاساسية كمكون رئيسي للهدنة

- تُولي الهدنة الانسانية الاولوية لاستعادة الخدمات الاساسية وتنشيطها في كافة ارجاء السودان كمكون رئيس في الهدنة، وتشمل: الرعاية الصحية، والتعليم، وامدادات المياه، والغذاء، والكهرباء، والانتاج الزراعي وسبل العيش الموسمية، وسلاسل الامداد الضرورية، وذلك دون تمييز جغرافي او سياسي، وبما يستوعب السكان العائدين واللاجئين الراغبين في العودة الطوعية. وفي كثير من مناطق السودان، يتوقف صمود المدنيين وقدرتهم على الحياة على استمرار عمل المنظومات الاساسية والخدمات العامة، اكثر من اعتمادهم على المساعدات الانسانية قصيرة الامد.
- وعليه، توصي منصة المجتمع المدني الديمقراطي بانشاء «برنامج وطني لدعم الخدمات الاساسية» مرتبط بالهدنة وممولًا مباشرةً من خلال تعهدات المانحين. ويعمل البرنامج بالتوازي مع جهود الاستجابة الانسانية الطارئة، حيث يستهدف البرنامج تحقيق ما يلي:
  - o استعادة الحد الادنى من البنية التحتية الحيوية وصيانتها وتامين استمرارها.
  - o توفير دعم مؤقت لرواتب الموظفين الاساسيين في مجالات البنية التحتية والخدمات الاساسية.
  - o دعم الانشطة الزراعية المرتبطة بمواقيت الدورة الزراعية، بما فيها تحضير الاراضي، وتوفير البذور والمعدات، وصيانة شبكات الري، وضوابط وتعزيز حركة الماشية، وتسهيل وحماية عمليات الحصاد.
  - o منع الانهيار الكامل لنظم التعليم والصحة.
  - o تخفيف الضغوط على المجتمعات المستضيفة ومجموعات النازحين
- يجب ان يدعم اتفاق الهدنة صراحة على اعادة تاهيل المستشفيات والمدارس ومرافق المياه، وضمان العودة الامنة للكوادر الطبية والتعليمية والخدمية.
- ينبغي ان يُتيح اطار اتفاق الهدنة مجالا للتعاون المنظم والعملي بين اطراف الحرب في مجال الحفاظ على الوظائف الاقتصادية والاجتماعية الاساسية التي تقوم عليها حياة المدنيين. ويشمل ذلك تيسير تدفقات التجارة وسلاسل الامداد، ودعم دورات الانتاج الزراعي، وتمكين صرف رواتب العاملين في قطاعي الصحة والتعليم، وضمان استمرارية انظمة الامتحانات الوطنية والاعتماد الاكاديمي للطلاب عبر خطوط التماس.
- ان تاطير الهدنة بهذه الصورة المتكاملة—بوصفها منصةً للحفاظ على الخدمات الاساسية والاستقرار الاقتصادي—من شانه ايضا ان يعزز جدواها السياسية، اذ ينسجم مع مصالح الاطراف في صون حد ادنى من الحوكمة والاستقرار في المناطق الخاضعة لسيطرتها، مع توفير مكاسب ملموسة وفورية للمدنيين.

سادسا: الاعتراف بالفاعلين المدنيين كشركاء

- اشراك منظمات المجتمع المدني، غرف الطوارئ، المبادرات المحلية (مثل التكايا)، مجموعات الشباب والنساء، وجمعيات اللاجئين والعائدين في كافة عمليات التخطيط والمراقبة المتعلقة بالهدنة.
- تشجيع المانحين على تقديم دعم مباشر وهيكلي للمبادرات المحلية مع توفير حماية سياسية وامنية لهؤلاء الفاعلين.

سابعا: منع تطبيع مسالة الافلات من العقاب

- يجب الا تمنح الهدنة الانسانية حصانة سياسية او قانونية مطلقة.
- استمرار اليات التحقيق الدولية وتوثيق الانتهاكات بالتوازي مع اي ترتيبات لوقف اطلاق النار.
- رفض اي نهج يترك الهدنة في حالة تعليق دائم دون مسار واضح نحو انهاء شامل للحرب وانتقال سياسي.

الخاتمة

يقف السودان عند مفترق طرق حاسم. حيث تمثل الفترة التي تلي مؤتمري واشنطن وبرلين نافذة ضيقة ومحدودة زمنيا يمكن فيها للمجتمع الدولي والفاعلين الاقليميين والسودانيين الانتقال من الافعال الرمزية نحو هدنة انسانية جادة تحقق حماية واغاثة ملموسة للمدنيين. لقد اثبتت التجربة منذ ابريل/نيسان 2023 ان وقف اطلاق النار الذي يفتقر للركيزة السياسية والمراقبة ذات المصداقية والضمانات العملياتية والتنفيذية لا ينقذ الارواح، بل قد يزيد من المخاطر التي يواجهها المدنيين والعاملين في الخطوط الامامية من العمل الانساني. فالحصول على التمويل الانساني وحده، مهما بلغ حجمه، لن يُفضي الى اثر حقيقي ما لم يترافق مع التزامات قوية ومتماسكة وقابلة للتنفيذ، ووصول مستدام، ومساءلة فعّالة.

لذا، ينبغي تصوُّر الهدنة الانسانية الجديرة بالمصداقية لا بوصفها توقفا مؤقتا عن القتال فحسب، بل بوصفها اطارا انسانيا منظما للتعاون الانساني يُولي الاولوية لحماية المدنيين، واستعادة الخدمات الاساسية، والتنسيق العملي عبر خطوط المواجهة بين اطراف الحرب. ومن خلال ايلاء الاولوية للرعاية الصحية والمياه والكهرباء والتعليم وسبل العيش، وصون المواسم الزراعية ودورات الحصاد—وهو امر بالغ الاثر بالقدر ذاته، اذ دونه ستظل مخاطر المجاعة قائمة بصرف النظر عن اعلانات وقف اطلاق النار او تعهدات تمويل المؤتمرات الدولية. ان بامكان الهدنة الانسانية ان تعالج المحددات الجوهرية لصمود المدنيين وقدرتهم على الاستمرار، مع توفير حوافز للامتثال من خلال تحسينات ملموسة في ظروف المعيشة. وفي الوقت ذاته، يجب ان تظل الترتيبات الانسانية بمنأى تماما عن التوظيف السياسي، وان تُرسّخ مبدا حياد المساعدات، وان تتجنب الاسهام—بصورة مباشرة او غير مباشرة—في تطبيع الافلات من العقاب.

في الختام، لا يمكن للهدنة الانسانية ان تكون بديلا لانهاء الحرب. ان مصداقيتها واستدامتها تعتمد على كونها جزءا من عملية سياسية اوسع يقودها المدنيون تهدف لوقف دائم لاطلاق النار وانتقال عادل. تامل منصة المجتمع المدني الديمقراطي ان تكون الهدنة الانسانية، وفق هذا المنهج، مدخلا لاعادة بناء الثقة، والحفاظ على وحدة السودان، والتاكيد على ان المدنيين ليسوا مجرد متلقين سلبيين للمعونة، بل هم فاعلون اساسيون في تشكيل مستقبل سلمي وديمقراطي للبلاد.

15 ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
16 أبريل 2026م
وثائق
https://decembernews.com

تقرير (هيومن رايتس ووتش)

فصول من الروايات المرعبة لممارسات «الخلية الأمنية»

قائد مليشيا البراء بن مالك المصباح ابوزيد وسط عدد من مقاتلي المليشيا - صورة ارشيفية

استعراض: (ديسمبر)

قدم التقرير الذي أعدته وأصدرته (هيومن رايتس ووتش) في أواخر الأسبوع الماضي، من هذا الشهر، صورة مرعبة لبعض ممارسات ما تعرف باسم «الخلية الأمنية» في معتقلاتها في مناطق سيطرة الجيش. وتضمن التقرير شهادات مهمة لما يدور داخل تلك المعتقلات، وتقوم (ديسمبر) بتقديم ملخص لأهم ما ورد في تلك الوثيقة المهمة. وحدثت تلك الوقائع في أجزاء من أم درمان وجنوب الخرطوم بعد استعادة السيطرة عليها في مارس 2025م، ولايات نهر النيل والشمالية والبحر الأحمر والقضارف وولاية الجزيرة بعد سيطرة الجيش عليها.

يكمل هذا التقرير ما أوردته تقارير أخرى سابقة تناولت بعضاً مما يدور في المعتقلات، أبرزها ما نشرته صحيفة (ديسمبر) في العددين (15) و(16) الصادرين يومي الخميس 14 و21 أغسطس 2025م وعلى مدار حلقتين، حول معتقل جبل سركاب بأم درمان الذي يديره جهاز الأمن والمخابرات.

تشكيل «الخلية»

حسب الإفادات الواردة بالتقرير فإن مجموعة بتشكيل متعدد يطلق عليها «الخلية الأمنية» هي المتورطة في عمليات الاحتجاز غير القانوني. تتكون تلك الخلية الأمنية بشكل أساسي من عناصر جهازي المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية، مع مشاركة عناصر لمليشيا «البراء بن مالك» والتي باتت مشمولة بتصنيف الجماعات الإرهابية الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، وفي بعض الأحيان تتم الاستعانة ببعض منسوبي الشرطة في أنشطة وأعمال «الخلية الأمنية».

أشار التقرير إلى أن إنشاء الخلايا الأمنية تم بواسطة ولاة الولايات الخاضعة لسيطرة الجيش، حيث أعلن والي ولاية الخرطوم التابع لسلطة بورتسودان أحمد عثمان حمزة في مايو 2024م «حالة الطوارئ بالولاية وتشكيل خلية أمنية بموجب هذه الإجراءات تتولى تجميع المعلومات وتنفيذ المداهمات واحتجاز الأشخاص المشتبه في تهديدهم للأمن»، وطبقاً للتقرير «فإن هذا الإعلان لم يوضح الأساس القانوني الذي ستعمل بموجبه هذه الخلايا، أو أي قيود قانونية مثل الامتثال لقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك الإجراءات القانونية الواجبة». وعند سؤال المنظمة لمكتب النائب العام الحالية لسلطة بورتسودان انتصار أحمد عبدالعال حول هذا الأمر ردت بالقول: «إن الخلايا الأمنية تم تشكيلها من قبل ولاة الولايات بناءً على قوانين الطوارئ».

> **أقرت النائب العام لسلطة بورتسودان بوجود حالة وفاة واحدة بالعزازي، إلا أن التقرير أورد أكثر من واقعة وفاة مثبتة. كما نفت الاستهداف على أساس سياسي وعرقي وإثني، إلا أن شهود عيان أكدوا بالوقائع حدوث هذا الأمر**

تفاصيل مداهمة

طبقاً لعدد من الإفادات الموثقة فإن الاعتقالات غير القانونية التي قامت بها الخلايا الأمنية والقوات الأخرى تمت في مساكن استُخدمت كمرافق احتجاز مؤقتة. وقال آخرون إنهم احتجزوا في مواقع عسكرية رسمية، وهو ما نفته النائب العام لسلطة بورتسودان، مستشهدة بالقانون وزاعمة وجود انحياز ضد الجيش، إلا أن بعض من تمت مقابلتهم أشاروا لتنقل المحتجزين بين مبان تسيطر عليها قوات أمنية مختلفة، وهو ما جعل من الصعب على العائلات والمحامين تتبع أماكن وجودهم.

تحدث ضابط شرطة تم تنسيبه للخلية الأمنية لأم درمان لـ(هيومن رايتس ووتش) تفاصيل تنفيذ الخلية الأمنية في أبريل 2025م القبض على امرأة متهمة بالتعاون مع الدعم السريع، حيث تحركوا في ثلاث مركبات بوكس إلى منزلها، واقتحم رجلان مسلحان من كتيبة البراء بن مالك المنزل وسرعان ما أخرجوا تلك المرأة نصف عارية، وكانوا يضربونها ويصفعونها على وجهها قبل أن يلقوا بها في مؤخرة إحدى العربات.

واقعة شهيد العزازي

سرد التقرير شهادة من شاهد عيان حول ملابسات استشهاد الأستاذ صلاح الطيب موسى، رئيس فرعية حزب المؤتمر السوداني بمحلية القرشي، وهو محام وفاعل سياسي، والذي تم اعتقاله في 17 أبريل 2024م واستشهد في 9 مايو بعد 22 يوماً من الاعتقال. وطبقاً لشاهد العيان الذي تحدث لـ(هيومن رايتس واتش) وكان في ذات الزنزانة التي احتجز فيها الأستاذ صلاح الطيب والموجودة في إحدى مدارس المنطقة، وأفاد ذلك الشاهد بأنه رأى عناصر الاستخبارات يضربون الطيب ويستجوبونه بشأن نشاطه السياسي وأضاف: «رأيته يُضرَب لفترة طويلة، ثم نُقل إلى غرفة منفصلة.. قام ضباط بضربه من العاشرة ليلاً وحتى منتصف الليل، سمعت صراخه ولكن توقفت صرخاته بعد منتصف الليل». ولاحقاً تم إبلاغ أسرته بوفاته في الحجز. وبعد تزايد الإدانات المحلية والدولية قامت سلطة بورتسودان بتقديم المتهمين للمحاكمة.

رفض وإثبات

أوردت (هيومن رايتس ووتش) أن النائب العام لسلطة بورتسودان رفضت مزاعم وجود وفيات في الحجز نتيجة سوء المعاملة أو التعذيب، لكنها في ذات الوقت أقرت بحالة وفاة رئيس فرعية المؤتمر السوداني بمحلية القرشي، وذكرت أن الحصانة رفعت عن الجناة وقدموا للمحاكمة ومن بنيهم ضابطان.

لكن أحد شهود العيان القاطنين بمنطقة شرق النيل بالخرطوم أبلغ المنظمة باحتجازه من قبل أعضاء بالخلية الأمنية في أبريل 2025م بعد استعادة الجيش السيطرة على المنطقة، مبيناً أنه شاهد أحد المحتجزين يتعرض للضرب المبرح في أحد مرافق الاستخبارات العسكرية بشرق الخرطوم، وأضاف: «كان فاقداً للوعي. كان ينزف من ظهره ورأسه. في ذلك اليوم، زار المكان رائد أو ضابط رفيع المستوى. قام الجنود والضباط بحبس الرجل المحتجز في الحمام وأمروه بألا يصدر أي صوت حتى انتهاء الزيارة. وعندما فتحوا الحمام بعد بضع ساعات، كان في حالة سيئة. تُوفي في الصباح»!!.

> **تشكلت «الخلية الأمنية» بموجب أحكام الطوارئ الصادرة عن ولاة ولايات سلطة بورتسودان. وتتكون بشكل أساسي من عناصر جهازي المخابرات والاستخبارات مع مشاركة عناصر مليشيا «البراء بن مالك»، وتتم في بعض الأحيان الاستعانة بعناصر من الشرطة**

نقل ذات التقرير عن امرأة من المساليت جرى اعتقالها وزوجها حينما كانا يستقلان حافلة من شمال السودان إلى الخرطوم في أبريل 2024م بعد توقيفهما بالولاية الشمالية، حيث تم اقتيادهما إلى مقر قيادة الفرقة (19) بمروي، قولها بأنها تم إطلاق سراحها في نفس اليوم وغادرت لمصر وظل زوجها معتقلاً، وبعد عودتها للبلاد في أبريل 2025م أبلغها جنود يعملون في القاعدة العسكرية أن زوجها توفي أثناء الاعتقال.

المصير المجهول

توجد ممارسة ثانية لا يتم فيها الإفصاح الكامل عن المعتقل، فلا يتم إعلان وفاته رسمياً أو بشكل غير رسمي ويبقى مصيره مجهولاً ومتكتَّماً عليه. وفي هذا السياق ينقل التقرير عن شخصين قولهما إن قوات المخابرات احتجزت أقارب لهما ورفضت الإقرار بالاحتجاز أو تقديم أي معلومات عن مكان وجودهم أو وضعهم، مما يشكل حالات اختفاء قسري.

في ذات السياق ذكر أحد الرجال أنه عجز عن العثور على شقيقه البالغ من العمر 27 عاماً، الذي فر من الخرطوم صوب مدينة عطبرة بولاية نهر النيل في يناير 2025م. وأشار إلى أنهم بعد أيام من البحث علموا من أحد الضباط أن شقيقه المفقود «تم اعتقاله في إحدى نقاط التفتيش التي تسيطر عليها الاستخبارات العسكرية وتم اتهامه بالعمل كجاسوس للدعم السريع». وأضاف: «أخبرتنا الاستخبارات العسكرية أن شقيقي عندهم وسيُنقل قريباً إلى الشرطة. وبعد أيام، أنكرت الاستخبارات العسكرية أنه لديها. لم نسمع أي شيء بعد ذلك. نحن نخشى الأسوأ». وطبقاً للتقرير فإنه حتى يناير الماضي من هذا العام «فيبدو أن الأخ ما زال محتجزاً، لكن السلطات لم تؤكد ذلك، ولم تقدم أي معلومات لعائلته أو لمحاميه عن مكان وجوده أو مصيره».

قدم شاهد آخر إفادته للمنظمة في يوليو 2025م ومفادها احتجاز والده بواسطة الجيش وقوات الأمن «الخلية الأمنية» في 14 يناير 2025م في عاصمة ولاية الجزيرة (مدني)، بعد استعادة الجيش السيطرة عليها دون أن يتلقوا أي معلومات حول سبب ومكان احتجازه. وأشار لمعرفتهم لاحقاً باعتقاله بواسطة الخلية الأمنية بناءً على معلومة من أحد المعارف، مبيناً أن والده شوهد في أحد مكاتب جهاز المخابرات في بلدة مجاورة لمدني ونقل بعدها للمستشفى، حيث علمت أسرته بإصابته بعدوى في الكلى بسبب ظروف الاحتجاز، كما تم نقله لمرفق اعتقال آخر بمدني في 26 مايو 2025م. وأشار التقرير إلى أنه حتى تاريخ إجراء المقابلة في يوليو 2025م فإن الأسرة لم تكن تمتلك أي معلومات مؤكدة عن احتجازه أو مكان وجوده أو مصيره.

تأكيد الاستهداف السياسي

لم تقتصر الوقائع الخاصة بالاستهداف السياسي على اعتقال واغتيال الشهيد صلاح الطيب بالعزازي، حيث أفاد متطوع في المجال الإنساني بإيقافه في اكتوبر 2024م من قبل قوات عسكرية بأم درمان.

وقال متطوع في المجال الإنساني إن قوات عسكرية أوقفته عند نقطة تفتيش في أكتوبر 2024 في جزء من أم درمان كان حينها تحت سيطرة الجيش. اقتادوه إلى منزل حيث قام أشخاص عرّفوا أنفسهم بأنهم من الاستخبارات العسكرية باستجوابه، وأشار لقيام أحد ضباط الاستخبارات بالاستيلاء على هاتفه وأجبره على فتحه، وحينما رأى صوراً من اعتصام القيادة العامة والاحتجاجات التي تزايدت بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021م صرخ ذلك الضابط في وجهه قائلاً: «إنت تتبع للمعارضة السياسية»، ثم أمره أن يجلس وبدأ يضربه بسباطور كان يحمله في يده؟ ولاحقاً حضر رجلان أحدهما يحمل قضيباً معدنياً والثاني يحمل مطرقة، وطلبا منه رفع قدميه العاريتين، ثم بدأ بضربه عليها بالقضيب المعدني، أما حامل المطرقة فبدأ يضربه في كل أنحاء جسمه، كما ضربه على رأسه بلوح خشبي.. واستمر الضرب حتى فقد الوعي، حيث ظل محتجزاً لمدة خمسة أيام.

> **قال متطوع في المجال الإنساني، تم اعتقاله لمدة خمسة أيام في أكتوبر 2024م بأم درمان، إن أحد ضباط الاستخبارات بمجرد أن فتح هاتفه وشاهد صوراً لاعتصام القيادة العامة ومواكب صرخ في وجهه قائلاً: «إنت تبع المعارضة السياسية»، مؤكداً تعرضه بعدها للتعذيب والضرب حتى فقد الوعي**

في ذات التقرير أبلغ ثلاثة محتجزين سابقين المنظمة بأن القوات العسكرية التابعة للجيش والمجموعات المتحالفة معه اعتقلوهم لعملهم في الأنشطة الطوعية لمساعدة الناس في «غرف الطوارئ»، أو بسبب ارتباطهم بمجموعات داعمة للديمقراطية والحكم المدني الديمقراطي. وقال أحدهم، والذي تم اعتقاله في القضارف، بأن الضابط الذي كان يحقق معه قال له بأنهم على علم بتفاصيل عمله بغرف الطوارئ واتهموه بإرسال التقارير والتجسس لصالح الدعم السريع وبأنه يعد داعماً سياسياً للدعم السريع.

نفي وتأكيد

وجه تقرير المنظمة استفسارات لمكتب النائب العام لسلطة بورتسودان حول استهداف مواطنين بالاعتقالات لأسباب إثنية وعرقية والاتهام بالتعاون مع الدعم السريع، بما في ذلك الاستهداف على أسس سياسية والمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين المحليين في مجال المساعدات وغرف الطوارئ، فضلاً عن الناشطين السياسيين، إلا أن النائب العام لسلطة بورتسودان نفت أي استهداف على مثل الأسس السياسية أو الإثنية أو العرقية.

بالعودة لواقعة المرأة المنتمية للمساليت والتي اعتقلت بمعية زوجها بالولاية الشمالية في طريقها للخرطوم في أبريل 2024م، والتي سبق أن أشرنا لها وذكرنا أنها علمت لاحقاً بوفاة زوجها في معتقله بمقر رئاسة الفرقة (19) بمروي، فقد ذكرت في إفادتها أن الضباط بمجرد أن اكتشفوا انتماءها لقبيلة المساليت بغرب دارفور حتى استدعوا سيارة وتمت تغطية أعينهما واقتيادهما لمقر رئاسة الفرقة (19) بمروي، حيث تم إطلاق سراحها وغادرت لمصر لتعلم بعد عودتها بعام للسودان أن زوجها توفي أثناء الاحتجاز.

سرد التقرير رواية رجل أربعيني من أصول دارفورية حدثت في مايو 2025م حينما استقر بأحد المنازل مع آخرين بأم درمان بعد فراره من منطقة الخرطوم التي كانت تحت سيطرة الدعم السريع، حيث تعرض منزلهم لاقتحام من مسلحين عرفوا أنفسهم بأنهم «الخلية الأمنية»، وحينها قال أحد أولئك المسلحين لهم: «أنتم الدارفوريين مثيرون للشغب؛ لقد جلبتم هذه الحرب هنا»، وهو ما دفعه للرد عليه قائلاً: «الدعم السريع هؤلاء هم الذين قتلوا أهلي في السابق ولا علاقة لنا بهم». وطبقاً لحديثه فإن ردة فعل أولئك المسلحين التابعين للخلية الأمنية كانت «صفعهم وضربهم بمؤخرات بنادقهم ثم رميهم كالحيوانات في مؤخرة العربات البكاسي التي كانت بمعيتهم»، حيث نقلوا لمنزل خاص حولته الخلية الأمنية لموقع احتجاز واعتقلوا لمدة أسبوع تعرضوا فيها للضرب وحرموا من الرعاية الطبية قبل أن يطلق سراحهم لاحقاً.

ممارسة التعذيب

بجانب الوقائع السابقة التي أشارت لتعرض المحتجزين للتعذيب والذي أفضى في بعض الحالات للموت، فإن التقرير سرد وقائع إضافية حول ممارسة التعذيب. ونقل عن رجل يبلغ الـ(39) من عمره تم إيقافه واعتقاله في ديسمبر 2025م في الجزء الغربي بأم درمان بتهمة نقل إمدادات وبضائع لمناطق سيطرة الدعم السريع، حيث تم احتجازه لمدة (12) ساعة تعرض خلالها للضرب بالكلم على صدره بقوة شديدة مع إبقائه طيلة تلك المدة دون طعام ليتم إطلاق سراحه بعد أخذ الأموال التي معه والتي قُدرت بحوالي مائتي دولار أمريكي.

سرد معتقل ثانٍ وقائع التعذيب الذي تعرض له خلال اعتقاله بواسطة مسلحين يرتدون ملابس مدنية بولاية القضارف اعتباراً من 9 أبريل 2024م لمدة (55) يوماً، حيث قام ضابطان أحدهما من المخابرات وثانيهما من الاستخبارات باستجوابه، ثم تقييد يديه خلف ظهره، وتمت تغطيه عينيه بقميصه وتعرضه للضرب. وكان هناك اثنان يسحبان ساقيه للأسفل صوب حفر من الرمل موجودة في زاوية المكتب، بينما يقوم أحدهما بالضغط على رأسه بالحذاء ويقوم آخر بضربه على ظهره. ومع اشتداد الضرب بدأ في فقدان الوعي فصبوا عليه الماء البارد ليعود للوعي، ليتم ضربه مجدداً حتى بدأ التقيؤ والنزيف. واستمر هذا التعذيب لفترة تراوحت ما بين الثلاثين إلى الأربعين دقيقة».

ديسمبر 16
حرية.. سلام.. وعدالة
الخميس
16 أبريل 2026م
متابعات
https://decembernews.com

تدشين كتابين في حقوق المستهلكين للدكتور ياسر ميرغني

القاهرة: (ديسمبر)

شهد مركز التسامح بالقاهرة الأسبوع الماضي تدشين كتابين جديدين للدكتور ياسر ميرغني، الأمين العام للجمعية السودانية لحماية المستهلك، ويتناول الكتابان قضايا ثقافة حماية المستهلك وحقوق المستهلكين في الخدمات المختلفة، وذلك بحضور عدد كبير من المهتمين بالقضية.

وفي الإصدارة التي جاءت بعنوان «حماية المستهلك ليست نزهة - قضايا وعقبات ومطبات» أشار فيها الكاتب للملفات الساخنة التي تناولتها جمعية حماية المستهلك عبر منبرها الدوري. فيما ووثّق الكتاب أهم قضايا السلع والخدمات بجانب قضايا المستهلكين وضرورة حمايتهم من تلاعب ضعاف النفوس، متناولاً دور الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس في حماية المستهلك من السلع الرديئة والمنتهية الصلاحية، مشيراً التعاون المثمر بينها وجمعية حماية المستهلك، وأثنى على دور نيابة حماية المستهلك في تقديم المخالفين للمحاكم، مستعرضاً ثلاثين قانوناً من القوانين ذات الصلة المباشرة بصحة المواطن.

فيما تناول كتاب «ثقافة حماية المستهلك» بشكل تفصيلي التحديات التي تواجه المستهلك في السودان والآليات المتبعة لتمكينه وحماية مصالحه، كما يستعرض الكتاب تجربة الجمعية السودانية لحماية المستهلك، ومجهوداتها في تعزيز الوعي بحقوق المستهلكين وتقديم الدعم اللازم لهم.

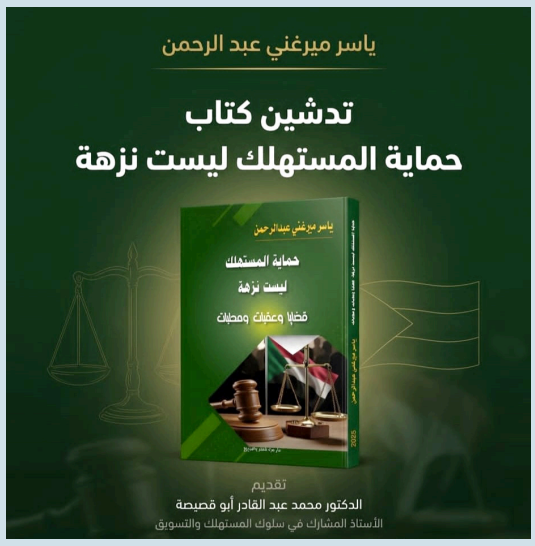

وشهد حفل التدشين مشاركة الدكتور محمد عبد القادر أبو قصيصة، الأستاذ المشارك في سلوك المستهلك والتسويق، الذي تحدث في المنصة الرئيسية لفعالية التدشين.

ونال الدكتور ياسر ميرغني عضوية مجلس المنظمة العالمية للمستهلك في دورتها الحالية التي بدأت في العام 2023 وتمتد حتى العام 2027.

38 ألف طالب يجلسون لامتحانات الشهادة الثانوية بمصر

القاهرة: (ديسمبر)

انطلقت يوم الاثنين الماضي 13 إبريل امتحانات الشهادة الثانوية في السودان ومراكزه الخارجية بعدد من دول الجوار. وفي مصر جلس 38 ألف طالب موزعين على ستين مركزاً في أربع محافظات مصرية (القاهرة، الجيزة، أسوان، والإسكندرية).

وأعربت المستشارية الثقافية السودانية عن شكرها للسلطات المصرية على تسهيل كافة الإجراءات والتحضيرات، مشيدة بوزارة التربية والتعليم المصرية ومديري المديريات الذين وفروا 60 مركز امتحانات منها أكثر من 50 مركزاً مجهزاً بالكامل لاستقبال الطلاب السودانيين الممتحنين بمصر.

وفي أول يوم للامتحانات أصدرت السفارة السودانية بالقاهرة تحذيراً مهماً بشأن تكدس أولياء الأمور أمام مراكز الامتحانات، وأعلنت عن رصد حالات تزاحم وتكدس ملحوظ أمام مداخل مراكز امتحانات الطلاب السودانيين، بالإضافة إلى اصطحاب الطلاب لحقائب مدرسية ما يعتبر مخالفة للضوابط المعلنة.

وشددت السفارة على ضرورة التزام الأسر بالإرشادات التالية لضمان سلامة تنظيم الامتحانات نظراً إلى أن الزحام يعيق حركة الدخول والخروج ويؤثر على الأجواء التنظيمية. وتضمنت التوجيهات: عدم الوجود نهائياً أمام بوابات مراكز الامتحانات أو في المحيط القريب منها، الاكتفاء بإيصال الطلاب دون الدخول معهم لتفادي التكدس المروري والبشري، منع اصطحاب الحقائب المدرسية أو أي متعلقات غير ضرورية لداخل المراكز. وأوضحت السفارة أن هذه الإجراءات تهدف في المقام الأول إلى توفير بيئة هادئة وآمنة للطلاب، داعية الجميع إلى التعاون التام وإعلاء مصلحة الأبناء لضمان سير الامتحانات وفق ما هو مخطط له.

من جانبها وضعت السلطات المصرية خطة عمل ميدانية، تضمنت عدداً من الإجراءات التنظيمية لضمان نجاح تنظيم الامتحانات، وفي مقدمتها رفع كفاءة المدارس المخصصة للامتحانات، والتأكيد على النظافة العامة وجاهزية الفصول، وتحسين الإضاءة والتهوية داخل المراكز، وتفعيل إجراءات التأمين داخل وخارج المدارس، بالتنسيق مع الجهات المعنية، علاوة على ضمان الانضباط الكامل وتيسير حركة العمل داخل المراكز، والتأكيد على الانضباط والعمل الجماعي لضمان نجاح امتحانات الشهادة لثانوية السودانية بمصر.

«مسرح الكارو» باتحاد تجمع الفنانين السودانيين بالقاهرة

القاهرة: (ديسمبر)

بمناسبة الاحتفال بيوم المسرح العالمي، نظم اتحاد تجمع الفنانين السودانيين بمصر الأسبوع الماضي فعالية لعكس تجربة مهمة ومختلفة في فنون المسرح، هي تجربة الفنان المسرحي الأستاذ عزالدين كوجاك المعروفة باسم «مسرح الكارو».

وفي قراءة عميقة للتجربة في الأمسية التي حضرها عدد من الزملاء الفنانين المسرحيين والمختصين في فنون المسرح والنقد والتشكيل والموسيقي، تحدث الدكتور عادل حربي، رئيس اتحاد تجمع الفنانين السودانيين بمصر، مؤكداً أن مسرح كوجاك أعاد تعريف العلاقة بين الفنان والمجتمع، وكسر الحواجز بين الفن والنخبة، ليعيده إلى أصل رسالة الفن والمسرح من الجمهور وإلى الجمهور.

من جانبه استعاد المسرحي عز الدين كوجاك علاقته القديمة مع الجمهور وشكر الحضور واستعرض رؤيته لمستقبل تجربته في «مسرح الكارو»، حيث تحولت الأمسية إلى مساحة حوار حي أثراها الحضور بمشاركاتهم حول معنى المسرح ودوره في زمن الأزمات المختلفة.

تدريب يستهدف المبدعين السودانيين المتأثرين بالحرب

القاهرة: (ديسمبر)

انطلقت يوم السبت 11 إبريل باتحاد تجمع الفنانين السودانيين بمصر ورشة «ما قبل السيناريو» تحت عنوان «بذور الحكاية والعصف الذهني»، التي يقدمها المخرج والمنتج السوداني أمجد أبو العلا، بمشاركة عدد من المشاركين والمبدعين السودانيين.

وتستهدف الورشة تمكين المشاركين ممن عايشوا تجربة الحرب في السودان لمدة شهر أو أكثر، ولديهم القدرة على السرد والحكي، من تحويل تجاربهم الواقعية إلى أفكار ومشروعات نصوص سينمائية تحت إشراف فني متخصص لإتاحة الفرصة للمبدعين المتأثرين بالحرب والتعبير عن تجاربهم الفنية.

وكانت دائرة السينما باتحاد تجمع الفنانين السودانيين بمصر قد أعلنت عن الورشة المجانية في بداية إبريل الجاري في إطار مبادرة لدعم المبدعين السودانيين وتطوير تجاربهم الإبداعية.

ملتقى السرد العربي يناقش «متاهة الأفعى»

القاهرة: (ديسمبر)

ضمن فعاليات ملتقى السرد العربي بصالون وادي النيل نوقشت رواية «متاهة الأفعى» للكاتب المعز عبد المتعال يوم الأربعاء الثامن من إبريل، وسط حضور ثقافي كثيف جمع نخبة من المهتمين بالشأن الأدبي من السودان ومختلف الأقطار العربية.

وحظيت الرواية بإشادة الحضور لما طرحته من أبعاد نفسية وأجتماعية عميقة، كما قدم رئيس ملتقى السرد العربي دكتور حسام عقل قراءة تحليلية، مسلطًا الضوء على جوانب مختلفة في الرواية. وتخللت الأمسية مداخلات نوعية أسهمت في إثراء النقاش من بينها مشاركة البروفيسور نزار غانم إلى جانب مداخلات ثرية من اليمن وسوريا أكدت حيوية السرد العربي وقدرته على جمع الأصوات النقدية. كما حظيت الرواية بنقد وقراءة نسوية عكست رؤى متعددة حول الرواية حيث قدّمت كل من الأستاذة منى الرشيد، والأستاذة أسماء الحسيني، والأستاذة هبة الحبر، والأستاذة أماني محمد صالح قراءات ثرية.

صدرت الرواية الأولى للكاتب المعز عبد المتعال «جيسيكا» عن دار أوراق في القاهرة عام 2016، ثم توالت رواياته وجاءت بعد ذلك «بئر الدهشة»، «نهر وثلاث ضفاف»، و«أحلام على وسادة الوطن».

هيئة سكك حديد مصر تستأنف رحلات عودة السودانيين

القاهرة: (ديسمبر)

أعلنت الهيئة القومية لسكك حديد مصر عن استئناف رحلات العودة الطوعية للسودانيين بمصر يوم السبت 11 إبريل الجاري. وقالت الهيئة إن وزير النقل كامل الوزير وجه بتشغيل قطار مخصوص رقم (1940) لنقل مئات الأسر السودانية من محطة القاهرة برمسيس إلى أسوان ضمن مشروع العودة الطوعية تمهيدًا لعودتهم إلى بلادهم. ويقل القطار نحو 1100 راكب ليرتفع بذلك إجمالي عدد المستفيدين من مبادرة العودة الطوعية عبر هيئة سكك حديد مصر منذ انطلاقها إلى 42,944 راكباً.

السودان يحصد ثلاث جوائز في المهرجان المسرحي الدولي للشباب

القاهرة: (ديسمبر)

حاز العرض المسرحي «نون الفجوة» السوداني الأمريكي على نجومية الدورة العاشرة للمهرجان المسرحي الدولي لشباب الجنوب بمصر «قِنا» وجذب الجمهور ولجنة التحكيم بتجربة فريدة ناقشت هموم الإنسانية، وسلطت الضوء على قضايا المرأة مثل القهر والرفض المجتمعي من خلال قصص ثلاث نساء عالجها العرض المسرحي. العمل من تأليف وإخراج محمد عليش، مساعد مخرج أمنية علي أحمد، مخرج منفذ محمد حسن طيارة، تمثيل: نسرين فتح الرحمن، سلمى محمد يعقوب، أفراح النميري.

واختتمت فعاليات المهرجان المسرحي الدولي لشباب الجنوب في دورته العاشرة وسط أجواء احتفالية مبهجة، بعد أيام حافلة بالفن والإبداع امتدت من الأول إلى السادس من أبريل، برئاسة الناقد هيثم الهواري، وتحت رعاية رئيس الوزراء مصطفى مدبولي وعدد من الجهات الداعمة.

وجمعت الدورة العاشرة من المهرجان على عدد من الفعاليات حيث جمعت بين الورش التدريبية والندوات الفكرية، إلى جانب عروض الشارع التي امتدت إلى فئات مختلفة داخل المجتمع القناوي، مثل الأراجوز والمهرج والفنون الشعبية، التي وصلت إلى القرى ومراكز الشباب وحتى مستشفى الأورام.

وحصد العرض المسرحي «نون الفجوة» المركز الأول في أفضل سينوغرافيا، وجاء في المركز الثاني «أناكوندا-مصر»، وفي جائزة أفضل نص حازت المغرب على المركز الأول بعمل مسرحي باسم «نقوش على الخواء». أفضل مخرج (مركز أول): محمد عليش عن «نون الفجوة»، أفضل مخرج (مركز ثانٍ): أحمد منتصر عن «أناكوندا»، أفضل ممثلة (مركز أول): ماييل جورجي نيبتو – إيطاليا/ كولومبيا، أفضل ممثلة (مركز ثانٍ): عزيزة جعفري – الجزائر، أفضل ممثل (مركز أول): أنوار حساني – المغرب، أفضل ممثل (مركز ثانٍ): الهادي صالحي – الجزائر. كما جاءت جائزة أفضل عرض: المركز الأول: «نون الفجوة» – السودان/ أمريكا، المركز الثاني: «نقوش على الخواء» – المغرب، المركز الثالث: «أناكوندا» – مصر.

من كمبالا إلى مستقبل السودان:

كيف تقود «حراك للتغيير وتمكين الشباب» طاقة اللاجئين نحو التأثير وصناعة القرار؟

حوار خاص مع عبد العظيم مصطفى يكشف كيف تحوّلت العاصمة الأوغندية إلى منصة حيوية لتمكين الشباب السودانيين في المهجر، وبناء قيادات فاعلة رغم تحديات الحرب والنزوح

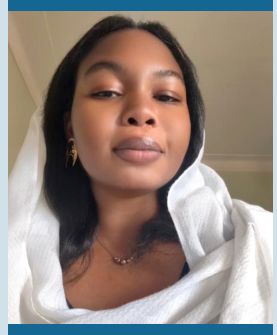

كمبالا: ملاك جمال بلة

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها السودان، وما خلّفته الحرب من واقع معقّد دفع بآلاف الشباب إلى اللجوء خارج البلاد، برزت مبادرات شبابية تسعى لإعادة تعريف دور الشباب في الحاضر والمستقبل. من بين هذه المبادرات، تبرز «منظمة حراك للتغيير وتمكين الشباب» كنموذج لعمل مدني يقوده الشباب أنفسهم، ويستهدف إعادة بناء الوعي والقدرات في سياق بالغ الصعوبة.

في هذا الحوار الصحفي، يتحدث عبد العظيم مصطفى، مسؤول مكتب السياسات والتخطيط بالمنظمة، عن تجربة «حراك» وانطلاقتها من كمبالا، عاصمة أوغندا، حيث باتت المدينة مركزاً لنشاط شبابي سوداني متنام، خاصة وسط اللاجئين، مسلطاً الضوء على البرامج، التحديات، والرؤية المستقبلية لبناء جيل قادر على قيادة التغيير.

حراك للتغيير: منظمة شبابية برؤية مدنية

يعرّف عبد العظيم المنظمة بوصفها كياناً سودانياً غير حكومي وغير ربحي، يعمل على تمكين الشباب معرفياً ومهارياً، مع التركيز على تعزيز مشاركتهم في الشأن العام وصنع القرار. غير أن هذا التعريف يتجاوز كونه وصفاً تنظيمياً ليعكس فلسفة عميقة تقوم على الإيمان بدور الشباب كقوة اجتماعية قادرة على إحداث التحول إذا ما توفرت لها الأدوات والمعرفة والفرص المناسبة، وهو ما تسعى المنظمة إلى تحقيقه عبر برامجها المختلفة.

لماذا تأسست المنظمة؟

يربط عبد العظيم تأسيس «حراك» بالحاجة الملحّة لتمكين الشباب السوداني في ظل واقع يعاني فيه كثير منهم من التهميش وضعف فرص المشاركة في الحياة العامة، رغم أنهم يشكلون النسبة الأكبر من السكان. ويشير إلى أن غياب المعرفة والمهارات، إلى جانب محدودية المساحات التي تسمح للشباب بالتأثير، كان دافعاً أساسياً لإنشاء المنظمة، التي جاءت لتسد هذه الفجوة من خلال بناء قدرات الشباب وتمكينهم من لعب دور فاعل في التنمية والسلام، والعمل على كسر الحواجز التي تعيق مشاركتهم في القضايا التي تمس مستقبلهم ومجتمعهم.

التركيز على الشباب السوداني: استثمار في المستقبل

يرى عبد العظيم أن التركيز على الشباب السوداني يمثل استثماراً إستراتيجياً في مستقبل البلاد، إذ يشكلون القوة المحركة للتغيير وصياغة المستقبل السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ويؤكد أن الاهتمام بالقضايا الشبابية ينبع من كونهم عنصراً أساسياً في البناء والتطوير، كما أن تمكينهم يساهم في تعزيز الديمقراطية والمواطنة والعدالة، ويمنحهم القدرة على المساهمة في حل النزاعات وبناء السلام داخل مجتمعاتهم. كما يشدد على أن الشباب يمتلكون طاقات ابتكارية كبيرة يمكن أن تتحول إلى مبادرات ومشاريع عملية تدعم التنمية المستدامة، وهو ما يجعل الاستثمار فيهم ضرورة وليس خياراً.

كمبالا: مركز العمل وسط واقع اللجوء

يوضح عبد العظيم أن اختيار كمبالا كمركز لأنشطة المنظمة جاء نتيجة تراكم خبرات وتجارب شبابية في المدينة، التي أصبحت واحدة من أهم مراكز تجمع السودانيين في المهجر. هذه التجارب، كما يبيّن، أظهرت وجود فرص كبيرة للعمل الشبابي، لكنها كشفت أيضاً عن تحديات مثل ضعف الممارسة الديمقراطية داخل بعض الأجسام، وظهور خطابات فئوية أثرت سلباً على تمثيل قضايا الشباب بشكل شامل.

في ضوء هذا الواقع، برزت الحاجة إلى تقديم نموذج مختلف للعمل الشبابي يتجاوز تلك الإخفاقات، ويركز على توحيد الأجندة حول قضايا أساسية مثل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتعايش السلمي. ومن هنا تحولت كمبالا إلى منصة لإعادة بناء العمل الشبابي السوداني، خاصة في أوساط اللاجئين الذين يسعون إلى الحفاظ على ارتباطهم بقضايا وطنهم رغم التحديات التي يفرضها اللجوء.

برامج فاعلة: من الحوار إلى التدريب

تعمل المنظمة على تنفيذ برامج متعددة تستهدف الشباب بشكل مباشر، حيث يشكل منتدى «أجاويد» أحد أبرز هذه البرامج، إذ يمثل مساحة أسبوعية مفتوحة للحوار بين الشباب حول قضايا إنهاء الحرب وبناء السلام والتحول المدني الديمقراطي، ما يسهم في تعزيز النقاشات الجماعية وتبادل الرؤى.

إلى جانب ذلك، يركز برنامج «المظلة الشبابية» على التمكين المعرفي والمهاري، من خلال تدريب الشباب على القيادة وبناء القدرات، وقد شمل ذلك دعم مبادرات إنسانية مثل غرف الطوارئ، بما يعكس ارتباط العمل الشبابي بالقضايا الميدانية.

كما أطلقت المنظمة حملة «الإنسانية أولاً» التي هدفت إلى تسليط الضوء على تدهور الوضع الإنساني في السودان والدعوة إلى فتح الممرات الإنسانية، في تأكيد على دورها في المناصرة.

وفي سياق تعزيز الشراكات، شاركت المنظمة في لقاءات تشاورية مع جهات دولية، ونظمت فعاليات مجتمعية وثقافية في كمبالا، من بينها إحياء ذكرى ثورة ديسمبر، بما يعزز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين ويدعم الحوار والسلام.

«حراك» كيان سوداني غير حكومي وغير ربحي يعمل على تمكين الشباب معرفياً ومهارياً، مع التركيز على تعزيز مشاركتهم في الشأن العام وصنع القرار

التواصل مع الشباب في المهجر

يعتمد عمل المنظمة في الوصول إلى الشباب السوداني في المهجر على الجمع بين الوسائل الرقمية والعمل الميداني، حيث تستخدم منصات التواصل الاجتماعي لتنظيم ورش عمل ولقاءات افتراضية تتيح للشباب التعبير عن قضاياهم وتبادل الخبرات. وفي الوقت نفسه، تحرص على بناء علاقات مباشرة مع المبادرات والتجمعات الشبابية في دول اللجوء، بما يساعد على توسيع دائرة التأثير.

هذا النهج يسهم في خلق شبكة تواصل متماسكة تربط الشباب ببعضهم البعض، وتدعم مشاركتهم في القضايا الوطنية رغم التباعد الجغرافي، خاصة في ظل الظروف التي فرضتها الحرب.

رفع الوعي السياسي: من التدريب إلى الممارسة

تولي المنظمة أهمية خاصة لرفع الوعي السياسي لدى الشباب من خلال برامج تدريبية تهدف إلى تعزيز فهمهم للعمل العام، حيث تشمل هذه البرامج التثقيف حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة، إلى جانب تشجيعهم على المشاركة في القضايا العامة وصناعة القرار.

كما تسعى المنظمة إلى تقديم قراءة نقدية لتجارب القوى السياسية التقليدية، والعمل على الدفع نحو تجديد الخطاب السياسي، بما يتماشى مع تطلعات الشباب، مع التركيز على ترسيخ قيم العدالة والمساواة والتداول السلمي للسلطة.

الاهتمام بالقضايا الشبابية ينبع من كونهم عنصراً أساسياً في البناء والتطوير، كما أن تمكينهم يساهم في تعزيز الديمقراطية والمواطنة والعدالة، ويمنحهم القدرة على المساهمة في حل النزاعات وبناء السلام داخل مجتمعاتهم

بناء القيادات الشابة

في إطار برنامج «المظلة الشبابية»، تعمل المنظمة على تطوير القيادات الشابة من خلال تقديم تدريبات متكاملة تشمل مهارات القيادة واتخاذ القرار، وتنمية التفكير النقدي، وتعزيز مهارات التواصل والعمل الجماعي. كما تركز على تدريب الشباب على إدارة المبادرات والمشاريع، بما يمكنهم من تحويل أفكارهم إلى واقع عملي.

ولا يقتصر التدريب على الجوانب الفنية، بل يمتد ليشمل تعزيز أخلاقيات العمل العام مثل الشفافية والمساءلة، إلى جانب تنمية مهارات حل النزاعات وبناء السلام، خاصة في البيئات المتأثرة بالصراعات.

تحديات العمل: بين الحرب والموارد

يواجه عمل المنظمة تحديات متعددة، أبرزها صعوبة الوصول إلى الشباب داخل السودان بسبب النزاعات المسلحة، وما تفرضه من قيود على الحركة والتواصل، إضافة إلى ضعف خدمات الإنترنت والانقطاعات المتكررة التي تعيق تنفيذ الأنشطة. كما تمثل محدودية التمويل تحدياً كبيراً يؤثر على استمرارية البرامج وتوسيعها، وهو ما يدفع المنظمة إلى البحث عن حلول مبتكرة لضمان استدامة عملها.

قياس الأثر: أدوات حديثة ومتابعة مستمرة

تعتمد المنظمة على منهجية واضحة في قياس أثر أنشطتها، تقوم على التقييم المستمر من خلال التقارير الدورية وتحليل الأنشطة، إضافة إلى استخدام الاستبيانات لقياس رضا المشاركين وتطورهم. كما تستفيد من التطبيقات الرقمية الحديثة في جمع البيانات وتحليلها، بما يساعد على تحديد مدى تحقيق الأهداف والتأثير الفعلي على الشباب والمجتمع.

شراكات متنوعة لدعم العمل

يرتكز عمل المنظمة على شبكة من الشراكات المتنوعة التي تشمل المنظمات المحلية والمجتمعية، إلى جانب الجهات الدولية والمانحين، والمؤسسات التعليمية، والقطاع الخاص. وتلعب هذه الشراكات دوراً مهماً في توسيع نطاق العمل وتوفير الدعم المالي والفني، بما يعزز من قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها.

التمويل: بين المنح والمبادرات الذاتية

تعتمد المنظمة في تمويل أنشطتها على المنح المقدمة من الجهات الدولية والمانحين، إلى جانب الشراكات مع القطاع الخاص والمساهمات المجتمعية. كما تلجأ في بعض الأحيان إلى العمل بنظام «زيرو فند»، مع الحرص على إدارة الموارد بكفاءة لضمان استمرارية البرامج وتعزيز أثرها.

المستقبل: توسيع التأثير والابتكار

تسعى المنظمة إلى توسيع نطاق عملها في المستقبل ليشمل المزيد من الشباب، خاصة في المناطق المتأثرة بالنزاعات، مع التركيز على تطوير برامج التدريب والتأهيل، وتعزيز المشاركة السياسية، واستخدام التقنيات الحديثة في جمع البيانات والمتابعة.

كما تهدف إلى بناء شراكات أوسع على المستويين الإقليمي والدولي، وتشجيع الابتكار في البرامج والمشاريع، بما يمكن الشباب من تحويل أفكارهم إلى مبادرات عملية تسهم في إحداث تغيير ملموس.

الشباب ومستقبل السودان

يؤكد عبد العظيم أن الشباب يمثلون العمود الفقري لمستقبل السودان، وأن دورهم في التغيير والإصلاح لا يمكن تجاهله، إذ يمتلكون القدرة على قيادة التحولات السياسية والاجتماعية، وتعزيز قيم الديمقراطية والعدالة، والمساهمة في بناء السلام.

كيف يمكن الانضمام؟

تفتح المنظمة أبوابها أمام جميع الشباب السودانيين داخل البلاد وخارجها، حيث يمكنهم الانضمام إلى برامجها والمشاركة في أنشطتها عبر المكاتب المختلفة أو من خلال المنصات الرقمية، بما يتيح لهم فرصة التفاعل والمساهمة في العمل العام.

ما الذي يميز «حراك»؟

يختتم عبد العظيم بالإشارة إلى أن ما يميز المنظمة هو أنها يقودها الشباب أنفسهم، وتعتمد على التنوع والديمقراطية الداخلية في عملها، وهو ما يخلق بيئة محفزة للإبداع والتعلم والعمل الجماعي، ويعزز قدرتها على تنفيذ برامج شاملة تعكس احتياجات الشباب وتطلعاتهم.

في كمبالا، حيث يلتقي واقع اللجوء بطموحات التغيير، يواصل الشباب السوداني كتابة فصل جديد من العمل المدني. ومن خلال «حراك للتغيير وتمكين الشباب»، تتجسد محاولة جادة لبناء جيل واعٍ وقادر على تجاوز آثار الحرب، وصناعة مستقبل أكثر عدالة وسلاماً للسودان.

يركز برنامج «المظلة الشبابية» على التمكين المعرفي والمهاري، من خلال تدريب الشباب على القيادة وبناء القدرات، وقد شمل ذلك دعم مبادرات إنسانية مثل غرف الطوارئ، بما يعكس ارتباط العمل الشبابي بالقضايا الميدانية

ديسمبر
حريـــة.. ســـلام .. وعـــدالة

الخميس
16 أبريل 2026م

https://decembernews.com

الأخيرة

منصاتنا على
@JaridatDecember

يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

لا أظن أن هناك جملةً تُلخّص الشعار المعروف باللغة الإنجليزية Enough is enough أكثر من أغنية الفنان عبد العزيز محمد داوود. فليس هناك كثيرٌ من الكلام يُقال في مسألة الحرب في السودان أكثر من هذا الشعار. سقطت كل الشعارات والمسميات والادعاءات والخطب، ولم تتبقَّ غير حقيقة واحدة: أن هذه الحرب لا تفعل شيئًا غير أن تأكل كل شيء؛ أرواحنا وأجسادنا، قيمنا، أخلاقنا، مواردنا، ممتلكاتنا، وكل بلادنا.

فقدت شعارات الحرب كلَّ معنىً لها، ومرّقت كرامة السودانيين وأهانتهم وأذلّتهم، وقد كانوا، على فقرهم وبؤسهم، قومًا أعزاء عند أنفسهم وعند الآخرين. وشرّدتهم في بلاد الدنيا، ووزّعتهم على أماكن النزوح واللجوء والمنافي. لم تجلب لهم سلامًا ولا ديمقراطية، ولم تُحطّم الدولة القديمة الموروثة من الاستعمار لتُقيم الدولة الوطنية العادلة، بل أسقطتهم ضحايا البندقية الهمجية والقتل العشوائي؛ ذبحتهم وألقتهم في النيل، وأسقطت على رؤوسهم القنابل والمسيّرات، ونهبت ممتلكاتهم ومدّخراتهم.

لا تزال المنظمات الدولية، بعد ثلاث سنوات من الحرب، تضع السودان في صدارة قائمة الأوضاع الإنسانية الكارثية، وتقول إن 19 مليون سوداني يحتاجون إلى المساعدات. اللاجئون الموجودون في دول عديدة يعيشون

كفـــاية.. كفـــــاية

ظروفًا إنسانية صعبة، والنازحون من ولايات السودان المختلفة توزّعوا بين مراكز الإيواء ومنازل الأقارب وشوارع الله المفتوحة. الخدمات الصحية منهارة، وحمّى الضنك والملاريا والكوليرا تفتك بالناس، والمدارس والجامعات تدمرت، وتحول بعضها إلى مراكز إيواء، ومئات الآلاف من الطلاب خارج دائرة التعليم النظامي.

قبل وبعد كل هذا، يحاصر الجوع الملايين؛ سواء من بقوا في منازلهم لكنهم فقدوا منافذ الرزق، أو من نزحوا وهاجروا. غرف التكايا والطوارئ تعمل بطاقات شبابية متجددة، لكنها مغلولة الأيدي بضعف الإمكانيات.

الجهود الإقليمية والدولية تتسارع، وتتضارب أحيانًا، وتنسّق مع بعضها في أحايين أخرى، لكنها تصطدم دائمًا بغياب الإرادة السياسية اللازمة لدى الأطراف، مما يجعلها في حيرة من أمرها. تتعالى الأصوات بأن العالم لا يلتفت إلينا ولا يستمع لصيحاتنا، وحين يفعل، تعلو أصواتنا بالصراخ عن التدخل الدولي الذي يحاول أن يفرض علينا أجندة لتحقيق مصالحه. ولا ينكر أحد وجود تدخل إقليمي ودولي، لكنه أيضًا مسؤوليتنا، لأننا نحن من فتحنا له الباب.

كل هذه المؤثرات تعيدنا إلى المربع الأول الذي أدخلنا في هذه الحالة منذ أربع سنوات... ولا يزال يعمل: مربع الواهمين الذين كانوا يظنون أنهم قادرون على حسم هذه الحرب وكسبها في فترة قصيرة: «أسبوع... أسبوعين»... أو كما ظل يقول بعضهم.

كفاية.. كفاية، فقد سقط كل شيء وبانت الحقيقة: لن ينتصر أحد، ولن يكسب أحد، ولن يخلد بطلًا. بل ستستمر هذه الحرب لعنةً تطارد كل من فكّر وخطّط ونفّذ، ولا يزال يروّج لها. وآن للمخدوعين أن يستيقظوا.. كفاية.. كفاية.

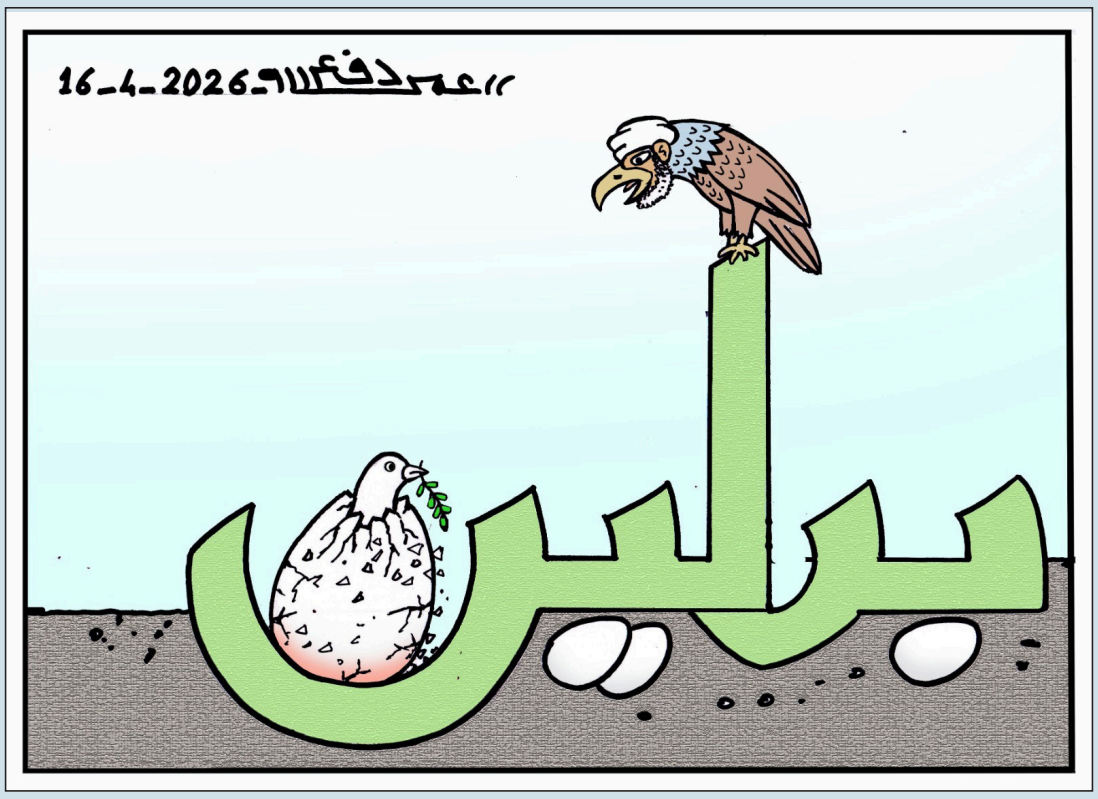

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

هذه هي الحرب؛ فما وجه الدهشة..؟!

الحرب هي الحرب..! فلماذا الاستغراب والاستنكار على المذابح والمقاتل والدماء والأشلاء في الضعين وكُتم ونيالا والفاشر.. وفي كل بقعة من أرض الوطن..؟! لماذا الاستنكار والدهشة والعويل الذي يخرج من الغرف المظلمة والمواقع الموبوءة..!

ماذا ينتظر فريق الكتّاب الألمعيين والصحفيين الوطنيين والمفكرين القوميين الآمنين في غرفهم (بكامل هندامهم) غير هذه الفواجع والمواجع.. بينما السودانيون يموتون بسبب تداعيات الحرب ومآلاتها بأكثر مما يموتون بالدانات والمسيّرات والألغام الأرضية؟!.

هذه هي الحرب التي جعلت أرض الوطن جميعها مستباحة للعسكر (بالأزياء الرسمية) وللمليشيات من كل صنف ولون..!

ماذا تنتظرون من الحرب غير هذا العنف الدموي والتجييش القبلي والاصطفاف العنصري حتى بلغ الأمر بأن يخطب (أحد أصحاب الرؤوس الخاوية والبطون الممتلئة) في جمع من الناس تحريضاً على عشائر سودانية وينتهي إلى القول بأن هؤلاء (لا يشبهوننا)؟!.

يا صحاب هذه البضاعة المُنتنة: ما هي تقاطيعك التي تخالف تقاطيع الآخرين..؟! هيا انهض وتبختَر على أخمص قدميك مثل عارضات الأزياء لتُطلع الناس على قوامك وملامحك (الدنجوانية) التي لا تشبه الآخرين..!!

هذا التعبير القبيح السنيح (ما بشبهونا) هو المعادل الموضوعي لـ(قانون الوجوه الغريبة) الذي سنّه البرهان والكيزان من أجل نشر الفتنة بين المجتمعات السودانية.. ولم يكن ذلك مصادفة.. فلا يعجبنَ مُتعجِّب مما قاله صاحب (ما بشبهونا) في تلك البلدة الطيبة.. ولم يخجل ويخفي وجهه وهو يتقيأ هذه العنصرية الفجّة الجاهلة!.

لا فرق بين ما تقيأ به وهذا القانون البدعة.. الذي لم نسمع لمثله سَمياً على طول تاريخ القوانين والأحكام السلطانية؛ منذ أيام الحشاشين وعهود الرومان والأباطرة والحُكام الأبالسة..!

هناك والله من المتعلمين المتانقين مَنْ كتب مدافعاً عن (صاحب ما بشبهونا) وقال لا تلوموه فهو معذور..!

نُهدي للمثقفين والمتعلّمين الذين يناصرون هذه الحرب الفاجرة وينفخون في نار مواصلتها (وليس للعسكريين والمليشيات) صورة واحدة من إحدى هذه السلاسل من مجازر هذه الحرب اللعينة التي أمعنت وأسرفت في إراقة دماء الأبرياء بطلعات الرعب والموت..!

وهي ليست المجزرة الوحيدة ولا الأخيرة في هذه الحرب.. بل هي المجزرة رقم المائة وأكثر.. فهل تطلبون المزيد؟!

صورة موجعة نقلتها الأسافير.. أم ثكلى غامت الدنيا في عينيها وللأبد.. وبعد دفن طفلها وإهالة التراب عليه حملت ملابس العيد الجديدة لطفلها الذي لم تسمح له مسيّرات الحرب بارتدائها (ولو للمرة الأولى والأخيرة).. ووضعتها كما هي بطول قبره..!

لماذا للمرة السابعة لا تقع مثل هذه المذابح المروّعة إلا عشية صباح الأعياد؟!؟

الله لا كسّبكم..!

ألف مبروك هيام وعبد الوهاب

تتقدم الأستاذة شيماء تاج السر وفريق تحرير (ديسمبر) بالتهاني القلبية للزميلة الصحفية هيام تاج السر إبراهيم صالح بمناسبة عقد قرانها على السيد عبدالوهاب يوسف، داعين المولى عز وجل أن يبارك هذا الزواج الميمون، وأن ينعم عليهما بحياة سعيدة هانئة تملؤها المودة.

بنادق مين بتمنعنا العديل والزين.

تقدر تعترف؟

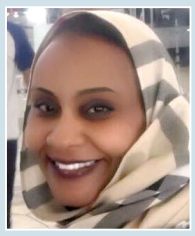

بروفيسور/
نعمـــات الزبيـــر

همسة خاطر لترميم جسور المودة وإعادة التواصل..

خلّي عندك شجاعة تعترف:
إنه في وقت ما في قصة ما
في قصص
كنت أنت فيها الأذى!؟
مش الأذى الـ«وقع عليك».
في مواقف..
خذلت، جرحت، ضغطت، سيطرت، أو سكتت عن حق زول؟
وكل ده ليه أثر، حتى لو كنت شايفو «عادي» وقتها.
الوعي الحقيقي مش إنك تفضل شايف نفسك ضحية!
الوعي الحقيقي إنك تقيف مع نفسك وتسأل:
أنا وين كنت غلط؟
أنا كيف أذيت زول؟
أنا ليه اخترت نفسي بطريقة جرحت غيري؟
مش جلد ذات..
دي شجاعة.
إنك تعترف إنك بشر،
وإن الخطأ جزء منك..
ده ما ضعف، ده بداية النضج.
وأصعب اعتراف ما بس إنك تقول «اتأذيت»..
أصعب اعتراف إنك تقول:
«أنا كمان أذيت.»
ساعتها بس..
تبدأ تتغير بجد،
وتبقى أرحم بنفسك وبغيرك.
ف سؤال مهم:
تقدر تعترف؟ ولا لسه متمسك بدور الضحية؟
قادر تقولها؟.

نقابة الصحفيين السودانيين
بيان للرأي العام

الحـــرب تدخـــل عـــامها الرابـــع

عند بزوغ شمس 15 أبريل، تكون قد مرت ثلاثة أعوام كاملة على اندلاع الحرب في بلادنا الحبيبة، التي تدخل الآن عامها الرابع، دون بوادر حقيقية لسلام يلوح في الأفق القريب. وفي ظل استمرار العمليات العسكرية واتساع نطاقها، تتفاقم معاناة المواطنين بشكل غير مسبوق، حيث تجاوز عدد النازحين داخليا وعبر الحدود نحو 14 مليون شخص منهم 9 ملايين نازحون داخليًا، بينما عبر 4,4 مليون شخص الحدود نحو الدول المجاورة، في واحدة من أكبر وأسوأ أزمات النزوح في العالم وأكثرها كارثية.

وفي هذا الإطار تؤكد النقابة أن الحرب ليست نقيضاً لثورة ديسمبر العظيمة فحسب، بل هي انحرافٌ عنها وارتدادٌ على أهدافها النبيلة، كما أنها ليست حدثاً معزولاً، بل نتيجة مباشرة لمسار سياسي مختلّ أعقب الثورة. لقد فتحت ثورة ديسمبر الأفق واسعاً أمام التحوّل المدني والدولة الديمقراطية، غير أن تعثّر الانتقال بفعل قوى مدنية وعسكرية على السواء، أسهم في إنتاج الشروط التي قادت إلى اندلاع الحرب.

الصحافياتُ والصحافيُّون

لقد أدت هذه الحرب اللعينة إلى تداعيات إنسانية بالغة الخطورة، إذ حُرم أكثر من 17 مليون طفل من التعليم، بينما يواجه ما يزيد عن 25 مليون شخص – أي أكثر من نصف السكان – مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي، مع تسجيل حالات مجاعة فعلية في عدد من المناطق. كما خرجت نحو 80% من المرافق الصحية في مناطق النزاع عن الخدمة، في ظل نقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية، واستمرار استهداف الكوادر الصحية، وانتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة بمعدلات مخيفة.

يا حُماة الحقيقة

وفيما يتعلق بقطاع الإعلام، فقد شهدت الساحة السودانية تفشياً مقلقاً وغير مسبوق لخطاب الكراهية، الذي اتخذ أبعاداً خطيرة تهدد السلم المجتمعي وتغذي الانقسامات على أسس عرقية وجهوية وسياسية.

وقد أسهم غياب المؤسسات الإعلامية المهنية، إلى جانب الاستقطاب الحاد، في خلق بيئة خصبة لتداول المعلومات غير الموثوقة، حيث انتشرت الأخبار الكاذبة والمضللة بشكل واسع، لا سيما عبر منصات التواصل الاجتماعي، التي باتت المصدر الرئيسي للأخبار لدى شريحة كبيرة من المواطنين.

كما لوحظ توظيف ممنهج للمعلومات المضللة كأداة في الصراع، بهدف التأثير على الرأي العام، وبث الذعر، وتقويض الثقة بين مكونات المجتمع، وهو ما أدى إلى تعقيد المشهد الإنساني والسياسي على حد سواء.

وتفاقم هذا الوضع في ظل غياب آليات فعالة للتحقق من المعلومات، وتراجع دور الصحافة المهنية المستقلة، نتيجة الاستهداف المباشر للصحفيين والمؤسسات الإعلامية. إن انتشار خطاب الكراهية والمعلومات المضللة لا يشكل فقط تهديداً لحرية التعبير، بل يمثل خطراً حقيقياً على وحدة النسيج الاجتماعي، ويقوض فرص السلام والاستقرار.

الزملاء الكرام

كما تعلمون، فالصحافة ظلت على الدوام في قلب الحدث، لذلك استهدفتها الأطراف المتحاربة منذ الوهلة الأولى، ما أدى لتوقف عدد كبير من المؤسسات الإعلامية عن العمل، وتدمير أو نهب أكثر من 60 مؤسسة. وقد وثّقت نقابة الصحفيين السودانيين أكثر من 500 انتهاك طالت المؤسسات الإعلامية والعاملين فيها، شملت مقتل أكثر من 35 صحفياً وصحفية، ولا يزال عدد من الصحفيين رهن الاعتقال أو في عداد المختفين قسرياً.

كما أدت الحرب وسياسات الإفقار الممنهجة إلى زيادة معدلات الفقر وسط الصحفيين، الأمر الذي يفضي إلى نتائج خطيرة، على رأسها هجر المهنة والعزوف عنها.

ونؤكد أن استهداف الصحفيين وتقييد العمل الإعلامي يمثل انتهاكاً مباشراً لحرية التعبير وحق المجتمع في المعرفة، ويسهم في انتشار المعلومات المضللة وخطاب الكراهية، لا سيما عبر منصات التواصل الاجتماعي. وفي هذا الصدد نشير إلى أن استهداف الصحفيين ليس عرضاً جانبياً، بل جزء أساسي في معركة السيطرة على الرواية، فالحرب كما تعلمون تدار إعلامياً كما تدور في ميادين القتال.

وفي هذا السياق تدعو النقابة لإطلاق سراح جميع الصحفيين المعتقلين وإنهاء حالات الإخفاء القسري. وضمان حرية الوصول إلى المعلومات في كافة مناطق النزاع. لأنه في ظل غياب أو تغييب الصحافة الحرة، عمداً، تتناقص فرص توثيق الجرائم والانتهاكات وتُخفى الأدلة والقرائن ما يسمح بتقليل مساحة المساءلة وزيادة معدلات الإفلات من العقاب.

الصحافيون والصحافيات

انطلاقًا من مسؤوليتها المهنية والوطنية، تؤكد نقابة الصحفيين السودانيين موقفها الرافض للحرب كوسيلة لحل النزاعات، وتشدد على أن الحل يكمن في مسار مدني سلمي قائم على مبادئ الحرية والسلام والعدالة على **نهج ديسمبر العظيم**.

كما تؤكد النقابة تمسكها بوحدة السودان أرضاً وشعباً، ورفضها لأي محاولات للتقسيم أو التفكيك. وفي هذا السياق، تعلن دعمها للمبادرات الوطنية الهادفة إلى حماية حق التعليم، بما في ذلك المبادرة القومية الطارئة لمعالجة أزمة امتحانات الشهادة السودانية لعام 2026، مع التأكيد على ضرورة تمكين جميع الطلاب من أداء امتحاناتهم في ظروف عادلة ومنصفة.

كلمة أخيرة

ختاماً، فإن استمرار هذه الحرب في ظل غياب تحرك دولي فعال، واستمرار الانتهاكات من قبل أطراف النزاع، يؤدي إلى تعميق الأزمة وإطالة أمد المعاناة. وتدعو نقابة الصحفيين السودانيين جميع القوى المدنية والمجتمعية إلى تكثيف الجهود من أجل إنهاء الحرب، وإحلال السلام، وضمان المساءلة وعدم الإفلات من العقاب.

نقابة الصحفيين السودانيين
15 أبريل 2026

ثلاثة اعوام من معاناة الشعب وتدمير الوطن وتمزيق وحدته .. نداء الضمير في هذه اللحظة هو ايقاف هذا النزيف

#نعم_للسلام_والديمقراطية.
#ديسمبر_باقية_ومنتصرة